أبو فهر
محمود محمد شاكر

برنامج
طبقات فحول الشعراء

جُرْ يا غُرابُ، وأَفسِدْ، لن تَرى أحَدًا	إلّا مُسِيئًا، وأيُّ النّاسِ لَمْ يَجُرِ؟ (١)
هُمُ المَعاشِرُ، ضامُوا كُلَّ مَنْ صَحِبُوا	مِنْ جِنْسِهِمْ، وأباحُوا كُلَّ مُحْتَجِرِ (٢)
لو كُنْتَ حافِظَ أثْمارٍ لهُم يَنَعَتْ	ثُمَّ اقتَرَبْتَ... لَمَا أفلَتُوكَ مِنْ حَجَرِ (٣)

شيخ المعرة

(١) جار: يجور، اعتدى عدوانا ظالما لا إصلاح معه
(٢) هم المعاشر: هم الناس. ضامه: ظلمه حقه وبخسه. محتجر: ممنوع حماه بسياجه
(٣) ينعت: بلغت نضجها. لما أفلتوك من حجر: لما نجوت من حجر يرمونك به.

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر
١٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٨٦٧٨٥١

دِيبَاجَةُ الكِتَاب

إهـــداء

إلى مجلّة المورِد بالعراقِ ، لجميل
فَضْلِها على أهلِ هذا اللّسانِ العربيّ

أبو فهر
محمود محمد شاكر

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللّهمّ ونستهديك ونستغفرك، ونتوكّل عليك ولا نكفرك، ونَخْلَعُ من يكفُرك، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد الداعى إلى الهُدَى والرشاد، وعلى أبوينا إبراهيم وإسمعيل، وعلى أصحاب رسوله الذين اصطفاهم من خلقه، وائتمنَهم على حفظ كتابه، وإبلاغ رسالته إلى الناس كافة، صلاةً وسلامًا دائمين، ما ناحت مطوَّقةٌ وما ذرَّ شارق.

كلمــة

هذا الكتاب كان فى أصله رسالة موجهة إلى مجلة « المورد » التى تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالعراق، والتى يتولى أمرها الأستاذان عبد الحميد العلوجى، وحارث طه الراوى. ولكنّى بعد أن مضيت فيها وخَشيتُ أن تطول الرسالة، إذ كُنْتُ مضطرًّا أن أُثْقِلَهَا بما أنقُله من مقالة نشرتها « المورد »، كتبها الدكتور على جواد الطاهر، عن « طبقات الشعراء . . . مخطوطًا ومطبوعًا » == رأيتُ أنّى سأكلّف المجلة ما لا تطيق، فأرتكبُ فى حقّها جُرْمًا لا يُغْتفر. فأنا لا أشكُّ أنهم سوف ينشرون ما أكتب ولو طال، لأنّه ردٌّ على كلامٍ نُشِر فيها، فى المجلد الثامن، فى خريف ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م. فظننتُ أنْ لو نشروا تلك الرسالة، لتجاوزت ما تطيق مجلةٌ أن تنشره. هذا على أنّى لم أرَ هذا العدد من المجلة

إلا فى شهر جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ هـ ، فرأيت أيضاً أن الوقت قد فات .

فعندئذٍ آثرتُ نشرها كتابا نيابة عن مجلة « المورد » ، ولولا الحياء الذى يَعْصِم ، لاجترأتُ فوضعت اسم المجلة على غلاف هـذا الكتاب . ولـكنّى لا أتردّدُ البتّة فى تقديم هـذا الكتاب إلى مجلة « المورد » ، اعترافا بجميل فضلها على أهل هذا اللسان العربىّ ، ومعذرة إليها إن ساءها منّى هذا الاجتراء .

أما لفظ « البَرْنامَج » الذى اخترته ليكون جزءًا من عنوان الكتاب ، فهو أصلا بمعنى « الدِّيباجة » أو « الفاتحة » ، وهو أيضا يحمل معنى الورقة الجامعة للحساب أيًّا كان ، أو بمعنى الزِّمامِ الذى يُرْسَم أو يُقيّد فيه متَاعُ التُّجار وسِلَعُهم . وهو معرّب « برنامه » الفارسية ، وكل معانيها مطابق لمضمون ما فى الكتاب ، فآثرت هذا اللفظ على فارسيته . وكل ماعرّبتْهُ العربُ بألسنتها فهو من كلام العرب إن شاء الله .

ولما عزمت على نشرها كتابًا مُفرداً برأسه ، بدا لى أن أُلحِق بآخره مقالة الدكتور على جواد الطاهر برُمتها ، كما هى منشورة فى المورد ، ولـكنى بعد ذلك أحجمتُ ، مخافةَ أن أكون معتدياً على حقوق المجلة ، أو على حَقّ الدكتور على جواد ، لايبيحهُ هو لى ، ولا تطيب نفسه به . هَمَمْتُ ، ولَمْ أفعلْ ، وكِدْتُ . . . . ثم قبضتُ يدى ، ورأيت أن الذى أنقُلُه بنصّه منها ، على طوله أحيانًا ، كفاية . ولم أخن الأمانة فى النقل مثقال حبّةٍ من خَرْدَل .

وبمرّة واحدة ، كنتُ مستطيعًا أن أغُضّ الطرفَ عن هذه المقالة التى نشرتها مجلة « المورد » ، كما غضضتُه قديمًا وحديثًا عمّا هو أجودُ منها وأمثل ، ثم لا أُهيجُها عن مَجْثَمِها بين أعداد المجلة ، وأزْوِى وجهى عنها وأنصرف . فهى فى الحقيقة ، كدفاتر اليهوديّ ، كما يقال فى المثل ، لأنّ اليهوديّ إذا أفلس ، استخرج دفاتره القديمة ، وجعل ينظر فيها لكى يتباهَى فى أيّام فقره ، بما كان وانقضى من أيّام غناهُ . فمقالة « المورد » هذه كُتِبتْ ، كما يقول صاحبها ، فى سنة ١٩٦٤ نقدًا لكتابى « طبقات فحول الشعراء » ، الذى كان قد نُشِر سنة ١٩٥٢ . وهو يعيدُ نشرها فى سنة ١٩٨٠ ، بعد أن طبعتُ الطبعة الثانية من كتابى « طبقات فحول الشعراء » فى سنة ١٩٧٤ . ولا أدرى ماذا كان حدَث لصاحبها الدكتور على جواد الطاهر ، فيما بعد سنة ١٩٧٤ ، حتى احتاج أن يعودَ إلى دفاتره القديمة ، فينشر ما كتبه سنة ١٩٦٤ ، فى سنة ١٩٨٠ ، وقد نُشِر كتاب الطبقات فى سنة ١٩٧٤ نشرة مخالفة كُل المخالفة لنشرة سنة ١٩٥٢ . وبالطبع ، هذه أغرب كائنةٍ حدثت فى حياتنا الأدبية !

فلغرابة هذه الكائنة ، ولأنى رأيت صاحبها قد جمع فيها القاصىَ والدانىَ ، والشاردَ والواردَ ، وما يُنطَقُ باللسان ، وما يُكتَم فى الجَنان = ولأنى رأيت فيها أيضًا كائنةً غريبةً أخرى ، أنه لم ينشرها كما كتبها سنة ١٩٦٤ ، بل ظاهرٌ جدًّا أنّه أدخل عليها تعديلاً يُوافق الهدف الذى يرمى إليه ، فأخذَ من كلام فلان وفلان ، فأدخله فى صُلْبِ كلامه ، متوهِّمًا أنه سيخفى ، مع أنّ الذى أخذه مكتوبٌ بعد التاريخ الذى قال إنه فرغ فيه من

كتابة مقالته ، التى عرضها على الدكتور مهدى المخزومى ، والدكتور عزة حسن ، والدكتور مازن المبارك فى أواخر عام سنة ١٩٦٤ . كوائنُ غريبة فى الحياة الأدبية الفاسدة التى تعيش فيها الأمة العربية ، منذ زمان طويلٍ .

فلغرابة هذه الكوائن ، نهيتُ نفسى عن الإغضاء عن هذه المقالة ، واحتملتُ عبء قراءتها مرّةً ثانية ، لأنى أريد أن أُبْلِيَ عُذْراً فى إرشادِ الأجيالِ الجديدة التى كُتِب عليها أن تعيش فى رَدَغَة هذه الحياة الأدبية الفاسدة ، التى أطبقت بفسادها على الأمة العربية والإسلامية . (الرَّدَغة : الماء والطين والوحل الكثير الشديد) . والسكوت عن فسادِ هذه الرَّدَغة ، مشاركة فى آثامها وجرائمها ، وهذه المشاركة الصامتة ، معونةٌ لكل متقحّم على إفساد أجيال من طلاّب علم العربية ، لاذنب لهم إلاّ أنهم طلبةُ علم ، فى جامعات يتولّى تعليمهم فيها من يعمل فى إفساد الحياة الأدبية .

وأيضا ، فإنى آثرتُ أن أكتبَ هذا « البَرْنَامَجَ » ، لأطرحَ عن ابن سَلاّم ماتراكم عليه وعلى كتابه « طبقات فحول الشعراء » من أنقاضٍ أحدثتها قذائف الألسنة بلا ذنبٍ جناهُ ، ولأنفُض عنه ماغبّر وجهه من عِثْيَر الراجمين فى فِنائه ، نقدًا لشيءٍ واحدٍ . هو تسميتى كتابَهُ « طبقات فحول الشعراء » ، دون الاسم الذى عرف به ، وهو « طبقات الشعراء » . والذى أحدث لهؤلاء الراجمين هذا النَّقْب الذى دخلوا منه ، هو صديقى وأخى وعشيرى الأستاذ السيد أحمد صقر ، كان ذلك فى سنة ١٩٥٢ ، حين قال إنى قد « غيّرتُ » اسم الكتاب ، والحقيقة هى أنى « عدلتُ » ، عن اسمٍ مشهورٍ ، إلى اسمٍ مكتوب على المخطوطة التى كُتِبت فى سنة ٣١٠ من الهجرة

أو قبل ذلك بقليل . وهى تعدُّ من أقدم المخطوطات العربية الموجودة الآن فى دور الكتب . وسترى ذلك مفسَّرًا على وجهٍ فى هذا « البرنامج » .

* * *

وقد ضمَّنتُ هذا « البرنامج » ، ما يكشفُ حقيقةَ منهجى فى دراسة الكتب العربية ، مطبقًا تطبيقًا صحيحًا فى الكتاب الذى قرأْتُه وشرحتُه ونشرتُه ، وهو كتاب أبى عبد الله محمد بن سلاَّم الجمحىّ : « طبقات فحول الشعراء » . ولأول مرة فسَّرت حقيقة عملى فى « دراسة أسانيد الكتب الأدبية » ، كالأغانى لأبى الفرج الأصفهانى ، وكالموشح لأبى عبيد الله محمد ابن عمران المرزُبانىّ ، وهو أساسٌ لكُلِّ دراسة لكتبنا الأدبية التى سارت على النهج الصحيح فى إسناد الأخبار والآثار والأشعار . لم أكتبْهُ من قبلُ ، لأنّى لست ممن يتبجَّح ويتباهَى بشىء فعله . وكنتُ ، ومَا أزال ، أرى أن تطبيق « المنهج » ، خيرٌ وأمثلُ وأجدَى من وَضع قواعد للحفظ ، لا يعرف من يحفظها كيف يطبقها . ومنهجى مبثوثٌ فى كل ما نشرتُ من الكتب ، وفى كُلِّ ما كتبتُ بيَدى ، وفى كُلِّ ما أرشدتُ إليه من استرشدنِى من طلبة العلم . وهذا حَسْبى .

ولكن العجبَ بعد ذلك ، أن يأتىَ آتٍ لم يتمرَّسْ بما تمرَّسْتُ به حتى وضعت منهجى وطبقته تطبيقًا مبثوثًا فى كُلِّ كُتبى ، يأتى هذا الآتى ، وعليه طَيْلسانٌ ، فيأخذ كُتُبى فيقرأها بلا فهم ولا عناية ولا مراجعة ولا تثبُّتٍ ، فيغانّ فى نفسه الظنون ، فينقدَ ما كتبتُ . وأنا فى الحقيقة لا أُبالى بهذا الضرب من النقد الذى يكتُبه الدكتور على جواد الطاهر وأشباهُه ، فأردت بهذا « البرنامج » ، تجلية الحق لا استهانةً بأقدارهم ، ولا حَطًّا لمنزلتهم ، بل

أن أظهر ما يخفيه من تحته هذا الطَّيْلَسَانُ الذى أطلقوا عليه اسم « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » ، فكان ما كتبه الدكتور على جواد الطاهر أحسنَ مثَلٍ لهذا الطَّيْلَسَان الذى يختالُ فيه المختال ، ومن تحته زِقٌّ أجوفُ ، كما قال أبو الطيب فى أستاذية كافور :

وقد ضَلَّ قومٌ بأصْنامِهِمْ ، وأمَّا بِزِقٍّ رِيَاحٍ ، فلاَ !
ومَنْ جَهِلَتْ نَفْسُهُ قَدْرَهُ ، رَأى غَيْرُهُ منه مالا يَرَى

فهذا « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » الذى يختالُ المختال فى طيلسانه ، ليسَ إلاّ دروسًا أنشأها جماعة من أغتامِ الأعاجم فى زماننا ، فتلقَّنوها عنهم حفظًا عن ظهرِ قلبٍ ، فإذا جاء أحدَهم كتابٌ أو وقع فى يده ، نَظَر ، فإذا كانت القواعدُ المحفوظة مطبَّقة فى هوامش الكتاب ، فذاك الكتابُ ، ذاك الكتاب « المحقق » . فإذا لم يَرَ أثراً ظاهراً فى هوامش الكتاب يطابقُ المحفوظ من القواعد ، فهو كتاب : « غير محقّق » ، « كتابٌ ردىءٌ جدًّا » ، يقولها قائلهم ، رافعاً هامته ، ناصباً قامته ، مصعِّراً خدَّه ، زَامًّا بشفتيه وأنفه ، كهيئة المتقزِّز المتقذِّر . بهؤلاء وأشباههم ، تفشَّى وَباء « تحقيق الكتب » على هذه القواعد المحفوظة ، وشوَّهَ وجهَ الكتاب العربىّ هذا السَّيلُ الجارف بما يحمِلُ من غُثاءٍ وجُفاءٍ وقَذَر . هذا عجبٌ !

بيد أن أعجب العَجَب عندى ، أن يأتى هذا الآتى ، فلا يقتصر على أن يحاكمنى إلى محفوظه من قواعد « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، بل يُريدُنى أيضًا أنْ أتْبع هذا « المنهج » قسْراً ، وإلاّ فإنّ إساءتى بخلاف هذا « المنهج » إساءةٌ توجبُ العقوبة ، لا لا ، بل توجبُ الغمز واللمز والهمز ،

وتَرْميز الحواجب والعيون، لاتقذراً وتقزُّزًا فحسبُ، بل استهزاءً واستهانةً، نزولاً إلى دَرَكٍ يستحى معه هذا الآتى، أن ينطق اللسانُ بألفاظٍ أستحقُّها أنا وعملى معًا، فيلجأ إلى ما يدخُل فى طَوْقه من التَّقيَّة، وإلى مالا يدخُل فى طَوْقِه ولا يحسنه من مَماريض الكلام التى لا يحسنها إلا الكُتَّاب. هذا هو الذى سمَّيتُه فى آخر هذا «البَرنامج»: الحَياءُ المُقْذِعَ (من القَذَعِ، وهو قول الخَنَى والفُحْش):

ولو ترْمى بلُؤْمِ بنى كُلَيْبٍ نُجُومَ اللَّيْل، ما وَضَحَتْ لِسَارِى
ولو لَبِسَ النَّهارَ بنو كُلَيبٍ، لَدَنَّسَ لُؤْمُهمْ وَضَحَ النَّهارِ

كهذا الذى قاله الفرزدق لجرير.

فمن أجل هذا كتبتُ هذا «البرنامج»، لاميطَ الأذَى عن نفسى، وعن شيخىَ ابن سلام، وعن كتابه «طبقات فحول الشعراء». والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلّم على نبينا محمّد، وعلى أبوينا إبراهيم وإسمعيل، وعلى أصحاب رسولنا أئمّة الهُدَى والرشاد.

يوم الاثنين ١٣ من جمادى الآخرة ١٤٠٠ من الهجرة
٢٨ من إبريل ١٩٨٠ للميلاد

مصر الجديدة
٣ شارع الشيخ حسين المرصفى

وكتب
أبو فهر
محمود محمد شاكر

علي جواد الطاهر
كلية الآداب - بغداد
٢٤/١١/١٩٦٧

الأستاذ الكريم والبحاثة الجليل الشيخ محمود محمد شاكر حفظه الله

تحية واحتراماً راجياً لكم الخير والصحة وطول البقاء للتحقيق والنشر

وبعد، فقد سررت أيما سرور برسالتكم اللطيفة الرقيقة، وأكثر ما زاد السرور والابتهاج خبر إعدادكم تحقيق "طبقات الشعراء" إلى طبعة ثانية بعد عثوركم على المخطوطة الضائعة.

وكنت أتمنى لو ملكت نسخاً من مجلة الآداب (ديسمبر ١٩٦٥) ومجلة الأديب (أبريل ١٩٦٧، مايو ١٩٦٧) إذاً لبعثت بها إليكم لمعرفة رأيكم فيها والإفادة من تنبيهكم على ما حوت من مادة أو رأي؛ وربما تيسرت لكم يوماً، ولعلني أحظى بملاحظاتكم على ما جاء فيها أو في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (الجزء الأول والثاني من المجلد الحادي والأربعين)

وقد أبى تواضعكم إلا أن تطلبوا ما لدي من ملاحظات، وليس لي ما يستحق الذكر، ولا أشك في أن التحقيق الجديد سيزيل الآثار التي شكوتم من وقوعها في التحقيق الأول.

ولي في مخطوطة لكتابي "محمد بن سلام ..." فصلان، الأول بعنوان "طبقات الشعراء مخطوطاً" والثاني "... مطبوعاً"، ولم أنشرهما انتظاراً للطبعة الجديدة.

وإني ذاكر هنا خلاصة لعدد من ملاحظات الفصلين - مع رجاء العفو والعذر.

١- اسم الكتاب: طبقات الشعراء، وفي تسميته "طبقات فحول الشعراء" تسمح وتجوز، وتشمل عناوين فصول الكتاب: الطبقة ... من فحول الشعراء ...

٢- جاء على الصفحة ٧ من مقدمتكم "... ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعات لا خير فيها ..." ولكني لم أجد إلا طبعة واحدة هي "المحمودية ... لصاحبها محمود علي صبيح".

٣- لو وضعتم المنقول من الأغاني والموشح والأمالي بين حاصرتين [ ]، ولو استنفذت المقابلة أسماءها مع الأخرى في المصادر التي رجعتم إليها.

٤- رجعتم في تحقيق الطبعة الأولى من تحقيقكم إلى مخطوطتكم وطبعة بريل والسعادة، وكنت أتمنى لو رجعتم إلى مخطوطة شيخ الإسلام في المدينة المنورة وهي مصورة في معهد المخطوطات في القاهرة برقم ١١٢٨ (تاريخ) - أقول هذا وقد تكون في قولي الجهالة.

٥- لو ألحق بالتحقيق فهرس خاص بالمفردات ... وآخر بالمصادر والمراجع التي استعان بها المحقق
إذ يعتبر هذا [illegible] تحقيق الطبقات [illegible]

ودمتم [illegible] للتقدير [illegible] - أرجو للأستاذ الكريم وافر الصحة وتمام الخير

والسلام [illegible]
[illegible]

قرأتُ فى المجلّد الثامن من « المورد » ، العدد الثالث ، الصادر فى خريف ١٣٩٩ ، ١٩٧٩ ، كلمة الدكتور على جواد الطاهر ، بعنوان « طبقات الشعراء . . مخطوطًا ومطبوعًا » . وقبل كلّ شىء ، أجدُه حقًّا علىّ ، أن أقصّ القصة التى أشار إليها الدكتور على فى تعليقه الأول [ص : ٢٥ من عدد المورد ، الثالث ١٩٧٩] . كنت حديثَ عَهْدٍ بالخروج من السجن الطويل . فى أوائل سنة ١٩٦٨ ، فوصلتنى رسالةُ الدكتور على جواد الطاهر ، يذكرُ فيها رغبتَهُ فى إعادة طبع كتاب ابن سلام ، الطبقات ، ولكنى كنت يومئذ ، قد أعددت العدة لنشره ، فكتبت إليه رسالةً تحمل هذا المعنى ، فجاءتنى منه رسالةٌ أخرى . أرى من الصواب أن أنشُرها ، وهذا نصُّها ، مؤرخة بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٨ :

* * *

الأستاذ الكريم ، والبحاثة الجليل الشيخ محمود محمد شاكر ، حفظه الله .

تحيةً واحترامًا ، راجيا لكم الخير والصحة واطراد التحقيق والنشر .

وبعد ، فقد سررت أيّما سرور برسالتكم البليغة الرقيقة ، وأكثر ما زاد السرور والابتهاج ، خبر إعدادكم تحقيق « طبقات الشعراء » إلى طبعة ثانية ، بعد عثوركم على المخطوطة الضائعة .

وكنت أتمنّى لو ملكتُ نسخا من مجلة الآداب (ديسمبر ١٩٦٥) ،

ومجلة الأديب (إبريل ١٩٦٧ ، مايو ١٩٦٧) ، إذاً لبعثتُ بها إليكم لمعرفة رأيكم فيها والإفادة من تنبيهكم على ما حوت من مادة أو رأى . وربما تيسّرت لكم يوماً ، ولعلنى أحظى بملاحظاتكم على ما جاء فيها ، أو فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (الجزء الأول والثانى من المجلد الحادى والأربعين) .

وقد أبَى تواضعكم إلاّ أن تطلبوا ما لدىّ من ملاحظات ، وليس لى ما يستحق الذكر ، ولا أشكّ فى أن التحقيق الجديد سيزيلُ الآثار التى شكوتم من وقوعها فى التحقيق الأوّل .

ولى فى مخطوطة كتابى « محمد بن سلام ... » فصلان ، الأول بعنوان : « طبقات الشعراء مخطوطًا ، والثانى ... مطبوعًا » ، ولم أنشرهما انتظاراً للطبعة الجديدة .

وإنى ذاكر هنا خلاصةً لعدد من ملاحظات الفصلين ، مع رجاء العفو والعُذر :

١ — اسم الكتاب ، طبقاتُ الشعراء ، وفى تسميته « طبقات فحول الشعراء » ، تسمح وتجوّز ، ومثله عنوانات فصول الكتاب .. الطبقة ... من فحول الشعراء .

٢ — جاء على الصفحة ٧ من مقدمتكم : « ... ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعات لا خير فيها .. » ، ولكنى لم أجد إلاّ طبعة واحدة ، هى « المحمودية لصاحبها محمود على صبيح » .

٣ — لو وضعت النقول عن الأغانى والموشح والأمالى بين حاصرتين [ ] ، ولو استنفدت المقابلة الروايات الأخرى فى المصادر التى رجعتم إليها .

٤ — رجعتم فى تحقيق الطبعة الأولى من تحقيقكم إلى مخطوطتكم ، وطبعة بريل والسعادة .. ، وكنت أتمنّى لو رجعتم إلى مخطوطة شيخ الإسلام فى المدينة المنورة ، وهى مصورة فى معهد المخطوطات فى القاهرة ، ورقمها فيه ١١٢٨ (تاريخ) ، أقول هذا وقد يكون فى قولى إطالة .

٥ — لو ألحق بالتحقيق فهرس خاص بالمفردات ... وآخر بالمصادر والمراجع التى استعان بها المحقق .

إنّ من حُسْن حظ الإسلام وحُسْن حظنا أن يتولى الشيخ محمود شاكر تحقيق طبقات الشعراء .

الأخ الدكتور نورى القيسى يخصكم بمزيد السلام . أرجو للأستاذ الكريم وافر الصحة وتمام الخير .

واسلموا للمخلص

(على جواد الطاهر) (توقيع)

* * *

وصلتنى هذه الرسالة الرقيقة الكريمة ، فى أواخر سنة ١٩٦٨ ، ثم مرضتُ مَرْضة شديدة استمرّت سنواتٍ ، فلم أتمكّن من العمل فى الكتاب منذ أواسط سنة ١٩٦٩ ، إلى أوائل سنة ١٩٧٣ ، ثم منّ الله بالشفاء فأتممته وفرغت من طبعه فى آخر فبراير سنة ١٩٧٤ . ونسيتُ هذه الرسالة الكريمة

ولم أذكرها إلا حين قرأتُ مقالة المورد ، ولو كنت أذكرها لما قصّرتُ فى الإشادة بها وبصاحبها فى مقدمة الطبعة الثانية ، ولما قصّرت أيضاً فى البحث عن مجلة الآداب ، ومجلة الأديب ، ولكان يسيراً علىّ أن أرجع إلى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، فأوفيه حقّه غير منقوص . هذا عذرى . فإن قبله فهو مشكور ، وإن ردّه علىّ فهو عندى معذور . وأحبّ الأمرين إلىّ أن يقبلَ عذرى ، لأنّه به أليق . ولأنّه ، كما قال فى تعليقه المنشور فى مجلة المورد ، انتهى من بحثه فى شأن ابن سلام وكتابه « الطبقات » ، فى أواخر سنة ١٩٦٤ ، ثم نشر ما نشر منه متفرقًا فى مجلات مختلفة فى سنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ . وفى هذه السنوات لم أكنْ مستطيعًا أن أعرفَ شيئًا مما يجرى فى هذه الدنيا ، وأنا من وراء الأسوار الحصينة . ولما جاءتنى رسالته الرقيقة فى آخر سنة ١٩٦٨ ، وفيها وعده لى بإرسال صورٍ مما نشر ، ترقبت وفاءه بوعده ، فيما أظنُّ ، ولم أردّ على رسالته ، ثم لم أكد حتى فاجأنى المرضُ ، فأنسانى ترادُفُ أوْصابه وطوارق وعكاته ، ما كان ينبغى أن أذكره يومئذٍ من فضل هذه الرسالة وفضل كاتبها .

وحين فرغتُ من قراءة ما نُشر فى مجلة المورد ، ثم استخرجتُ هذه الرسالة الكريمة فقرأتُها ، هالنى الأمرُ ، ولم أدرِ ماذا أقول ، وأعجزنى تفسيره ؟ فالرسالة التى كتب بها إلىّ فى سنة ١٩٦٨ ، تدلُّ على أنه حين علم بإعدادى كتاب طبقات الشعراء للنشر ، آثر أن يتأنَّى فى نشر فصلين من كتابه عن « محمد بن سلام الجمحىّ » ، وهما : « طبقات الشعراء مخطوطًا » و « طبقات الشعراء مطبوعًا » ، تفضُّلاً منه وكرما ، وانتظاراً للطبعة الثانية

من الكتاب . (وذكر مثل ذلك أيضًا فى تعليقه رقم (١) ، بمجلة المورد) .
ومعنى هذا التأنى والانتظار ، هو فيما أظن ، أنه فعل ذلك حتى تصدر الطبعة الثانية من « طبقات الشعراء » ، ليدخل تعديلاً على هذين الفصلين اللذين كتبهما فى سنة ١٩٦٤ ، فى نقد الطبعة الأولى التى صدرت سنة ١٩٥٢ ، حتى يكون نقدُه كله موجَّهًا إلى الطبعة الجديدة = أو على الأقل ، أن يجمع بين الأمرين فيذكر ما كتبه عن الطبعة الأولى ، مقرونًا بما فعلته فى الطبعة الثانية ، عند كُلِّ موضع كان لهُ عليه مأخذ .

ولكنى رأيتُ المقالة المنشورة فى مجلة المورد [المجلد الثامن ، العدد الثالث ، سنة ١٩٧٩] هى نفسُ ما فرغ من كتابته فى سنة ١٩٦٤ ، نقداً على الطبعة الأولى التى صدرت فى سنة ١٩٥٢ ، وبعد صدور الطبعة الثانية فى سنة ١٩٧٤ بست سنوات ، وبعد رسالته إلىَّ فى سنة ١٩٦٨ بإحدى عشرة سنة ! وهذا النشر لا غبار عليه ، إذا كان الفرقُ بين الطبعتين طفيفًا ، ولكن إذا صارَ الفرقُ فرقًا جوهريًّا ، فنشر المقالة على هذه الصورة القديمة ، أمرٌ يحتاجُ إلى فضل نظر . وذلك لأن الطبعة الثانية لم يردْ لها ذكرٌ إلا فى عشرة مواضع من تعليقاته التى بلغ عددها (١٢٩) تعليقًا ، وإلا فى مواضع متناثرة فى صلب المقالة التى كتبت سنة ١٩٦٤ ، وظاهرٌ أيضًا أنها إضافة حديثة أكثرها تأييد لنقده على الطبعة الأولى . ولكى يكون الأمر واضحًا ، أبدأ بملاحظاته أو مآخذه التى بدأها [ص : ٣٨] من المورد ، وأؤجل المأخذ الأوّل المتعلق بتسمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، وأبدأ بالمأخذ الثانى [ص : ٣٩] والذى وصفه بقوله : « ثانيًا : نقل ما جاء فى الأغانى وغيره إلى « طبقات الشعراء » لسدّ النقص والخلل » . وسأفعلُ ذلك بغاية

الاختصار ، لأنى أريد أن أتحقق من صحة ما قلته آنفاً عن هذه المقالة المنشورة بعد ست سنوات من ظهور الطبعة الثانية .

* * *

(١) بدأ هذا المأخذ بنقلٍ من الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ، وكنت قلت فى المقدمة : « استبحتُ لنفسى أن أنقل أخبار أبى الفرج التى أسندها عن أبى خليفة إلى ابن سلام فى مواضعها التى ظننتُ أنها أحقُّ بها ... » ، ثم أشار فى التعليق رقم : (١١٠) إلى [شاكر : ٣١ ، ٣٢] ، ولم يشر إلى مكانه فى الطبعة الثانية . وهذا النص الطويل الذى نقله ليس موجوداً فى مقدمة الطبعة الثانية ، لأنى غيَّرتُ مقدمة الكتاب تغييراً جوهريًّا ، وذلك لأنى أنشأت فى مقدمة الطبعة الثانية فصلاً سميته : « بابة نسخة أبى الفرج الأصفهانى من كتاب الطبقات ، وما نقله عنه فى كتابه الأغانى — ونسخٌ أخرى » [الطبعة الثانية ، مقدمة ص : ٣٨ — ٥٠] .

وفى هذا الفصل ، استظهرتُ أن نسخة أبى الفرج التى أجازه أبو خليفة بروايتها عنه نسخة تامة ، وأنّه نقل عنها نَقْلاً صحيحاً تاماً فى أكثر ما رواه فى كتابه الأغانى ، وأنه تبين لى بالمراجعة والفحص ، أنّ أخباره المسندة إلى ابن سلام ، جاءت مطابقة لما فى « المخطوطة » ونسخة المدينة « م » مطابقة تامةً فى أكثر الأحيان . . . [مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٣] ، ثم قلت بعد ذلك :

« ولما رأيتُ المطابقة الصحيحة بين ما كان فى أصل الطبقات وما جاء فى كتاب الأغانى ، استبحتُ لنفسى فى الطبعة الأولى أن أزيدَ فى مواضع

الخرْم من نسختى المخطوطة . أخباراً نقلتها من الأغانى بأحد أسانيده الثلاثة عشر المذكورة آنفا ، وزدتُها أيضا على نسخة المدينة ، التى طبع عنها ما طُبع من الطبقات ، وأنا على يقين يومئذ من أنها (أى نسخة المدينة) مختصرةٌ من كتاب الطبقات . فعاب علىّ ذلك بعضُ أهل الفضل من العلماء . ولكن لما جاءتنى مصوّرة « المخطوطة » كاملةً ، وجدتُ كلّ مازدته من الأغانى موجوداً فى « المخطوطة » ، بل كان بعضُها فى نفس سياق ابن سلام وفى موضعه من كتابه . كما أثبته أنا استظهاراً . مثال ذلك : الخبر رقم : ٧٩٥ ، فإنى كنت وضعته بعد الخبر : ٧٩٣ مباشرة ، وهو كذلك فى المخطوطة . إلاّ أنه فصل بينهما الشعرُ الذى رواه ابن سلام فى رقم : ٧٩٤ = والخبر رقم : ٩٤٧ ، كنت نقلتُه من الأغانى ، ووضعته بعد الخبر رقم : ٩٤٦ ، فكان كذلك فى « المخطوطة » أيضًا . ومواضع أخرى أدَع التكثير بذكرها .

« من أجل ذلك رأيت أن الذى فعلتُه ليس عيبًا قادحًا فى عملى ، لأن مافى الأغانى ، هو بيقين من كتاب الطبقات ، ووضعى إيّاه اجتهاداً فى موضع من الكتاب ، ربما أصاب موضعه من أصل ابن سلام . وربّما أخطأ الموضع الذى وضعه فيه . ولكنه مع ذلك من أصل ابن سلام بلاريب . ولاعيب فى ذلك إن شاء الله ، وعسَى أن يأذن الله بظهور مخطوطة كاملة من الطبقات ، تؤيد أكثر ماذهبت إليه فى إثبات هذه الأخبار فى مواضع النقص والخرم التى وقعت فى « المخطوطة » ، وفى « م » ، [مقدمة الثانية ص : ٤٣ ، ٤٤]

ثم عقبت على ذلك ببيان المواضع التى أدخلت فيها روايات أبى الفرج من نسخته التى نقل عنها فى كتاب الأغانى ، وذكرت أرقام الأخبار فى

الطبعة الثانية ، ثم قلت : « فهذه خمسةٌ وعشرون موضعاً ، فيها ستة وثلاثون خبراً . منها خبران مذكوران فى « م » ، ولكننى أثبتُّ نص الأغانى ، وخبران فى « المخطوطة » زدت فيهما من الأغانى أسطراً ، وتسعة أخبار زيادة على المخطوطة ، لأنّى أرجح أن نسخة أبى الفرج كانت أتمّ منها . فيبقى بعد ذلك ثلاثة وعشرون خبراً . كلها زيادة على « م » (نسخة المدينة) ، وهى مختصرة ، كما أثبت ذلك فى « بابَة مقارنة المخطوطتين » .
[المقدمة ص : ٤٠] .

فإغفالُ هذا الذى فاتَه فى الطبعة الثانية . والاقتصار على ما فى الطبعة الأولى ، ليس بالحسنِ ، ولا أزيد على هذا .

* * *

(٢) ثم جاء فى المقالة بعد قليل (المورد ص : ٤٠) مايلى : « ومع أن الأستاذ المحقق ، كان صبورًا فى مراجعة الأغانى والنقل عنه . والمقابلة بين نصوصه ، أنه حين ينقل بيت كثير :

أريد لِأنسى ذِكرَها فكأنما ... تمثَّلُ لى ليلى بكُلِّ سبيل

لم ينقل ماجاء بعده عن ابن سلام (بالإسناد نفسه) من أنه ، أى ابن سلام ، قال : « وقد رأيت من يفضّل عليه بيت جميل :

خليلىّ فيما عشتما هل رأيتما ... قتيلاً بكى من حبّ قاتله قبلى »

وأشار فى التعليق رقم : (١١٣) فقال : [ابن سلام ٤٦٢ (= ط ٢ : ٥٤٦] أى بالرجوع إلى الطبعة الثانية . وفى التعليق رقم (١١٤) : [« الأصبهانى ٤ : ٢٦٦ »] . وفى عبارته بعض التجوّز . لأنى هنا لم أنقل شيئًا عن الأغانى

بل الخبر موجودٌ فى أصل الطبقات نسخة المدينة ، ورقم الخبر فى المطبوعة الثانية هو (٧٣٢) . وهو بنصّه هناك فى كتاب المرزبانى [الموشح : ١٤٧] أما الذى جاء فى الأغانى [٤ : ٣٦٦] والذى ذكره فى التعليق ، فإسناد أبى الفرج فيه هو : « أخبرنى أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام = وأخبرنى الحرمىّ قال حدثنا الزبير ، عن محمد بن سلام » ، وهما إسنادان أحدهما عن أبى خليفة ، والآخر عن الزبير بن بكار ، كلاهما عن محمد بن سلام . ومثل هذا الإسناد المتداخل ، لم يكن من شَرْطى فيما نقلتُه عن أبى الفرج ، ولذلك لم أذكره بنصه فى الطبعة الأولى ، بل أشرت إليه فى [ص : ٤٦١ ، تعليق : ١ ، و ص : ٤٦٢ ، تعليق : ٢] . ونعم ذكره أبو الفرج أيضًا فى الأغانى : (٨ : ٩٥) . بإسنادٍ يوافق بعض ما نقلته إلى الطبقات من روايته ، ولكنه سقط منه ما هو ثابت فى مخطوطة الطبقات « م » وفى نص الموشح وهو : « قال ابن سلام : وسمعت من يطعنُ عليه ويقول : ماله يريد أن ينسى ذكرها ؟ » . وفيه أيضًا بعض التصرف فى لفظ الخبر ، كما يتبيّنُ ذلك بالمراجعة ، فآثرت الإشارة إليه فى الطبعة الأولى ، ولاسيّما أنى رأيت أبا الفرج ذكر الخبر الذى قبله بقليل [رقم : ٦٧٣ الطبعة الأولى] فغيّر فى لفظه ، فقال فى الأغانى [٩ : ٣٢] : « أخبرنا أبو خليفة ، حدثنا ابن سلام قال : كان كثير مُدّعياً ، وكان جميل صادق الصبابة والعشق » ، وبمراجعة خبر الطبقات : [٦٧٣ أولى] يتبيّن أنّه جاء بالمعنى دون اللفظ .

ومع كلّ ذلك فإنى فى الطبعة الثانية ، عند الخبر رقم : ٧٣٠ ، نقلت فى الهامش تعليق رقم : ٣ ، نصّ ماجاء فى الأغانى [٨ : ٩٥] الذى أفرد فيه الرواية عن أبى خليفة عن ابن سلام ، وأشرت إلى الرواية التى أدمج فيها

الطريقين : طريق أبى خليفة ، وطريق الزبير بن بكار ، وكلاهما عن ابن سلام ، وهو فى الأغانى [٨ : ٩٥] ، فالذى عابه الدكتور على جواد فى هذا الموضع ، إنما هو عيبٌ على الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ وحدها . وهذا غريب جدًّا ، لأنه ذكر الطبعة الثانية هنا [س : ٥٤٦] ، والذى طلب أن أفعله موجودٌ فى الصفحة التى قبلها على التمام [س : ٥١٥] !

* * *

(٣) ثم قال بعد مأخذه السالف مباشرة : « وحين مرّ بأبيات الفرزدق الأربعة التى جاءت فى الطبقات : « هما دَلَّتَانِي . . . لم يشر إلى أن البيت الرابع ورد فى الأغانى :

أبادرُ بوّابَيْنِ قد وُكِّلا بها ... وأحمرَ من ساجٍ تَبِصُّ مَسامِرُهْ

علما أن رواية الأغانى عن أبى خليفة عن ابن سلام » . وأشار فى هذا الموضع بتعليق رقم (١١٥) فيه : [ابن سلام : ٣٦ ، ... ط ٢ : ٧٩ والصواب : « ٢ : ٤٤ » ، ثم رقم (١١٦) وفيه : [الأصبهانى : ١٦ : ١٦٦] وكان حق الدكتور على هنا أن ينتقد نقلى هنا عن الموشح . لأنى فى الطبعة الأولى أتممت الخبر رقم : ٤١ من الموشح : ١١٣ = إلى أواخر الخبر : ٤٣ ، وأقحمت فيه ما جاء فى الأغانى [٦ : ١٦٦ ، ١٦٧] من أول قوله : « فأجّله ثلاثًا . ثم أخرجه عنها » ص ٣٨ ، إلى قوله : « وهما قصيدتان » ص ، ٣٩ من الطبعة الأولى . وفى الطبعة الأولى إساءة أخرى ، كان ينبغى أن يأخذها الدكتور علىَّ ، لأنى لم أذكر عند الخبر رقم : ٤١ منها إلى أول الخبر رقم : ٤٤ : مافعلته ، ولا من أين نقلته ؟ ولا كيف أقحمت فيه ماليس منه ؟

أما فى الطبعة الثانية ، فإنّى أتممت الخبر نفسه (رقم : ٤٦ - ٤٩) عن الموشح [ص: ١١٣، ١١٤] ، وليس فيها البيت الذى ذكره « أبا در بو ابين :. » ، ثم رفعتُ هذا الإقحام السىّء من هذا المكان ، وجئت بخبر الأغانى تامًّا على وجهه ، برقم : ٥٠٦ [ص: ٣٧٢ طبعة ثانية] . وفيه هـذا البيت الذى ذكره ، وفى التعليق رقم (٣) قلت ، « انظر ماسلف رقم : ٤٨ ، وفيه أربعة أبيات من هذه الأبيات الأولى ، فيما نقلته عن الموشح . أما هذا الخبر فهو زيادة أرجح أن هذا موضعها . نقلتها عن الأغانى [١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧] . و « م » (نسخة المدينة) التى نعتمدها فى هذا الخرم من مخطوطتنا ، مختصرة كما مضى مراراً » ثم قلت فى التعليق (٤) من الصفحة نفسها : « هذا البيت ، (وهو الذى ذكره الدكتور على) ، لم يرد فيما سلف رقم : ٤٨ » . وهذا أيضًا غريب جدًّا . لأنه لم يتنبّه لإساءتين بالغتين ، وانتبه لبيتٍ يجىء فى خبر آخر غير هذا الخبر ، كنت أنا السبب فيه بإقحامى جزءاً من خبر الأغانى [١٦ : ١٦٦] فى خلال خبر بعيد عنه ، ثم أعدت الأمر إلى نصابه فى الطبعة الثانية ، ففصلت القول فى هذا ص ٤١ تعليق : ١ ، ثم فى ص : ٣٧٢ ، حيث نقلت خبر الأغانى على وَجْهِه ، وعلّقت عليه . هذا أمرٌ غريب جدًّا ، لأنه فى هذا المأخذ ذكر الطبعة الثانية من الطبقات [ص : ٤٤] . ولم يلق بالاً إلى الموضع الآخر ص ٣٧٢ منها .

* * *

(٤) ثم انصرف الدكتور على عن مآخذه علىّ فى شأن كتاب « الأغانى » ، وبدأ يذكر مآخذه علىّ فى شأن كتاب الموشح للمرزبانىّ ، وذكر فيه ستة عشر مأخذاً .

● وأول ماقدم به رقم (١) « أن الموشح قد يختصر ، فقد نقل ص ٢٢ ماجاء بشأن الإكفاء والإيطاء بإيجاز واضح . إذا قيس بما جاء عن الموضوع نفسه فى الطبقات ص : ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ » ، وبالطبع ، هو يريد أن يوقع فى الوهم أن أكثر ماجاء فى الموشح مختصر ، ومع ذلك فإنى فى الطبعة الثانية ، قد أشرت إلى مافعله صاحب الموشح ، منذ أول الخبر رقم : ٦٢ إلى صدر الخبر رقم : ٩٤ = ثم من أول الخبر رقم : ٩٦ ، إلى آخر رقم : ٩٨ = ثم الخبر رقم : ١٠٢ ، كله مع حذف شاهدين . واختصار المرزبانى لحديث ابن سلاّم عن الإقواء والإكفاء : له نظر آخر غير اختصار الأخبار المرويّة : لا أطيل الحديث عنه .

● وفى رقم (٢) قال : « ورد إسنادُ هذا الخبر (يعنى ماقاله فى الإقواء والإكفاء . . .) فى الطبقات إلى محمد بن سلام عن يونس ، بينما يقف الموشح عند ابن سلام » ، ويعنى أن صاحب الموشح قال : « حدثنى إبراهيم بن شهاب ، قال حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال : « الإكفاء هو الإقواء مهموز » ، لظنه أن سياق الكلام واحد ، منذ قال ابن سلام فى أول الخبر رقم : (٩٠) قال يونس : عيوب الشعر أربعة : الزحاف ، والسنادُ ، والإقواء ، والإيطاء ، والإكفاء ، وهو الإقواء . والزحاف أهونُها ، وهو أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء . . . » . وهذا الظن يدخل على كلام ابن سلام خللاً شديداً من ص (٦٨) إلى ص (٩٦) من الطبعة الثانية من الطبقات ، كقوله مثلا ص : ٧٨ : « وأخبرنى سلمة بن عياش . . » ، فإن ابنَ سلام هو الذى يروى عن سلمة لا يونس . والحقُّ أن كلام يونس ينتهى

عند قوله : « والإكفاء هو الإقواء » . وما جاء بعده فهو تفسير ابن سلاّم لهذه الألفاظ .

● وأما رقم (٣) ، وهو موضع الاختلاف بين لفظين : « يقحم » ، و « يقتحم » ، فهو مما يقع مثله فى نسخ من كتاب . ثم قال فى رقم (٤) « قد ترد رواية فى الموشح مطابقة لرواية الطبقات ، ويحسن فى هذه الحالة الإشارة إلى وجود الرواية فى الموشح [ينظر الموشح ص : ٦٥ ، الطبقات : ١٠٥] وهذا الذى طلبه موجود فى الطبعة الثانية ص : ١٢٤ ، تعليق رقم : ٥ ، على الخبر رقم : ١٤٣ ، مع زيادة فى المراجع أيضاً . لم يرجع الدكتور إلى الطبعة الجديدة !

● وفى رقم (٥) نصيحة أخرى قال : « قد تختلف الرواية بعض الشيء فى الموشح ، عنها فى الطبقات ، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى الموشح فى الحاشية [تنظر الطبقات « يعنى الطبعة الأولى » ص ١٦ ، ١٠٠ (صوابه : ١٨) ، ١٠١ (صوابه : ١٩) ، وتقابل بالموشح : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١] » والخطأ الذى صححته آنفاً مردّه إلى العجلة ، والمراجع التى ذكرها مذكورة فى هامش الطبعة الأولى تعليق (٢) = وفى الطبعة الثانية ص ١٧ ، تعليق : (١) ، ثم رقم (٣) = ثم فى ص ١٨ ، تعليق رقم (١) = ثم ص : ١٩ ، تعليق : (٢) = ثم ص ٢١ رقم (١) مع إضافات مختلفة . لم يرجع أيضاً إلى الطبعة الثانية !

● وفى رقم (٦) نصيحة أخرى قال : « تحسن الاستفادة من الاختلاف لدى المقابلة والتحقيق . . . » ، ثم ذكر مافى ص ١١٧ من الطبعة

الأولى ، وذكر ما فى الموشح ، ثم وضع بين قوسين ما يلى : « (وقد أخذ المحقق بها ط ٢ : ص ١٤٠) » . الحمد لله . ولكنى لا أدرى لماذا لم يفعل ذلك الدكتور فى سائر المواضع المشابهة !

● ثم فى رقم (٧) قال : « ومنه أن جاء فى الطبقات | ص : ٦٤ | و « ذروة الناس » و « أخذه الناس عليه » ، وفى الموشح | ص : ٢١٧ | : « وغاية الناس » و « آخذه الناس عليه » . والأولى غيرتها فى الطبعة الثانية ، وعلقت عليها | ص : ٧٨ ، تعليق : ١ | ، وفيه ما طلب وأكثر منه . أما « آخذه » التى فى الموشح . فإنما هى مجرد ضبط من ناشر الموشح ، والأجود « أخذه » ، ولا أدرى لماذا ترك الرجوع هنا إلى المطبوعة الثانية ، وأما رقم (٨) فأرقام الصفحات فيها أخطاء من العجلة والانفعال ، فلم أعرف موضعها لا فى الموشح ولا فى الطبقات . وأما رقم (٩) فإنه نصح بمراجعة ص : ٣٣ من الطبقات على ص : ٧٤ من الموشح ، والذى نصح به موجودٌ مثبت فى الطبعة الثانية ، فى آخر الخبر رقم : ٤٤ ص : ٤٠ ، تعليق رقم : ١ ، وهذا غريب أيضاً !

● ثم قال فى رقم (١٠) وقد فعل المحقق مرة ، فقابلَ وفضل | ص : ٣٦٤ | كلمة « محلب » الواردة فى الموشح | ص : ١٢٧ | على « مجلب » الواردة فى « أصول الطبقات » وهذا صحيح ، ولكن التعبير عنه غير حسن ، ولكن ينبغى أن تعرف أن كلمة « أصول الطبقات » ليس صحيحاً كل الصحة ، لأنه موهِمٌ ، ففى الطبعة الأولى لم يكن اعتمادى فى هذا الموضع ، إلا على طبعة يوسف هل ، وعجان الحديد ، على ما فيهما من التخليط والفساد . وقد ذكرت ما أشار إليه الدكتور فى تعليقى فى الطبعة الأولى ، لكن لما جاءت نسخة المدينة

المخطوطة « م » كان فيها « محلب » بالحاء على الصواب ، فألغيت تعليق الطبعة الأولى ، وما فيها من الإشارة إلى تفضيل ما فى الموشح ، واقتصرت فى الطبعة الثانية على التعليق على نفس الخبر ، وهو فيها رقم : ٨٥٦ ، وذكرت المراجع ، وفيها الموشح | ١٢٧ | ، وغيرت التعليق على لفظ « محلب » ، دون إشارة إلى ما فى الموشح . وهذا دالٌّ أيضًا على أنه لم يرجع إلى الطبعة الثانية .

● وفى رقم (١١) نصيحة أخرى تحثنى على الانتفاع بسند رواية وردت فى الموشح التعليق على سند رواية وردت فى الطبقات ، فقد جاء فى الطبقات | ص : ٣٢٨ ، الطبعة الأولى | : « قال ابن سلام : ذاكرت مروان بن أبى حفصة جريرًا والفرزدق . . » ، وجاء فى الموشح | ص : ١٤٢ | : « وحدثنى على بن هرون ، قال حدثنا وكيع . قال حدثنا محمد بن سلام عن أبيه قال : ذاكرت مروان بن أبى حفصة جريرًا والفرزدق ... » ، ومع أن فحوى الروايتين مختلف ، إلا أننا يمكن أن نستدل أن الذى ذاكر مروان هو الأب . وهذا أوجه إذا راعينا السنّ والزمن » . انتهى . وبالطبع أنا لا أعمل بمثل هذه النصائح لأسباب كثيرة ، ومع ذلك ، فإن الذى نبه الدكتور على جواد إلى التماس مثل هذا الطريق فى الانتفاع والاستفادة مما ذكر ، هو تعليقى على على أبيات مروان بن أبى حفصة ، والذى أثبته فى الطبعتين الأولى والثانية ، وفعلتُ ذلك تفسيرًا لخبر رواه أبو الفرج فى أغانيه | ١٠ : ٩٠ | عن غير ابن سلام ، عن أحمد بن موسى بن حمزة قال : « رأيت مروان بن أبى حفصة فى أيام محمد بن زبيدة (يعنى الأمين ، وخلافته من سنة ١٩٣ إلى سنة ١٩٩) ، فى دار الخلافة وهو شيخ كبير ، فسألته عن جرير والفرزدق : أيهما أشعر ؟ فقال لى : سُئلت عنهما أيام المهدىّ (بويع المهدىّ ببغداد فى ذى الحجة

سنة ١٥٨ ، وتوفى فى المحرم سنة ١٦٩) ، وعن الأخطل قبل ذلك ، فقلت فيهم قولاً عقدته فى شعر ليثبت . فسألته عنه فأنشدنى :

ذَهَبَ الفرزدقُ بالهجاء، وإنّما حُلْوُ القريضِ ومُرُّه لِجَرِيرِ

وذكر أبياتاً منها الأبيات الثلاثة التى ذكرها ابن سلام فى خبر الطبقات ، ثم قلت : « فبان بهذا أن الذى سأله أيام المهدى هو ابن سلام » . وإنما أثبت هذا التعليق لمجرد الفائدة فى تفسير خبرٍ جاء فى الأغانى (١٠ : ٩٠) لأزيلَ الإبهامَ عن الذى سأل مروان بنَ أبى حفصة فى زمن المهدىّ ، لا شكًّا فى رواية ابن سلام عن مروان ! وكيف أشكّ ، أو أعمل بنصيحة الدكتور على جواد ، وأنا أعلم أن ابن سلام مثلاً ، فى أخبار كُثَيِّر عزة فى الطبقات رقم : ٧٢٢ (الطبعة الثانية) يقول : « قال ابن سلاَّم : ورأيت مروان بن أبى حفصة يعجبه مذهبُه فى المديح جدًّا (يعنى مذهب كثير) ، يقول : كان يستقصى المديح » ، ثم يقول فى الخبر رقم : ٧٣٤ أيضاً : « قال ابن سلاّم : فقلت لابن أبى حفصة : من جودة مديحه هذا جعل دونه ثمانين ألفاً .. » ، إلى آخر الخبر . ليس هذا النوع من النقد بحسنٍ ولا صحيح ، ولا هو نصيحةٌ سليمة .

● ثم جاء المأخذ رقم (١٢) وقال فيه : « اشترط المحقق للرواية التى ينقلها إلى الطبقات أن تكون واردةً عن طريق الفضل بن الحباب ، والشرط واردٌ ، ولكننا رأينا فى الموشح [ص : ١٧١] رواية لم يذكر فيها الفضل بن الحباب ، طابقت رواية الأغانى [١٦ : ١١١] التى وردت عن أبى خليفة (الفضل بن الحباب) . وقد نقل المحقق إلى الطبقات [ص : ٤٦٧].

رواية الأغانى (وأشار إلى رواية الموشح) ، ومعنى الظاهرة ، أنه قد يكون بين ما لم يرو عن طريق أبى خليفة ، ما هو فى حقيقته من صلب طبقات الشعراء » .

وهذا الذى ظنه من أنى نقلت الخبر رقم : ٦٨٥ [ص : ٤٦٧] فى الطبعة الأولى ، عن كتاب الأغانى غير صحيح البتة ، لأنه موجود فى طبعة يوسف هل ص : ١٢٥ ، وطبعة عجان الحديد : ١٨٦ عن نسخة دار الكتب ، وهو فى مخطوطة المدينة « م » أيضاً ، ومذكور فى الطبعة الثانية فى الطبقات برقم : ٧٤٢ [ص : ٥٥١] ، فلا معنى لهذا المأخذ ، ولا معنى لعدّه اتفاق الروايات من طرق مختلفة « ظاهرة » تحتاج إلى مثل هذا التعقيب على شىء لم أفعله أيضاً .

● ثم يتصل بهذا المأخذ رقم (١٣) حيث يقول : « فقد وردت فى الموشح [ص : ١٣٨] رواية عن « ... محمد بن موسى البربرى عن محمد ابن سلام ... » طابقت رواية الطبقات [ص : ٣١٥] . وينظر الموشح [ص : ١٢٠] ، ويقابل بالطبقات [ص : ١٥١] » . قلت أنا : صوابُ هذا الرقم الأخير : « الطبقات [ص : ١٥٢ - ١٥٤] » ، وهذا خطأ مردّه إلى العجلة والانفعال . والقسم الأول من هذا المأخذ الذى يتضمن النصيحة أيضاً ، والمشار فيه إلى رواية الموشح [ص : ١٣٨] « ... محمد بن موسى البربرى ، عن ابن سلام . . . » والطبقات [ص : ٣١٥ الطبعة الأولى] يحتاج إلى بعض الإطالة . فالدكتور على لجأ إلى ذكر رواية البربرى عن ابن سلام فى الموشح [ص : ١٣٨] ، وهى بلا شكّ ولا ريبة ، لا تطابق رواية الطبقات البتة ، لأن روايته عن ابن سلام هى : « قال : سألت بشاراً الأعمى فقلت : يا أبا معاذ ،

أيّ الثلاثة أشعر ، جريرٌ أو الفرزدق أو الأخطل ؟ — وكان عالمًا بصيراً — فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولكن ربيعة تعصَّبت له وأفرطت عليه » .

وهذا نص الخبر المذكور فى الطبقات [الأولى ص : ٣١٥ رقم : ٤٥٢ / والثانية ص : ٣٧٤ رقم : ٥٠٧] .

« أنا أبو خليفة ، أنا ابن سلام ، قال : « سألت بشارًا العقيليّ عن الثلاثة ، فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولكن ربيعة تعصبت له وأفرطت فيه . فقلت : فجريرٌ والفرزدق ؟ قال : كان جريرٌ يحسن ضروبًا من الشعر لا يحسنها الفرزدق . وفضّل جريرًا عليه » .

فألفاظ الخبرين مختلفةٌ بعض الاختلاف ، والمرزبانى نفسه قد روى الخبر بلفظه كما هو فى الطبقات فى كتاب الموشح نفسه [ص : ١١٠] ، كما أشرت إليه فى تعليقى على الخبرين فى الطبعتين جميعاً ، وبنفس الإسناد الذى اعتمدت أخْذَه من الموشح : « إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام » ، ورواه ابن سلام نفسه ببعض الاختلاف فى موضع آخر من كتابه ، فى « ذكر الأخطل » ، وهو فى الطبعة الأولى [ص : ٣٩١ برقم : ٥٨٥] ، وفى الثانية [ص : ٤٥٦ برقم : ٦٢٩] ، وقد نقلته عن الأغانى [٨ : ١٠] ، ورواه ابن عساكر فى تاريخه عن الطبقات ، كما أشرت إلى ذلك فى الطبعة الثانية ، ولأسبابٍ ذكرتها هناك فى الطبعتين جميعاً . ففى هذه الفقرة من المآخذ إيهامٌ غير حسنٍ ، بل إن هذا وحده يؤيد صحة التزامى بإسناد المرزبانى ، عن إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام .

أما الموضع الثانى من المأخذ (١٣) الذى يطالب فيه الدكتور على جواد

بمقارنة ما فى الموشح [١٢٥] بما يقابله فى الطبقات [س : ١٥١] ، [والصواب هنا أيضاً : س : ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤] ، وهو خطأ مردّه أيضًا إلى العجلة والانفعال ، وهو يقابل فى الطبعة الثانية من الطبقات [س: ١٨٢ ، برقم : ٢٣٨] وقد علقت عليه [س: ١٨٢، تعليق رقم : ٦] فقلت : أخلّت به « م » (أى نسخة المدينة المخطوطة) ، والخبر مختصر فى الموشح : ١٢٥ ، وفيه : « النخار » بالخاء المعجمة » ، وهو موجودٌ فى « المخطوطة » ، أى نسختى التى التى انتقلت إلى مكتبة «تشستربتى» الورقة (٢٧) . فهذا أيضاًمأخذ غيرحسن ، لما فيه من الإيهام ، لأن خبر الموشح [س: ١٢٥] لايزيد على سبعة أسطر ، وخبر الطبقات ثمانية عشر سطراً . شىء غريب !

* * *

ثم ختم الدكتور على جواد مآخذه علىّ فى شأن كتاب الموشح بثلاثة مآخذ ، قدم لها بأنه قد وردت فى الموشح روايات لم أنقلها إلى طبقات الشعراء ، وكان من حقها تبعاً لمنهجى أن تنقل ، لأنها برواية أبى خليفة الفضل بن الحباب ، ولأنها تقابل نقصاً أو خرماً فى نسختى ، ولأنها من طبيعة الموضوع المتحدَّث عنه [المورد المجلد الثامن ، العدد الثالث ، س : ٤١] .

● قال فى المأخذ رقم (١٤) : « فمن ذلك ما جاء على (ص ٤٩) من الموشح : « . . . وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال : لم يكن للأعشى بيت نادر على أفواه الناس ، مع كثرة شعره ، كأبيات أصحابه » . وهذا الخبر موجود فى مخطوطة المدينة ، وفى مخطوطتى المنتقلة إلى مكتبة « تشستربتى » ، وهو موجود فى الطبعة الأولى [س: ٥٤ ، ضمن الخبر رقم : ٦٤] وموجود بالطبعة الثانية [س: ٦٥ برقم : ٨٤] .

وليس فيه قول المرزبانى « مع كثرة شعره » . ونعل ذلك المرزبانى لأنه فصله عن الخبر الذى قبله ، والذى فيه : « وقال أصحاب الأعشى : هو أكثرهم عروضا وأذهبهم فى فنون الشعر ، وأكثرهم مدحا وهجاء ونخراً ووصفا ، كلّ ذلك عنده » ، فمن أجل ذلك أدرج المرزبانى فى الخبر من كلامه هو قوله : « مع كثرة شعره » . ولا أدرى ماذا أقول فى هذا المأخذ ! !

● ثم جاء بعد هذا ، المأخذ رقم (١٥) يقول فيه : « ومن ذلك ماجاء على [ص ٦٦ — ٦٧] من الموشح : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنى أبو الغراف قال ، قال النابغة الجعدىّ : إنّى وأوس بن مغراء ، لنبتدرُ بيتاً ما قلناه بعد ، لو قاله أحدنا لقد غُلِّب على صاحبه . قال ابن سلام : وكانا يتهاجيان ، ولم يكن أوس إلى النابغة فى قريحة الشعر ، وكان النابغة فوقه ، فقال أوس بن مغراء :

فلستُ بعَافٍ عن شتيمة عامرٍ ، ولا حَابِسٍ عمَّا أقولُ وَعيدُها
تَرى اللُّؤْمَ ماعاشوا جديداً عليهم، وأبقى ثيابِ اللابسينَ جَديدُها
لَعَمْرُكَ ما تَبْلى سَرابيلُ عامرٍ من اللُّؤْمِ ، مادامتْ عليها جُلُودُها

فقال النابغة : هذا البيت الذى كنا نبتدر ، وغلب الناس أوسا على النابغة » انتهى .

* * *

وصدق الدكتور على جواد ، فإن الطبعة الأولى من الطبقات خلت من هذا الخبر . ولم أنقله من الموشح لأسباب ، منها أنى وجدت أبا الفرج فى الأغانى ، رواه مختصرا جدًّا ، مع اختلاف فى اللفظ ، وإسناده مركّب قال :

« أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الُحبَاب مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخباره مما ذكره منها ، عن محمد بن سلام الجمحى ، عن أبى الغراف = وأخبرنا به أحمد بن عبد العزيز ، وحبيب بن نصر قالا ، حدثنا عمر بن شبه ، [عن محمد بن سلام] ، عن أبى الغراف . . . » ، وذكر الخبر مختلفاً ، وليس فيه إلا البيت الأخير من الأبيات الثلاثة [الأغانى ٥ : ١٢ ، فى أخبار النابغة الجعدى] . وحيّرنى هذا الخبر يومئذٍ ، فلم أدر أأخبار النابغة أحقُّ به ، أم أخبار أوس بن مغراء ، فعلّقته ولم أنقله إلى أخبار النابغة فى الطبقات . فلما وقفت على « كتاب الغرة » الذى ذكرته فى [ص : ٩٨ ، تعليق : ٣ من الطبعة الثانية] ، ورأيته نقل نصوصًا مهمة عن ابن سلام تطابق كل المطابقة ما فى كتاب الطبقات ، وكان فى الغرة هذا الخبر فى ترجمة النابغة الجعدى ، نقلته عندئذ فى الطبعة الثانية من الطبقات [ص : ١٢٥ ، ١٢٦] ، برقم : ١٤٦] وقلت فى آخره : [الموشح : ٦٦ ، ٦٧ / الأغانى ٥ : ١٢ مختصراً ، وحماسة ابن الشجرى مختصراً ، والغرة مخطوطة : ١٩٣ ، وانظر ما سيأتى فى آخر الطبقة الثالثة من الإسلاميين ، وفى ترجمة أوس بن مغراء ، بعد الخبر رقم : ٧٧٦] ، وزدته هنا لأن هذا موضع خرم فى مخطوطتى ، والاعتماد فيه على مخطوطة المدينة « م » ، وهى مختصرة من كتاب الطبقات ، كما ذكرت ذلك فى مقدمة المطبوعة الثانية من الكتاب . فلم يبال الدكتور بالمطبوعة الثانية ، ولم يراجعها .

● أما المأخذ (١٦) ، فهو المأخذ الوحيد الذى لا غبار عليه ، يقول : « ومنه ما جاء فى الموشح [ص : ١٠٦] : « . . . وحدثنى إبراهيم بن شهاب عن محمد بن سلام قال الفرزدق لامرأته النوّار : أنا أشعر أم ابن المراغة ؟

فقالت : غلبك على حُلْوِه وشَرِكَك فى مُرِّه » ، وكان أحبَّ إلىّ لو زدتُه فى خبر النوار [ص : ٢٣٢ ، ١٣٠ ، الأخبار من رقم : ٤٣٥ - ٤٣٧] ، وكان هذا مكانُه إن شاء الله . ومع ذلك فهو الخبر الوحيد الذى سقط منى فى نقلى عن الموشح .

* * *

ثم ختم الدكتور على جواد الطاهر مآخذَه هذه بقوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقُل إلى الكتاب الذى نحققه مادةً (غزيرة) من كتب أخرى لا نملك الدليل العلمىّ القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظًا ومعنى ... » ، وأشار إلى أن (علمية التحقيق) تقتضى فصل هذه المادة ، وحفظها فى ملحق يذيل به الكتاب [المورد ٨ ، العدد ٣ ص : ٤١] ، والذى يستافت النظر ، هو وضعه لفظ (غزيرة) بين قوسين ، ولوضعها بين قوسين دلالة لا تخفى .

فهل يأذن لى الدكتور على جواد ، فى هذا الموضع ، أن أجمع بينه وبين الدكتور منير سلطان صاحب كتاب « ابن سلاّم وطبقات الشعراء » ؟ وأنا لا أحبُّ أن أفعل ذلك ، لولا أنى رأيته هو نفسه ذكر كتاب الدكتور منير سلطان ، وقال إنّه قد قرأهُ ثم قال : « وكان طبيعيًا جدًّا أن نلتقى وإياه فى عدد من النقاط بحكم المنهج العلمى ووحدة المصادر » [المورد ص : ٢٦] . وكلمة (غزيرة) مبهمة الدلالة عند الدكتور على جواد ، ولكن الدكتور سلطان أحسنَ كُلَّ الإحسان ، فقد تتبّع كلَّ مازدته على مابقى عندنا من نص الطبقات لابن سلام ، وذكرها جميعًا بأرقام صفحاتها فى الطبعة الأولى أيضًا ، وذكر أنها (٣٧) فقرة كاملة ، ثم زاد أيضًا فذكر ما زدته فى خلال نص الكتاب بين الأقواس من كلمات فى (٤٠) موضعًا ، كما ذكر .

وعدد الكلمات التي زيدت ، كما ذكرها وكما راجعتها على الطبعة الأولى هو (١٥٠) كلمة . ثم ذكر أيضاً زيادات الشعر ، فكانت (٣٧) بيتاً ، و (٦) أسطر [ابن سلام وطبقات الشعرا : ١٦٨ ، ١٦٩] ، ثم قال بعد ذلك : « وهذه الزيادات سبب تضخّم الكتاب » . وسأحاول أن أتبيّن هنا معنى (مادة غزيرة) ، ومعنى (زيادات سببت تضخّم الكتاب) .

وينبغي أن أشكر الدكتور منير سلطان شكراً جزيلاً على هذا الإحصاء الذي تقدمتُ ذكره ، لأني بمراجعته على ما أحصيته أنا ، تبين لى أني حين ذكرت المواضع التي أدخلت فيها روايات أبي الفرج ، سهوت عن أربعة مواضع ، هي في الطبعة الثانية من الطبقات [رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ، ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥] ، وكذلك ينبغي أن يصحح ما كتبته في المقدمة في مواضعه [ص : ٤٥ ، ٤٦] .

ويكون ما زدته على أصل الطبقات في نسخة المدينة « م » هو تسعة وعشرين خبراً ، وما زدته على المخطوطة هو عشرة أخبار ، وجملتها تسعة وثلاثون خبراً ، ومنها سبعة مواضع لم يذكرها الدكتور سلطان ، وستة مواضع في إحصائه الذي اعتمد فيه على الطبعة الأولى ، ينبغي إسقاطها ، لأني حذفت منها واحداً في الطبعة الثانية ، وخمسة مواضع وُجدت في المخطوطة ، وكنت نقلتها عن الأغاني .

ثم أحصيت بعد ذلك عدد أسطر أصل كتاب الطبقات في الطبعة الثانية (دون الشرح) ، فكان عدد أسطر الأصل المطبوع هو : (٥٩١١) سطراً = وأحصيت عدد أسطر جميع الزيادات التي أدخلتُها على الكتاب فبلغت (٢٨٧) سطراً ، فإذا أخرجنا هذه الزيادة صار الباقي (٥٦٢٤) سطراً ،

جميعها من الأصلين : مخطوطة المدينة « م » ، ومخطوطتى المنتقلة إلى مكتبة تشستر بتى . ولو قسمنا هذا العدد على (١٨) ، وهو عدد أسطر الصحيفة بنفس الحرف المطبوع ، كان عدد صفحات أصول الطبقات هو (٣١٢٫٥) صفحة ، أى نحو عشرين ملزمة . ثم لو قسمنا الزيادة ، وهى (٢٨٧) سطراً على (١٨) سطراً فى الصفحة ، كان عدد الصفحات التى زدتها (١٦) صفحة ، أى ملزمة واحدة .

فهل يليق مثلاً أن يقال فى كتاب عدد أوراقه (٣٢٠) صفحة (أى ٢٠ ملزمة) ، وزيدت عليه (١٦) صفحة (أى ملزمة واحدة) : إن هذه الزيادة (مادةٌ غزيرة) ، أو يقال : « إن هذه الزيادات سبب فى تضخّم الكتاب » ! ! مبالغة ، أليس كذلك ؟ والمبالغة فى المدح سيئة ، وهى فى الذم سيئة ، وهى فى طلب الإبهام سيئةٌ ، أحبُّ أن نبرأ من المبالغة فى الحبّ والبغض ، وفى الثناء والقدح ، وفى المجاملة والازورار ، فإنّها تضرُّ ، وهى فوق ذلك متْعبةٌ للطرفين جميعاً ، كما ترى فى هذا الحساب والإحصاء .

ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن ألوم الأستاذين الفاضلين ، الدكتور على جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا وحدى المسىء الذى جلبَ على نفسه الإساءة . لأنى حين عرضت فى مقدمة كتاب الطبقات لأمر « الزيادة » التى زدتُها على أصل الكتاب المخطوط والمنشور ، لم أضمِّن ما كتبتُ بيانًا واضحًا مقنعًا ، أكشف فيه عن حقيقة دراستى للكتب التى اعتمدتُ على الزيادة منها ، وكان ينبغى أن أفعل ، وأن أفصِّل القول فى هذه الزيادات ، وفى مقدارها ، وقد حاولتُ أن أستدرك بعض هذا الخلل فى الطبعة الثانية ، فأثبت فى آخر الكتاب بيانًا بأرقام الفقرات التى أخلّت بها نسخة المدينة

(المخطوطة) ، وما أخلّت به فى ثنايا الفقرات ، وظننتُ أن ذلك كافٍ ، وقد تبينت الآن أنه لايغنى شيئًا ، فانما هى أرقامٌ لاغير ، تحتاجُ إلى تفسيرٍ . فصار واجبًا علىّ أن أتولّى تفسير ماقصّرتُ فى بيانه .

وسأجعلُ مرجعى فى هذا التفسير إلى الطبعة الثانية وحدها ، تجنُّباً للإطالة بذكرالأولى والثانية معًا ، ولأنى قلت فى مقدمة الثانية [ص : ٧٠] ، بعد أن ذكرت ماوقع فيها من الأخطاء : « ومن أجل هذا ، فأنا لا أحلُّ لأحد من أهل العلم أن يعتمد بعد اليومِ على هذه الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بى فى زللٍ لا أرضاهُ له . وأضرعُ إلى كلِّ من نقل من هذه الطبعة شيئًا فى كتاب ، سواء نسبه إلىّ أو لم ينسبه ، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفى عن نفسه وعمله العيب الذى احتملتُ أنا وحدى وزرَهُ » ، وقولى هذا بمعزلٍ عن أمر « الزيادات » التى زدتُها ، وعن عملى فى إخراج كتاب الطبقات ، بل أردتُ به ماوقعت فيه من خطأ فى قراءة بعض نصِّ المخطوطة ، وبعضَ تفسيرى وشرحى لهذا النص ، لاغير . أما الدكتور على جواد ، فقد حمل كلامى هذا على وجه آخر يتعلّقُ بالزيادات التى زدتها ، وبما عابه علىّ هو وغيرُه من أفاضل الكتاب ، وقد أثبتَ نصَّ كلامى هذا فى آخر مقالته فى مجلة المورد [ص : ٤٥] مقدّمًا له ومعقّبًا عليه ، بعَجَلَةٍ وانفعالٍ ، حتى خرجًا به عمّا عهدتُه فى رسالته إلىّ من الرقّة واللطفِ ، إلى باب آخرلا أشكُّ أنّه فى طباعه بعيد عنه كلّ البعد ، لأنّ من شيمته « الحياء » ، كما دلّت عليه الأسطر الأخيرة فى مقاله !

* * *

لكتاب « طبقات فحول الشعراء » أصلان مخطوطان ، الأول : مخطوطة المدينة ، التى رمزت لها بحرف « م » ، والثانى : مخطوطتى التى آلت إلى مكتبة « تشستر بتى » ، ورمزت إليها بلفظ « المخطوطة » ، وعلى هاتين المخطوطتين اعتمدت فى الطبعة الثانية من الطبقات .

وقد ذكرت فى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ١٢ - ١٤] أن الأصل الباقى من نسخة « م » ، وهى غير مرقمة الصفحات ، عدد أوراقه (٧١) ورقة ، وفيها خرمان ، رجّحت أن عدد أوراقهما المفقود نحوُ تسع ورقات . أما « المخطوطة » ، فهى مرقّمة الصفحات ، من (١ - ١١٢) غير ورقة العنوان ، وعدد الأوراق المفقودة منها (٤٥) ورقة ، والباقى عندنا منها (٦٥) ورقة ، وقد فصلت مواضع الخرم فى المقدمة [ص : ١٢] . وكان تفصيل القول فى المقارنة بين المخطوطتين أمراً لا بُدَّ منه ، ولكنى حين عقدتُ فى المقدمة فصلاً عنوانه : « بابة المقارنة بين المخطوطتين » ، أوجزتُ القول فيه اعتمادًا على ثقتى بفطانة أهل العلم وقدرتهم على التوفيق والتفصيل . وقد تبيّن لىَ الآن أنه فصلٌ ناقصٌ مختلٌّ ، لأنه يحمّلهم مؤونةً هم فى غنًى عنها ، ولم أحذر أن يفضى بهم إسقاط هذه المؤونة ، إلى بابٍ من الشكّ فى أصل عملى كلّه . وقد كانَ ، وبغفلتى عن الحذر كان .

وأول شىء ينبغى أن نعرفه أن نسخة المدينة « م » تكادُ تكونُ تامةً لأنه لم يفقد منها سوى تسع ورقات أو أقل ، من (٨٣) ورقة ، فالناقصُ هو تُسْعها [١/٩] فقط ، و « المخطوطة » الأخرى فاحشة النقص ، لأن المفقود منها هو (٤٥) ورقة من (١١٢) ورقة ، فالناقص منها هو خمساها [٢/٥] ، أو أشَفُّ قليلاً . وقد جمعتُ المخطوطتين كاملتين فى الطبعة الثانية ، فكان

عدد أخبار الكتاب كله كما رقمتها هو (٩٥٣) خبرًا ، بما فيها الزيادة التى زدتها ، وعددُ ترقيمها هو (٦٣) خبراً ، بما فيها أحد عشر بيتاً من الشعر . والذى ينبغى أن تقع عليه المقارنة بين النسختين هو : (٨٩٠) خبراً ، وهو مجموع ما فى « م » و « المخطوطة » من الأخبار ، ينبغى أن أسقط منهما أيضاً الخبران برقم : (٤٧) ، (٤٨) لأنى زدتهما من الموشح ، فالباقى هو (٨٨٨) خبراً ، وليس فى نسخة « م » ، خبرٌ واحد ، ليس فى الذى يقابلها من « المخطوطة » .

وقد أثبت فى آخر الطبعة الثانية بياناً بأرقام الأخبار التى أخلَّت بها نسخة « م » ، فكان عددها (١٧٣) خبراً ، وكلها موجود فى « المخطوطة » . ثم أثبت أيضاً أرقامَ ما أخلّت به « م » فى ثنايا الأخبار ، فبلغت ثمانية وأربعين (٤٨) موضعًا ، عدد أسطرها (١٨٠) سطراً ، فلو قسمناها على (١٨) وهو عدد أسطر صفحة من كتاب الطبقات ، لبلغت عشر (١٠) ورقات . فلو فرضنا أن الصفحة من الكتاب ، تتسع لثلاثة أخبار ، لكان تقديرها ثلاثين (٣٠) خبراً ، ويكون عددُ ما أخلّت به « م » من الأخبار مئتى خبر وثلاثة أخبار (٢٠٣) ، من مجموع أخبار عددها (٨٨٨) خبراً . أى نحو من رُبْع (١/٤) الأصل الجامع بين « م » و « المخطوطة »

وإذا كان الباقى عندنا من « المخطوطة » ، هو (٦٥) ورقة ، والمفقود منها هو (٤٥) ، فمن المعقول على هذا القياس أن تكون « م » ، قد أخلّت أيضاً بنحو ربع (١/٤) الأخبار الموجودة فى هذا القسم المفقود من « المخطوطة » وبهذا يتبيَّنُ مقدار الاختلاف الظاهر بين نسخة المدينة « م »

التى تكاد تكون تامة ، وبين « المخطوطة » **الفاحشة النقص** ، ويتبين أيضًا أن « م » نسخة مختصرة من كتاب الطبقات . **ويتبين أيضًا** أنها تكاد تكون نصف كتاب الطبقات ، رُبعٌ [¼] **دلت عليه مقارنة الموجود** بالموجود ، وربع [¼] دلّ عليه التقدير المتوقّع في المفقود . ومعنى ذلك أن « المخطوطة » لو كانت قد وصلتنا تامة ، لكانت ضعف نسخة « م » تامة أيضًا . وإذنْ ، فالنسخة التى طبعها يوسف هل ، ونسخة عمان الحديد المطابقة لها ، هى نصف كتاب طبقات ابن سلام ، بلا ريب .

* * *

● وههنا أمورٌ لابُدّ من بيانها ، قبل أن أفضى إلى تفسير عملى الذى عملته فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » . وذلك أن « المخطوطة » الفاحشة النقص ، نسخة عتيقة مسندة ، وقد رجحت فى المقدمة أن تاريخ كتابتها كان بيقين قبل سنة ٣٣٦ من الهجرة ، ويوشك أن يكون كان قبل سنة ٣١٠ هـ أو قبل ذلك بقليل [المقدمة ص : ٣١] ، ومعنى ذلك أنّها كتبت بعدَ قليل جدًّا من وفاة أبى خليفة الجمحى ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام ، وقد توفى أبو خليفة سنة ٣٠٥ هـ من الهجرة . وخطُّ « المخطوطة » نفسه يؤيد ذلك . فهى إذن ، من أقدم ما عندنا اليوم من مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجرىّ .

أما نسخة المدينة « م » ، فخطها أشبه بالخط المغربىّ ، وهو خط عتيق أيضًا ، وقد رجحتُ أنها كتبت قبل سنة ٤٠٩ من الهجرة على وجه القطع ، وممكن أن تكون كتبت قبل سنة ٣٦٧ هـ ، قبل وفاة أبى طاهر الذهلى القاضى ، راوى الكتاب عن أبى خليفة الجمحى [المقدمة ص : ٣١ ، ٣٢] .

ومعنى ذلك أنهما نسختان عتيقتان متقاربتان فى الزمن : إحداها ، وهى « المخطوطة » فاحشة النقص ، إذ فقد من أوراقها (٤٥) ورقة ، ولكن الباقى منها دالّ دلالة قاطعةً على أنّ أصلها كاملاً لو وقع فى أيدينا ، يحمل عدداً من الأخبار يكاد يبلغُ ضعف عدد الأخبار الموجودة فى نسخة « م » التى لم يفقد منها سوى تسع (٩) ورقات أو أقلّ ، هذا بابٌ من النظر لا بُدّ منه .

● وباب آخر لا بُدّ منه ، هو أنّ « المخطوطة » نسخة « شيخ » محا البللُ الذى أصابها اسمه المكتوب بين الأسطر ، وهو « شيخ » لأبى نعيم الحافظ (٣٣٦ - ٤٣٠ هـ) ، سمعها منه قراءةً عليه فى سنة ٣٧١ هـ [المقدمة ص : ٢٨] ، وهذا « الشيخ » روى كتاب الطبقات عن أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن أسِيد (... - ٣٣٦ هـ) ، عن القاضى أبى خليفة الجمحى ، عن ابن سلام . ثم قرأ هذا « الشيخ » نفسه ، نسخته هذه نفسها أيضاً ، على الحافظ أبى القاسم الطبرانىّ ، (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) ، بقراءته على أبى خليفة . فهى إذن نسخةٌ آتيةٌ من طريقين ، ليس بينها وبين أبى خليفة ، سوى « ابن أسيد » فى أحد الطريقين ، و « أبى القاسم الطبرانى » ، فى الطريق الآخر ، وكلاهما روى كتاب الطبقات عن أبى خليفة

أما نسخة المدينة « م » فهى من رواية « أبى محمد » ، عن أبى طاهر الذهلى القاضى (... - ٣٦٧ هـ) ، بروايته عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام. وقد استظهرت فى المقدمة [ص : ٣١] أن « أبا محمد » ، هو عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى (٣٣٢ - ٤٠٩ هـ) ، ولم أجد ما يعيننى على القطع

بأنها نسخة « أبى محمد » ، فإن تك نسختبه ، فليس بينها وبين أبى خليفة سوى أبى طاهر الذهلى ، الراويها عن أبى خليفة . وإن تك نسخة تلميذٍ لأبى محمد ، فبينها وبين أبى خليفة رجلان ، هما : « أبو محمد » ثم « أبو طاهر الذهلى » ، راويها عنه ، وكلاهما قريبٌ من قريب ! وهذا بابٌ ثانٍ من النظر لا بُدَّ منه .

● وبابٌ ثالثٌ لا بُدَّ منه أيضاً ، يعلمه كلُّ من له خبرةٌ بالكتب المخطوطة ، لا فى العربية وحدها ، بل فى جميع لغاتِ الأعاجم التى أورثت أهلها كتباً مخطوطة ، مع خلوِّ مخطوطات الأعاجم من فضيلة « الإسنادِ » الذى تميَّزت به العربية وحدها قروناً متطاولة . أمرٌ مألوف كلَّ الإلف ، أن يوجد من كتابٍ واحدٍ ، لمؤلف واحد ، نسخٌ يكثر عددها أو يقلّ ، يتردَّد جميعها بين التمام والنقص ، وبين الاختصار الهيِّن والاختصار المبين ، ويكون ذلك من فعل من أدَّى إلينا الكتاب عن مؤلِّفه . بل إن المؤلف نفسه قد يترك بين يدى تلامذته نسخاً من كتابه ، بعضُها أتمُّ من بعضٍ ، بما أدخل هو نفسه على كتابه ، على تطاول السنين ، من زيادة أو حذف أو تبديل أو تغيير . أمرٌ مألوفٌ كلَّ الإلف ، وإن غفل عنه من غفل ، وإن أغفله أيضاً متعمداً من أغفله . فإذا كان هذا مألوفاً غير مستصعبٍ ولا مستبعد فى الكتب التى بُنيت على البحث والنظر ، فهو مألوفٌ سهلٌ قريبٌ غير مستنكر فى الكتب التى بنيت على رواية الأخبار والآثار والأشعار . مألوفٌ من فعل رواة الكتب وناقليها إلينا ، ومألوف أيضاً أن يفعلَه المؤلفون أنفُسهم ، إذا بدا لَهُم أن يزيدوا فى الكتاب أو يحذفوا منه أو يبدِّلوا أو يغيِّروا . وهذا شىء كنتُ فى غِنًى عنهُ ، لولا الخوفُ والحَذَر ، والتجربةُ أيضاً !

● ومن أحكم النظر فى هذه الأبواب الثلاثة ، لم يستنكر أن يجد من

كتاب معقودٍ بناؤه على رواية الأخبار والآثار والأشعار ، وهو كتاب الطبقات لابن سلام الجمحى ، نسختين إحدهما على علاّتها دالة على أنّ أصلها قريبٌ من التمام ، والأخرى على علاّتها أيضًا بينة الاختصار ، مع تدانى النسختين دنوًّا مقاربًا فى تاريخ كتابة كلٍّ منهما ، وأيضًا مع تدانى روايتهما دنوًّا شديدًا من أبى خليفة الراوى كتابَ الطبقات عن خاله محمد بن سلام. ليس بمستنكر أن تأتى « المخطوطة » من طريقين ليس بين أحدهما وبين أبى خليفة سوى « ابن أسيد » وحده ، والآخر ليس بينه وبين أبى خليفة سوى « أبى القاسم الطبرانى » ثم تأتى أختها ولِدَتُها نسخة « م » ، ليس بينها وبين أبى خليفة ، سوى « أبى طاهر الذهلى القاضى » وحده = أو « أبى محمد » ثم « أبى طاهر الذهلى » ، ثم يكون بينهما من الاختلاف ما بينته آنفًا . وبقليل من النظر يستطيع المرء أنْ يحكمُ حكمًا صادقًا أنّ هذا الاختصار المبين فى نسخة « م » ، ليس هو من عمل أبى خليفة الراوى كتاب الطبقات عن خاله ، ولا هو من ابن سلام صاحب الكتاب ، بل هو من عمل « أبى محمد » ، أو من عمل « أبى طاهر الذهلىّ » الذى روى الكتاب عن أبى خليفة .

● ولمّا وقعت هاتان النسختان العتيقتان فى أيدينا ، وإحداها كانت أصلا تامًا ولكن ضاع منه (٤٥) ورقة ، والأخرى مختصرةٌ لم يضع منها سوى أقل من تسع (٩) ورقات ، لم يكن معيبًا فى العقل أو فى النظر أو فى (المنهج العلمى) أن نجمع بينهما فى كتاب واحدٍ ، لكى تسدّ « المختصرة » تلك الفجوةَ الفاحشة التى أحدثها ضياع (٤٥) ورقة من الأصل « التام » . والكتاب الجامع بينهما متداخلتين ، هو بيقين جزءٌ كبير جداً من أصل كتاب الطبقات الذى رواه أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام . هل فى هذا شك ؟

● فإذا قدّر الله ، ووقعت فى أيدينا نسخةٌ ثالثة من كتاب الطبقات ، وكانت تامّة الأوراق أو ناقصتها ، وكانت تخالف هاتين النسختين بنقص فى أخبارها وأشعارها ، أو بزيادة فى الأخبار والأشعار ، فالجمع بين ثلاثتهن جميعًا متداخلات فى كتاب واحد لا يستنكر ، ويكون الكتاب الجامع بين ثلاثتهن ، هو بيقين أيضًا جزءًا أكبرَ من أصل كتاب الطبقات الذى رواهُ أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام . وهكذا دواليك فى رابعة وخامسة وسادسة أو ماشئت . فهذه قضية لا يأنف منها العقل ولا النظر ، ولا (المنهج العلمىّ) أيضًا . هل فى هذا شك ؟

● ولكن إذا لم تقع فى أيدينا نسخةٌ ثالثة أو رابعة ، ولكن جاءنا دليل صحيح الدلالة على أن فلانًا من العلماء كانت عندَهُ نسخةٌ من كتاب الطبقات رواها عن أبى خليفة (بأىّ طرق الرواية المعروفة المألوفة عندنا نحن العرب) ، أو رواها بالواسطة عن شيخ روى عن أبى خليفة ، ثم لم تصلنا هذه النسخة ، ولكنه نقل عنها نقلاً صحيحًا متفرّقًا فى كتاب آخر من كتبه ، فإن مجموع ما نقله فى كتابه ، هو بلا شكّ عندئذ ، بمثابة نسخة من كتاب الطبقات ناقصة أوراقُها ، أو ضائعة أوراقُها ، أو مختصرة أخبارُها وأشعارُها وكذلك لا يستنكف عقل ولا نظر ولا (منهج علمىّ) أيضًا ، أن تجمع بين نقوله التى نقلها عن نسخته كانت ، وبين هاتين النسختين العتيقتين فى كتاب واحد ، وأن الكتاب عندئذ ، هو بيقين جزء صالحٌ جدًّا من أصل كتاب الطبقات الذى رواه أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام ، هل فى هذا شكّ ؟

● ومثل هذا فى الصحة وفى اليقين ماينقلُه عالمٌ متأخر الميلاد ، بينه وبين أبى خليفة دهورٌ طوالٌ ، ولكنّه ذكر فى بعض كُتبه خبراً أو أخباراً ،

ثم نص نصًّا على أن هذا الذى نقله من صلب كتاب الطبقات لابن سلام الجمحى ، فهل يزورُّ عقلٌ أو نظر أو (منهج علمىّ) أيضًا ، من ضمّ ذلك إلى هاتين النسختين من كتاب « الطبقات » الذى أحدث فيه فَقْدُ بعض الأوراق فجوةً فاحشة ، والذى ضامه اختصار المختصر ضيما شديداً ؟ وأنا لست بمستفهم كل هذا الاستفهام انتظاراً لجواب من أحد ، فقد أجابت عنه بداهة العقول فى كلّ زمانٍ ، وفى كل لغةٍ ولسانٍ ، علم ذلك من علمه ، وجهله من جهله .

● وقد أطلتُ وأعدتُ وكرّرتُ فى الأمور التى لم أرَ بُدًّا من تقديمها بين يدى التفسير الذى أريد أن أوضّح به عملى فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام . ولستُ أقول هذا معتذراً عما ارتكبت من الإطناب ، بل لأنّ التجربة الطويلة علمتنى أن الإيجاز المقتصد ، والاختصار المفهم ، واللمحة الدالّة ، لم يعد شىء منها مغنيا ، وصارت عواقبها مخوفة ، ومغبتها غير مضمونة ، حتى عند من يُظَنّ أنهم أهلُها ، من الصفّوة المتميّزة بالأناة والصبر وحُسن الإدراك ، وهم المنتسبون إلى العلم وأهله . فلذلك صرت اليوم لا أثق بشىء ، لأنّها ثقة على غَرَرٍ .

* * *

والآن ، كيف كانَ عملى فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » . منذ قديمٍ جدًّا ، منذُ أوّل الصِّبا ، منذ قرأت كتاب الطبقات فى طبعة مجان الحديد ، ثم فى نسخة يوسف هل ، كان ظاهراً عندى كثرة ما رواه أبو الفرج الأصفهانى فى كتاب الأغانى ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام . ولكن حين وقعت فى يدى الورقة الحائلة اللون ، فى سنة ١٣٤٣ هـ (سنة ١٩٢٥ م) ،

وسألنى أمين الخانجى رحمه الله : « أتعرف هذه » ؟ وعرفتُ أنها ورقة من كتاب الطبقات ، وبادرت إلى ثلاثة صناديق أو أكثر فيها ورق « دشت » متفرق مبعثر ، وأخذتُ أجمعُ سائر أخواتها المبعثرة فى ركام من الأوراق ، وفرغتُ من جمعها وترتيبها ، ثم نقلتُ نصف مافى هذه الأوراق على نسختى من طبعة عجان الحديد ، ثم أراد الله أن تفارقنى هذه النسخة التى جمعتُها ، قبل أن أتم نقلها ، لكى تستقرّ أخيراً فى مكتبة « تشستر بتى » == من يومئذ فكرت فى جمع مافى كتاب الأغانى من أسانيد أبى الفرج عن أبى خليفة الجمحى ، الراوى كتب خاله محمد بن سلام . وقد فعلت ، وبلغت صور أسانيده إلى أبى خليفة عن ابن سلام ، خمسًا وخمسين صورة أو أكثر ، مختلفة الألفاظ (وقد قصصت القصة فى مقدمة الطبعة الأولى ومقدمة الطبعة الثانية من الطبقات) . وقد تبين لى بالمراجعة ، أن جمهورَ ماروه أبو الفرج فى أغانيه عن أبى خليفة ، عن ابن سلام ، فى تراجم الشعراء الذين ذكرهم محمد بن سلام فى كتاب الطبقات موجودٌ أكثره بنَصّه فيما بقى من أوراق هذه «المخطوطة» الجديدة من طبقات ابن سلام ، وموجودٌ أيضًا فى طبعتى الطبقات المنقولتين نقلا مطابقًا لما فى نسختى دار الكتب المخطوطتين ، المنقولتين عن نسخة المدينة المنوّرة ، قبل أن نظفر بأصلها مصوّرًا من مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رحمه الله .

وبالمدارسة ، كما ذكرت فى المقدمة [ص : ٣٨ - ٤٤] ، اخترتُ من هذه الأسانيد التى ذكرتها آنفًا ثلاثة عشر إسنادًا ، ذكرتُ لفظها ومكانها فى الأغانى ، ومرجع هذه الثلاثة عشر إلى ثلاث صُورٍ فى الحقيقة ، وهذه هى ، بعبارة أبى الفرج فى أغانيه :

١ — « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » : فيما أخبرنا به أبو خليفة » . ونصّ على ذكر « الطبقات » ، وهو إسناد واحدٌ ، هذه صورته .

٢ — « (أخبرنا) أو (أخبرنى) أو (كتب إلىّ) أبوخليفة فى كتابه إلىّ ، أو (إلينا) = أو أخبرنا القاضى أبوخليفة إجازةً ، أو (ممّا أجاز لنا روايته عنه) من حديثه وأخباره ، مما ذكر عن ابن سلام » . وهذه الصورة واقعة فى عشرة صور من الأسانيد ، فيها ذكر « الإجازة » و « الكتابة » .

٣ — (أخبرنى) الفضل بن الحباب أبو خليفة ، حدثنا ، أو قال « محمد ابن سلام » . وهما صورتان واقعتان فى صورتين من أسانيد أبى الفرج .

فالصورة الأولى ، قاطعةٌ على نقل أبى الفرج من كتاب « الطبقات » ، والصورة الثالثة وحدها لاتقطع بشىء ، فجائزعندئذ أن يكون مانقله من كتاب الطبقات أو من غيره ، أو مما سمعه من أبى خليفة سماعًا أو قراءةً عليه . أما الصورة الثانية التى تفرقت فى عشرة أسانيد مختلفة الألفاظ ، فهى التى تحتاج الآن إلى بيانٍ . والذى يحوجنى إلى هذا البيان ما قاله الدكتور على جواد فى مقاله (المورد ص : ٣٠) ، فبعد أن ذكر ملخّص هذه الصور الثلاثة التى ذكرتها آنفًا ، منقولةً عن كتاب « الأغانى » بعد استعراضه ، ويقول معلقًا : « استعرضه الأستاذ محمود شاكر قبلنا ، وأفدنا منه كثيرا » !! ذكر الدكتور على نتيجة استعراضه فقال :

« وهذه العبارات وأمثالها ، تدلُّ على أن أبا الفرج الأصفهانى لاينقلُ من

كتاب طبقات الشعراء مباشرة ، وإنما كان يتلقّى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبى خليفة كتابةً (أو مشافهة) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل عنه ونصّ على نقله منه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقُلُ عن كتبهم) ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرنى . . . الخ » .

ثم يعلق على هذه الفقرة برقم (٦٥) قائلاً : « ولو حَصَل أبو الفرج على نسخة كاملةٍ من كتاب الطبقات ، لما ترك لنا منه نصًّا يتّصل بالشعراء الذين تحدّث عنهم ، لأن ذلك يدخُل فى صميم منهج كتابه » ، ثم يمضى فى حديثه الأول ، مقتبسًا من كلامى فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٣٠ ، ٣١] .

« وفى هذا ما يمكنُ أن يفسّر لنا أن أبا الفرج (لم يذكر ابن سلامٍ ولا طبقاته فى كثير ممن ترجم لهم ، ولهم ذكر فى الطبقات) » . ثم يعلّق عليه برقم (٦٦) : « ينظر للمقابلة والمقارنة شاكر ٣٠ – ٣١ [وقد حذفها ط ٢ س : ٤١ – ٤٢] وهذا تعليق غريبٌ جدًّا ، لأنى لم أحذف شيئًا مما قال ، ولكنى غيّرتُ العبارة ، فى الصفحات التى أشار إليها [س : ٤١ – ٤٣] ، والمعنى باقٍ على حاله . كيف فاته هذا ؟ لا أدرى ، ومع ذلك فالجواب غيرُ مُهِمّ .

بل المهمّ هو كلامه عن أسانيد أبى الفرج التى لخّصها هو ، ولخّصتها أنا هنا ، وذكرتها مفصّلة فى المقدمة ، والتى فيها ذكر « الكتابة » و « الإجازة » ، وأنها عبارات تدلّ على أن أبا الفرج لا ينقُلُ من كتاب طبقات الشعراء مباشرة ، وإنما كان يتلقى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبى خليفة كتابةً أو (مشافهة) ، وأنه لو وقف على كتاب الطبقات ، لما كان هناك داعٍ لأن يقول : « أخبرنى . . . » ، أو كما قال الدكتور .

* * *

فى كتب أئمة علم مصطلح الحديث ، بابٌ طويلٌ مفردٌ يسمونه « بابُ الإجازة » ، فإذا كان أبو الفرج قد أوجدنا هذه اللفظة فى أسانيده إلى مُسْنِدِ عصره أبى خليفة الجمحى ، وإذا كان أبو الفرج وغيره من أهل الأدب وغيرهم قد ساروا على سُنّة أهل الحديث فى إسناد الأخبار المروية توثيقًا لها ، أو براءةً من عُهْدة روايتها ، فلابُدَّ إذنْ من معرفة معنى « الإجازة » فى كلامهم واصطلاحهم . وبالطبع ، أنا لن أطيل فى هذا ، لأنى لا أعتقد أن الدكتور على جواد الطاهر يجهل ما أقولُ ، ولكنى أخشَى أن تكونَ ثورة انفعاله ، قد أغفلَتْهُ عما أعتقد أنه به عالم ، فيما أتوهّم ، وإن ضَعُفَ هذا التوهُّم . وعلى كلّ حالٍ ، فباب « الإجازة » معروف فى كتب القوم من لدن الخطيب البغدادى ، (... ـ ٤٦٣ هـ) فى كتابه « الكفاية » ، إلى ابن الصلاح (... ـ ٦٤٣ هـ) فى مقدمته ، إلى الحافظ ابن كثير (. . . ـ ٧٧٤ هـ) فى كتابه « الباعث الحثيث » ، إلى الحافظ العراقى (. . . ـ ٨٠٦ هـ) فى شرح ألفتيه وشرح مقدمة ابن الصلاح ، إلى الحافظ السيوطى ، (. . . ـ ٩١١ هـ) فى ألفتيه ، إلى الأمير الصنعانى (. . . ـ ١١٨٢ هـ) فى كتابه « تنقيح الأفكار » ، وهؤلاء وغيرهم من علماء علم الأصول قد ذكروا « باب الإجازة » وأركانها ، وأحكامها ، وأنواعها وأقسامها ، وتصحيح العمل بها ، وكيفية العبارة عن كل ضربٍ من ضروبها .

فمن ضروب « الإجازة » ، كما قال الخطيب ، « المكاتبة » : « وهو أن يكتب الراوى بخطّه جزءا من سماعه ، أو يكتب معه إلى الطالب : « قد أجزت لك روايته بعد أن صححته بأصلى ، أو بعد أن صححه لى من أثق به » .

وكيفية العبارة بالرواية عن المكاتبة ، أحَبُّه أن يقول : « كتب إلىّ

فلانٌ ، حدثنا فلانٌ » ، وهذا هو مذهب أهل الورع والتحرّى فى الرواية ، وكان جماعةٌ من السلف يفعلونه ، كما قال الخطيب ، وأن « المكاتبة » مراسلةٌ ، وذكر أنه قد ذهب غير واحدٍ من علماء المحدثين إلى أن قول «حدثنا» فى الرواية عن «المكاتبة» جائز (ومثله فى اللفظ أخبرنا وأخبرنى ، كما هو ظاهر) ، وممن أجاز ذلك شعبة بن الحجاج (وهو إمام الأئمة فى معرفة الحديث بالبصرة توفى سنة ١٦٠ هـ) ، ومنصور بن المعتمر ، (وهو أثبت أهل الكوفة فى الحديث وأتقنهم ، توفى سنة ١٣٢ هـ) ، وأيوب السختيانى ، (وهو حجة أهل البصرة فى الحديث ، وسيد الفقهاء بها ، توفى سنة ١٣١هـ) . قال شعبة : « كتب إلىَّ منصور بحديث ، فلقيتُه فقلتُ : أحدِّث به عنك ؟ قال : أوَ ليس إن كتبتُ به إليك فقد حدَّثتك ؟ » ، وكذلك قال شعبة ، عن أيوب وغيره قال : « إذا كتب إليك العالم فقد حدثك » .

وقد صحَّح الخطيب ذلك بقوله :

« . . لأن الغرضَ من القول باللسان ، فيما تقع العبارة فيه باللفظ ، إنما هو تعبير اللسان عن ضمير القلب . فإذا وقعت العبارة عن الضمير بأى سبب كانت من أسباب العبارة : إما بكتاب ، وإمَّا بإشارة ، وإمَّا بغير ذلك مما يقومُ مقامه ، فان ذلك كُلّه سواء »

ويعنى الخطيب أن الراوى إذا كان قد كاتب عالمًا ، فكتب إليه كتابًا يعلم صحة وروده عنه ، فمباحٌ له أن يقول فى كلٍّ مارواه عن كتابه : « حدثنى فلان » و « أخبرنى فلان » . و « نبأنا » و « أنبأنا » .

وقد ذكروا أيضًا أن قول الراوى « كتب إلىَّ » أو « فى كتابه إلىَّ » ،

وأمثال ذلك ، يستعمل للدلالة على أنه مراسلة ، وأنه قد كتب له من بلدٍ إلى بلد . ثم ذكروا وجوهاً كثيرة ، من شاء أن يطلبُها حيث ينبغى أن تطلب ، أدرك كثيراً من أسلوب هذه الأمة فى كُتبها ، وفى روايتها عن الأئمة وعن الكتب . وإنما نقلت هذا باختصار ، لكى يعيد الدكتور على جواد نظاره فى قوله : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنقل عنه ، ونصَّ على نقله عنه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقُلُ عن كُتُبهم ، ولما كان داع لأن يقول : أخبرنى . . الخ » ، وذلك أنه فى كلِّ ما قال فيه « كتب إلىَّ » أو « فى كتابه إلىَّ بإجازته لى » ، فالطريق المستقيمُ أن يقول فيه « أخبرنى » ، فهذا هو « الداعى » الذى لامناصَ منه .

وأما قول الدكتور على : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنصَّ على نقله ، كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين » ، فهذا بابٌ آخر غير « باب الإجازة » وضروبها ، وهوملحق بالباب ، ويقال له « باب الوِجادة » (بكسر الواو) ، وهو مقصودٌ به الأخذ من صحيفة أو كتاب بلا إجازة ولا مناولة ، ولا مكاتبة ، فإن الشرط فيه أن يقول الناقل : « قرأت بخط فلان » أو « فى كتاب فلان » وينصُّ على ذلك . وهكذا فعل أبو الفرج فى المواضع التى أشار إليها الدكتورعلىجواد ، وجعلها حُجَّة فى « باب الإجازة »، مع أنَّ بينهما بوناً بعيداً لا أدرى كيف سَها عنه ، وإن كنت فى الحقيقة أدرى، وأتَيَقَّنُ أيضاً . فكلُّ ماقال فيه أبوالفرج :« نسختُ من كتاب هرون بن على بن يحيى » . و « نسختُ من كتاب أبى عبد الله اليزيدى ولم أقرأه عليه » و « وجدت فى كتاب علىّ بن محمد بن نصر » ، و « نسختُ من

كتاب الحرمى بن أبى العلاء » ، فهذا بابٌ آخر لايقال فيه « أخبرنى ... » .

* * *

وبعد هذا البيان السريع عن الفرق بين لفظ « الإجازة » و« الكتابة » و « الوِجَادة » ، يتبيَّن أن كل ما قال فيه أبوالفرج : « أخبرنى أبو خليفة فيما كتب به إلىّ ، بإجازته لى » وما أشبه ذلك فى الأسانيد العشرة التى ذكرتُها فى المقدّمة ، دالّة على أن أبا خليفة قد كتب به من البصرة ، إلى أبى الفرج الأصبهانىّ ببغداد ، وأنه أجازه برواية ما كتب به إليه ، فكان مرضيًا على أبى الفرج أن يقول فى كُلٍّ ذلك « أخبرنى » ، وأن هذا اللفظ لايدلُّ عندئذ على مشافهة أو لقاءٍ بين الرجلين ، كما توهّم الدكتور على جواد فى مقاله ، والدكتور منير سلطان فى كتابه عن « ابن سلام » ص : ١٥١ ، ١٥٧ .

● وعلى ذلك فقول أبى الفرج فى الإسناد الأوّل الذى ذكرته آنفا : « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » ، فجمع بين « أخبرنا » وبين ذكر « كتاب الطبقات » ، دالٌّ دلالة قاطعة على أن أبا خليفة ، قد كتب إلى أبى الفرج نسخةً من « كتاب الطبقات » ، وأجازه روايتها عنه . ويؤيّد ذلك أيضًا تأييداً قاطعًا ، ماذكره أبوالفرج فى ثلاثة عشر موضعاً من كتاب الأغانى ، عند ذكر الشاعر الذى ترجم له : « جعله محمد بن سلام فى الطبقة الثالثة (أو الرابعة ، أو السادسة) من فحول الشعراء ، فى الجاهلية (أو فى الإسلام) » (كما بيّنت نصوص ذلك فى المقدمة (ص : ٤٧ – ٥٠) ، ويذكر ذلك بغير لفظ « أخبرنا أبو خليفة » ، فهذا دليلٌ على أنه ينقُل من نصِّ كتاب الطبقات بلاريب ، وأنه كتابٌ حاضر عتيد بين يديه . وهذا أمرٌ لايحتاج إلى إطالة التأمل .

● وكذلك أستطيع أن أقول ، على وجه القطع ، إنّ الذى رواه أبو الفرج بأسانيده الثلاثة عشر التى استخرجتُها من كتاب الأغانى ، هى من نسخته التى أرسلها إليه أبو خليفة من كتاب الطبقات ، والتى أجازه بروايتها عنه ، عن محمد بن سلام صاحب الكتاب ، وأنه كان ملتزما فيما رواهُ بسنَّة العلماء فى الرواية ، حيث يقول : « أخبرنى أبو خليفة ، أو أنبأنى » ، وأنّ الذى رواه من ذلك فى كتابه لم تكن أخباراً (متفرقة) ، كما قال الدكتور على جواد ، بل هى أخبار من كتاب « الطبقات » ، فرّقها أبو الفرج على مواضع ذكر الشعراء ، حين احتاج إلى ذكر ما قاله ابن سلام فى كتابه .

● أما مسألة « المشافهة » والالقاء بين الرجلين ، كما ذكر الدكتور على جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا لا أطيل فى نفيه بالأدلّة ، بل أكتفى بأن أقول : إنّ من ينعم النظر فى تاريخ الرجلين ، أبى خليفة وأبى الفرج ، يقع على القطع بأنّ الرجلين لم يلتقيا البتّة ، إذا توقّى أن يجعلَ دليلَه على ذلك قول أبى الفرج « أخبرنى أبو خليفة » ، لأنه لايقولها إلاّ اتباعًا للسُّنّة فى تحمل الأخبار والآثار والأشعار عن طريق إجازة « المكاتبة » .

= وإذا علم أيضًا أنّ الخطيب البغدادىّ قد روى فى تاريخه عن أبى محمد الحسن بن الحسين النوبختى أنه قال : « كان أبو الفرج أكذب الناس ، كان يدخُلُ سوق الورّاقين وهى عامرة ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشترى شيئًا كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته ، ثم تكون روايته كلها منها » ، يعنى أنه كان يدّعى أنه مما رواه عن أصحابها فيقول فى روايتها « أخبرنى » و « حدثنى » .

= وأنّ أبا الحسن البتىّ قد ردّ على أبى محمد ذلك فقال : « لم يكن أحدٌ أوثق من أبى الفرج الأصفهانىّ » ، ويعنى أنه كان ملتزمًا بآداب الرواية وتحمل الأخبار ، فيقول : « أخبرنى » و « حدثنى » فى المشافهة ، ويقولها أيضًا فى إجازة المكاتبة ، ويقول فى الوِجَادة : « نسخت من كتاب فلان » و « قرأت فى كتاب فلان » . وهذا كافٍ مغنٍ عن زيادة فى التطويل بما هو معروفٌ لمن عرف كتب القوم .

● ومن أجل هذا كان واجبًا علىّ أن أعقد فصلا فى مقدمه الطبعة الثانية من الطبقات ، أسمّيه : « بابَةُ نسخة أبى الفرج الأصفهانى من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه فى كتابه الأغانى » (ص : ٤٠ وما بعدها) ، لأن أبا الفرج قد أوقفنا نصًّا حين ذكر فى الإسناد الأوّل كتاب الطبقات ، وأن أبا خليفة أخبره به ، على مابينتُ آنفًا . وأوقفنا عليه نصًّا بدلالة أسانيده العشرة التى اتّبع فيها سُنّة العلماء فى الرواية عن الكتب التى تلقَّوْها عن الشيوخ من العلماء كتابًا مكتوبًا ، بالمراسلة ، فيقولون « أخبرنى فلان بكتابه إلىّ ، وبإجازته إلىّ » ، إلى آخر ماهو مفصّل فى أسانيد أبى الفرج ، وبالتساهُل الذى يقع من بعض الرواة حين يقولُ : « أخبرنى » ، دون أن يذكر إجازة المكاتبة ، تدليسًا أحيانًا ، أو ثقة بأنّ قارىء كتابه قد أغناهُ ما ذكره من المكاتبة والإجازة فى مواضع ، عن إعادة ذكر المكاتبة والإجازة ، أحيانًا أُخرَى .

● وكذلك صار يقينًا أن أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من كتاب الطبقات أجازه أبو خليفة بروايتها عنه ، وأنّ هذه النسخة أشدُّ دنوًّا من

أبى خليفة ، من المخطوطتين : « مخطوطتى » و « م » مخطوطة المدينة ، لأنّ بينهما وبين أبى خليفة : « ابن أسيد » فى الأولى ، و « أبا طاهر الذهلىّ » القاضى فى الثانية . وأيضًا ، لايستنكرُ أن تكون نسخة أبى الفرج أتمّ من « المخطوطة » ، وهى بلا شك أتم من نسخة « م » المختصرة . وبيقين أيضًا لم تصل إلينا بعدُ نسخة أبى الفرج ، ولكن وصلت إلينا منها جماعة الأخبار التى رَوَاها عن أبى خليفة عن ابن سلام فى كتاب الطبقات ، وأثبتها فى خلال كتابه « الأغانى » مسندةً إلى الأصْلِ الذى رواها عنه ، وهو كتاب الطبقات ، الذى تلقاه مكاتبةً بإجازة أبى خليفة . ولما كان ذلك ، فهذه الأخبار المتفرقة فى كتاب الأغانى ، تعدُّ مجتمعة ، أوراقًا مبعثرة من نسخة أبى الفرج التى لم تصل إلينا ، فما كان من الأخبار فى هذه الأوراق مطابقًا لما فى النسختين المخطوطتين عندنا ، فهو منها بالمطابقة ، وما كان منها غير موجود فى المخطوطة المختصرة « م » فهو من الطبقات أيضاً ، وما كان منها زائدًا على « المخطوطة » وعلى « م » معًا ، فهو زيادةٌ فى نسخة أبى الفرج ، أخلّ بها ابن أسيد وأبو طاهر الذهلىّ جميعًا . ولم ؟ لأنها أشدُّ التحامًا بأبى خليفة راوى الطبقات ، لأنه هو الذى كتب بها إلى أبى الفرج ، ولأنه هو نفسه الذى أجاز أبا الفرج بروايتها عنه .

● وكذلك كان منهجى فى الزيادات التى زدتُها فى الطبعة الأولى ، وكنت معتمداً على نسخة المدينة « م » فى طبعة يوسف هل وعجان الحديد ، ثم على النصف الأول من «مخطوطتى» التى آلت إلى مكتبة تشستر بتى ، قبل أن أفرُغَ من نقل نصفها الثانى . فإنّى حين استيقنتُ أن أبا الفرج ، كانت

بين يديه نسخةٌ من كتاب الطبقات ، كتب بها إليه أبو خليفة الجمحى ، وأجازه بروايتها عنه ، راجعتُ كلَّ ما رواه أبو الفرج فى أغانيه عن أبى خليفة عن محمد بن سلام ، وتبيَّن لى بالمراجعة الدقيقة أن جمهرة ما رواهُ أبو الفرج بإسنادٍ من هذه الأسانيد الثلاثة عشر ، موجودٌ ثابتٌ فى نسخة المدينة « م » المختصرة وفى « مخطوطتى » التامة . وأما ما بَقِىَ بعد ذلك ، فأكثره موجودٌ فى نسخة « م » وحدَها ، وذلكَ فى النصف الثانى من الكتاب ، لأنَّ « المخطوطة » كانت قد خرجت من يَدِى قبل أن أنقل نَصَّها ، ولم أشكَّ لحظةً أنه موجودٌ فى النصف الثانى من « مخطوطتى » التى خرجت من يَدِى، ولذلك ، فقد زِدتُها فى أماكنها التى استظهرتُ أنها أحقُّ بها .

● وإذن ، فأنا حين فعلتُ ذلك ، فعلتُه وأنا على ثقةٍ وعلى بيِّنةٍ ، وعلى يقين من أنَّ ما رواهُ أبو الفرج فى أغانيه هو فى حقيقته أوْراق من نسخة ثالثة من الطبقات ، هى نسخة أبى الفرج ، التى كتب بها إليه أبو خليفة ، وأجازه بروايتها عنه . وسواء فى العقل والنَّظر أن يكون أبو الفرج قد كتب لنا نسخة بخطِّه من كتاب الطبقات ، فتآكلتْ ومحاها البِلَى والتلف ، إلا عددًا قليلاً من أسطر الكتاب الذى كتبه بيده . : أو أن يكون أبو الفرج قد كتبَ هذا القليل نفسه من الأسْطرِ بخطِّ يده مفرَّقًا فى كتابٍ آخر هو الأغانى . ولا ينكر استواءَ الأمرين إلاّ من لا علم لهُ ، كالمستشرقين وأشباههم من المساكين . هم لا ينكرون هذا ، إلا للذى غاب عنهم من أصول المعرفة لما هو كائنٌ فى كتبنا ، وغيابُ الأصول مدعاةٌ إلى سوء التصوّر ، وسُوء التصوُّر مجلبةٌ للإعراض عن صريح العقل والنظر .

لقد أطلتُ وكرّرتُ . أطلتُ ، لأنى رأيت الإيجازَ اليومَ سيءَ المغبّة ، وكرّرتُ ، لأنى وجدتُ تركَ التكرار قد جابَ عليّ وعلى كتاب « طبقات فحول الشعراء » شرًّا كبيرًا ، وأذى بالغًا . وأنا لا أقول هذا هنا معتذرًا ، لأنى سوف أرتكب الإطالة والتكرار مرّةً أخرى . لأنّ الفسادَ الذى لحقَ مباحث الأدب اليوم ، يوجبُ عليّ أن أدلّ على هذا الفسادِ ، شفقةً على الناشئة من طلبة هذا العلم ، ليأخذوه بحقه ، أو يَدَعوهُ وينفُضوا أيديَهم منه ، حتى يأتىَ من يستطيع أن يأخذه بحقّه . ولكن هل هذا ممكنٌ فى زماننا هذا الذى استشرت فى الإعلانِ عن نفسها عجائبه ؟

* * *

وأنا قد وصفت عملى فى كتاب الطبقات فى مقدّمة الطبعة الأولى (سنة ١٩٥٢) ، وعادت فغيّرتْ هذه الصفة فى مقدمة الطبعة الثانية ، (سنة ١٩٧٤) ، فكنتُ أظنُّ ، وأكذبُ الحديث الظنُّ ، أن الذى قلته فى مقدمة الطبعة الثانية . كافٍ فى الدلالة وفى الوضوح ، وأنه يُغْنِى ما قلته فى مقدمة الطبعة الأولى . ولكن ما حدثَ تركنى حائراً متعجِّبًا ، فالأستاذ الفاضل الدكتور على جواد الطاهر يقول واصفًا عملى فى الكتاب ما نصه (المورد ، ص ٣٩) :

« وصل إلينا كتابُ محمد بن سلاّم ناقصًا ، فماذا يفعل محقّقٌ فى هذه الحالة ؟ أن ينظُر فى كتب الأدب ، لعل فيها روايات نقلت عن « طبقات الشعراء » ، أو عن محمد بن سلام . وهكذا فعل الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخطوطة بهذه الكلمة ، وسدَّ خرمها بتلك . ولكنه لم يقف عند هذا ، وإنما زاد إلى أن قال : « [. . استبحتُ لنفسى أن أنقُلَ أخبارَ أبى الفرج التى أسندها عن أبى خليفة إلى محمد بن سلام ، فى مواضعها التى ظننتُ أنها

أحقُّ بها . . . . وكذلك فعلتُ بالأخبار التى رواها المرزبانى فى الموشَّح ، عن إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة عن ابن سلام ، فإنى رأيتُ ما نقله المرزبانيُّ مطابقاً لما فى النسخة المطبوعة أو النسخة المخطوطة ، فى أكثر رواياته ، وهى كثيرة . وهناك أخبار نقلتُها عن أبى القاسم الزجاجيِّ فى أماليه فى موضعين أو ثلاثة ، شبيهة بأن تكون من كتاب ابن سلام . ولم أفعل ذلك ولم أستبحهُ ، إلا بعد أن محصتُ الأدلة على صحة ما ذهبت إليه ...] » .

والموضعان اللذان فيهما النقط هكذا « . . . . . » ، هو ما حذفه الأستاذ من كلامى الذى قاله فى مقدمة الطبعة الأولى (سنة ١٩٥٢) ص : ٣١ ، ٣٢ .

وهذا الفعل ، أعنى الحذف ، غير مفهوم ، لأن المحذوف فى الموضعين بضع كلمات لا تزيدُ مقالته طولًا إذا أثبتها . وهو فى فعله هذا بين أمرين : إمَّا أنه لم يستطع أن يفهم هذه الفقرة كما كتبتها مطبوعة فى المقدمة ، فاستهانَ بما فى هذا المحذوف فحذفه ، وهذا صعبٌ جدًّا ، لأنه عندى أجلُّ من ذلك . وإما أنه تعمَّد هذا الحذف ، لأن بقاء المحذوف ، يُفْسِد عليه قصده فى صفة عملى فى الطبقات على الوجه الذى يراهُ هو ، ويفسد عليه قصده أيضًا فى شىءٍ آخر ، هو أنه أراد بما كتب أن يدلّنى على « المنهج العلمى » ، وأن يسدّد خطاى فى ممارسة « علم التحقيق » . وأنا شاكرٌ له ما قصد وما أراد على كُلِّ حال ، ولكنى أحبُّ لقارىء كلامه هذا أن يقرأه كما كتبتُه أنا بتمامه .

وسياق لفظى فى الموضع الأوّل الذى حذفه هو : « ولما كانت المطبوعة الأولى ناقصة أو مختصرةً كما قلنا ، استبحتُ لنفسى . . . » . وسياقه فى الموضع الثانى الذى حذفه هو : « فعلتُ ذلك فى المواضع التى ضاع من مخطوطتنا ما يقابلها ، وكذلك فعلت بالأخبار . . . » . وهذا المحذوف يدلُّ على حقيقة

عملي فى الطبقات ، لأنَّه يحدِّد العَمل تحديدًا واضحًا ، فى مواضع بعينها من الكتاب ، وهذا التحديد يجعلُ ما قالَهُ فى صفة عملي فى الكتاب ، على الوجه الذى يراهُ هو ، كلامًا غير متسق ولا متناسب . فلذلك حذفَ ماحذفَ . ومع ذلك ، فالكلام بعد الحذف أيضًا غير متسق ولا متناسب . وإذا كان « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » يقضيان بأن « ينظر المحقّق فى كتب الأدب ، لعلّ فيها روايات نقلت عن طبقات الشعراء أو عن محمد بن سلام » كما قال ، فهذا كلامٌ لا تحديد فيه ، ولم أفعله لأنه فاسدٌ كُلَّ الفساد ، ولكن الأستاذ على جواد أراد أن يصفَ عملى بهذه الصفة فقال : « وهكذا فعل الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخطوطة بهذه الكلمة ، وسدّ خرمها بتلك » . ولكنى لم أفعل ذلك ، خلافًا للمنهج العلمى ولعلم التحقيق ، كما يراهُ هو . وأنا لم أتحدّثْ عن « كتب الأدب » أو عن « كلمة هنا ، وكلمة هناك » ، وإنما كان حديثى كُلُّه عن « أخبارٍ » برُمَّتها ، مرويّة عن « أبى خليفة ، عن محمد بن سلام » ، فى كتب بعينها ، تُسْند هذهْ الأخبار بإسنادٍ معيَّنٍ وصفته فى المقدّمة بصفات ظاهرة . فهذا الذى وصفه منهجٌ فاسدٌ ، لأنه غير واضح ولا محدّدٍ ، وكلامى الذى جاء به مبتورًا بعد ذلك ، فيه تحديدٌ واضحٌ لكتب بعينها ، وأخبارٍ بعينها . ونَعَم ، أنا لم أثبت أرقام هذه الأخبار التى زدتها ، فى مقدمة الطبعة الأولى ، ولكنى اعتذرت عن ذلك فى نفس المقدمة ، فقلت بعد هذا الكلام الذى نقله الأستاذ فى مقالته :

« ولم أفعل ذلك ولم أستبحه ، إلا بعد أن محصتُ الأدلة على صحة ما ذهبت إليه ، ولولا أن الأمر قد يطول ، لذكرتها واحدةً واحدة ، حتى يطمئن القلبُ إلى ما ذهبت إليه من فعل ذلك . وأرجو أن يتاحَ لى فى

الطبعة الثانية من الطبقات ، أن أفيض فى ذكر هذه الأدلة » . ثم أثبت بعد ذلك ، قدر ما كان عندى من الأم العتيقة (أى المخطوطة) وما يقابله من المطبوعة الأولى . ثم قلت : « وقد كنت أحبُّ أن أثبت أيضاً فى هذا المكان ، كلَّ ما نقلته من رواية أبى الفرج فى أغانيه ، والمرزبانى فى الموشَّح ، إلا أنى أراهُ يطول . . . . » ، إلى آخر كلامى فى مقدمة المطبوعة الأولى [ص : ٣١ - ٣٢] ولا أدرى لماذا أغفل الدكتور على جواد هذا الذى قلته ؟ وجواب السؤال غير مفيد ؟ لأن التعمُّد ظاهرٌ واضحٌ على كلِّ حال .

وإذا علمتَ أنّ الطبعة الثانية قد جاءت بعد أن حصلتُ على مخطوطة المدينة « م » ، وعلى مخطوطتى التى آلت إلى مكتبة تشستربتى ، صار هذا التعمُّد واضحاً كلَّ الوضوح . وذلك لأنّى فى الطبعة الأولى ، لم أعتمد إلاّ على النصف الأول الذى نقلته منها ، فلمّا جاءتنى كاملة صار للنصف الثانى منها أثرٌ ظاهر فى الطبعة الثانية . فالأخبار التى كنت زِدتُها على نسخة المدينة « م » (أى على طبعة يوسف هل) فى هذا النصف الثانى من كتاب الطبقات ، والتى كان أكثرها من أخبار أبى الفرج فى الأغانى ، بالأسانيد التى ميزتْها من سائر أسانيده إلى أبى خليفة عن محمد بن سلام ، وجدتها كلّها ثابتة فى المخطوطة ، بل كان بعضُها فى نفس سياق ابن سلام ، وفى نفس موضعها من كتاب الطبقات . وقد وضعتها فى هذه الأماكن استظهاراً ، فوافق استظهارى ما هو ثابتٌ فى مخطوطتى . فمن أجل ذلك غيّرت كلّ الذى قلتُه فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٣١ - ٣٢] ، والذى نقل الدكتور على جواد بعضه آنفاً ،

مجترئًا على الحذف من نص كلامى . وكتبت مكانه فى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٤٣ ـ ٤٦] ، ما يوضّح عملى فى الكتاب توضيحاً مقارباً .

* * *

وقد أثبتُّ فى هذا الموضع من مقدمة الطبعة الثانية ، كُلَّ المواضع التى أدخلتُ فيها رواية أبى الفرج ، عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام ، من بقايا نسخته من كتاب الطبقات ، وهى التى نقل عنها فى كتابه « الأغانى » مانقل . وقد ذكرت هذه الأخبار بأرقامها فى الطبعة الثانية ، وإن كنت قد سهوت فأسقطت من هذا البيان أربعة أخبارٍ هى : « رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ، ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥ » ، وأقول (بعد هذا التصحيح) إن الذى زدته هو : « تسعة وعشرون موضعاً ، فيها خمسة وثلاثون خبراً ، منها خبران مذكوران فى « م » ، ولكنى أثبت نصَّ الأغانى . وخبران فى مخطوطتى زدت فيها من الأغانى أسطرًا ، وعشرة أخبارٍ زيادة على المخطوطة ، لأنى أرجّح أن نسخة أبى الفرج كانت أتمَّ منها . فيبقى بعد ذلك خمسة وعشرون خبرًا كلُّها زيادة على « م » ، وهى مختصرة ، كما أثبت ذلك فى « بابة مقارنة المخطوطتين » (انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، وصحّح العدد كما أثبته هنا) .

ثم ذكرت ما زدته عن المرزبانى فى الموشح ، وهى ثلاثةُ أخبارٍ بأرقامها وهى زيادة على نسخة المدينة « م » ، وما زدته من شرح نهج البلاغة ، لأن ابن أبى الحديد نصَّ على أنه فى كتاب «طبقات الشعراء» ، وهو أيضاً زيادة على « م » وقلت بعد ذلك (وبعد التصحيح السالف) :

« وإذن ، فمجموع ما زدته من الأخبار على أصل الطبقات « م » هو

تسعة وعشرون خبراً ، وعشرة أخبار زيادة على المخطوطة ، فهى جميعاً تسعة وثلاثون خبراً ، [انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، ٤٦ ، وصحح العدد كما أثبته هنا] .

وهذا الذى قلتُه آنفاً ، هو بعْض ما تضمَّنْته مقدمتى فى الطبعة الثانية ، بَعْد أن حذفتُ ما نقله الدكتور على جواد من مقدمة الطبعة الأولى . ولما كانت الطبعةُ الأولى والطبعة الثانية ، بين يدى الدكتور (سنة ١٩٨٠) ، وهو يعيد نشر نقده لكتاب الطبقات ، والذى كتبه سنة ١٩٦٤ ، فمن العجيب كُلَّ العجيب أن يقتصر على النقل من مقدمة الطبعة الأولى ، دون أن يفكِّر فى مراجعة مقدِّمة الطبعة الثانية ، فينظُرَ ويقارنَ بين الكلامين . وبالبديهة أجدهُ قد أغفَل هذا متعمِّداً كلَّ التعمُّد ، وأظنُّ أنَّ تعمُّده هذا راجعٌ إلى أنه يريد أن ينتهى إلى نتيجةٍ ، هى التى جاءت فى ص ٤٢ من المورد ، وهى قوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقُل إلى الكتاب الذى نحققه مادة (غزيرة) من كتب أخرى لا نملك الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقّق لفظاً ومعنًى » . و (غزيرة) الموضوعة بين قوسين ، من عمل الدكتور على جواد لا من عملى ، وفعل ذلك ، لأنّها مقصودة لذاتها ، وليعتنى بها القارىء عناية فائقة ! أما أنا ، فلست أعتنى بمثل هذه الكلمة الموضوعة بين قوسين ، لأنها مبالغة يرادُ بها التأثير على قارىء كلامه ، وليست لها حقيقة ، لا لفظاً ولا معنًى = ولأنها قد جاءت فى سياق فاسد ، وهو الزعم الذى ينسبهُ إلىَّ : أنِّى نقلتُ إلى كتاب الطبقات مادة (غزيرة) ، « لا أملكُ الدليل العلمى القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنًى » .

والدكتور على جواد معذورٌ على كُلِّ حالٍ ، لأنه بنى كلامه هذا على أنّ كل ماقاله أبو الفرج فى الأغانى ، مصدَّراً بعبارات فيها (سأنقل هنا نص كلامه من المورد ص : ٣٠) :

« أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام = أو أخبرنى أبو خليفة حدثنى محمد بن سلام = أو أخبرنى الفضل بن الحباب الجمحىّ فى كتابه إلى بإجازته لى يذكر عن محمد بن سلام = أو أخبرنى أبو خليفة فيما كتب به إلىّ عن محمد بن سلام = أو ذكر محمد بن سلام فى كتاب الطبقات ، فيما أخبرنا به أبو خليفة قال ... وهذه العبارات وأمثالها تدلُّ على أن أبا الفرج الأصفهانى لا ينقل من كتاب طبقات الشعراء مباشرةً ، وإنما كان يتلقّى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبى خليفة كتابةً (أو مشافهة) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل عنه ونص على نقله منه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقل عن كتبهم) ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرنى . . . الخ » ، ثم يقول فى التعليق رقم : ٦٥ ، فى آخر هذه الفقرة : « ولو حصل أبو الفرج على نسخة كاملة من كتاب الطبقات ، لما ترك منه نصاً يتصل بالشعراء الذين يتحدث عنهم ، لأن ذلك يدخل فى صميم منهج كتابه » (ما بين الأقواس من عمل الدكتور على) .

وقد فرغتُ آنفاً من هذه القضية ، وأن قول أبى الفرج فى كُلِّ « هذه العبارات » ، هو نقلٌ من كتاب الطبقات على وجه اليقين ، وذكرت ما قاله أئمة العلم فى « الإجازة » و « المكاتبة » و « المناولة » و « الوجادة » ،

وكيف يقولون فى « المكاتبة » : « أخبرنى فيما كتب به إلىّ » وسائر ما ذكره الدكتور ، وأن هذه المكاتبة تكون فى الكُتُب المؤلفة ، مرسلة من بلد إلى بلد ، لا غير . وتجاوُزُ الدكتور على جواد ، عمّا قاله الأئمة فى ذلك ، هو الذى أدّاه إلى هذا الذى كتبه عن غير بينةٍ ولا معرفةٍ بأصول التحديث ، أو تحمُّل الأخبار والآثار والكتب . ومردُّ هذا ، بالطبع ، إلى أصول « المنهج العامى » ، وإلى قواعد « علم التحقيق » ، وهما البابان الكبيران اللذان تقلّدهما الدكتور على جواد ، وأراد متفضّلاً أن يوقفنى على أسرارها ، لأقتفى آثاره فيهما ، ولكنى فى الحقيقة عاجزٌ عن الدخول فى أغوارها ، رَهْبَةً وخوفًا أن لا أقومَ بحقّهما على الوجه الذى يتيح لى أن أبلغ رضاه ، ومَنْ حَذِرَ سَلِمَ من الآفات ، ويالها من آفاتٍ !

* * *

وسأشرع الآن فى بيان « الزيادات » التى زدتُها على كتاب الطبقات ، عن الأغانى ، وعن المرزبانى وغيرهما ، وقبل كلِّ شيء أقول : إنى سوف أجمع هنا بين الدكتور على جواد الطاهر ، والدكتور منير سلطان فى كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » ، لأن الدكتور على هو نفسه الذى يقول : « قرأ كاتب البحث ، أكثر ما قرأ ، من كتاب الدكتور سلطان ، الأمورَ المتعلقة بالكتاب مخطوطاً ومطبوعاً ، وكان طبيعيًا جدًّا أن يلتقى وإيّاه فى عدد من النقاط بحكم (المنهج العامى) ووحدة المصادر » ، [المورد س : ٢٦ ، تعليق رقم : ١] . فمن ذلك أنهما اتفقا على أنى زدت فى كتاب الطبقات (مادة

غزيرة) ، كما قال الدكتور على ، أو أن « هذه الزيادات ، سبب تضخُّم الكتاب » ، كما قال الدكتور سلطان .

وسأبدأ الآن فى ذكر الأخبار التى زدتُها ، معتمداً على الطبعة الثانية من الكتاب ، مبيِّنا أرقامها وعدد أسطر الزيادة فى كُلِّ موضع ، وسأفصل ما بين الزيادة التى زدتُها على نسخة المدينة « م » ، التى ثبت على وجه القطع أنها مختصر كتاب الطبقات كما بينت فى آنفاً ، وفى مقدمة الطبعة الثانية أيضاً ، وبين ما زدته على « مخطوطتى » التى آلت إلى مكتبة تشستربتى ، والتى تبلغ ضعف نسخة المدينة « م » بالدليل القاطع أيضاً . مع العلم بأن كُلَّ ما فى كتاب الأغانى لأبى الفرج ، هو مِمَّا نقله عن كتاب الطبقات ، من نسخته التى أجازه بها كتابةً أبو خليفة الجمحىّ ، بروايته عن خاله محمد بن سلام .

● الزيادات على نسخة المدينة « م » ، من الأغانى

١ — الخبر : ١٣٦ ، عن الأغانى ٢ : ١٥٨ ، وإسناد أبى الفرج هو : « أخبرنى الفضل بن الحباب الجمحى أبو خليفة ، فى كتابه إلىّ ، بإجازته لى ، يذكر عن محمد بن سلام » ، وهذا إسنادٌ قاطع بأنه من نسخة أبى الفرج من كتاب « طبقات الشعراء » ، وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

٢ — الخبر : ١٥٤ ، عن الأغانى ٦ : ٢٦٥ ، (وهو فى العمدة أيضاً ١ : ٧١ ، والمزهر للسيوطى ٢ : ٤٨٣) . وإسناده هو : « أخبرنى أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وموضعه فى كتاب الأغانى بعد الخبرين : ١٥٢ ، ١٥٣ ، الموجودين فى نصِّ كتاب الطبقات بهذين الرقمين ، برواية

أبى الفرج عن أبى خليفة عن محمد بن سلام . وأسطر الزيادة (٦) أسطر .

٣ — الأخبار : ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، عن الأغانى [١٩ : ١٧ (ساسى) ٢١ : ٣١١ - ٣١٢ [هيئة الكتاب] ، وهى بغير إسنادٍ فى هذا الموضع ، لأنها تابعةٌ للإسنادِ الذى قبله (رقم : ٤٤٦) ، وجميع الأخبار المسندة قبله إلى ابن سلام ، موجودة فى كتاب الطبقات . وأسطر الزيادة (٢٣) سطراً .

٤ — الأخبار : ٤٨٨ — ٤٩٩ ، وهى خبر واحدٌ على الحقيقة ، لأنى وضعت لكل بيت أو بيتين استشهد بهما رقماً ، فكثرت الأرقام ، وهو عن الأغانى [١٩ : ١٥ ، ١٦ (ساسى) ، ٢١ : ٣٠٧ — ٣٠٩ [هيئة الكتاب] ، وهو من تمام الخبر الذى قبله رقم : ٤٨٧ ، وعدد أسطر الزيادة ، بغير الاعتداد بقوله قبل ذكر البيت « وقوله » ، هى (١٩) سطراً .

٥ — الخبر : ٥٠٦ عن الأغانى [١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧ (الدار)] ، وإسناده هو : « أخبرنى أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وهو من كتاب الطبقات ، كما أثبت ، من نسخة أبى الفرج ، فزدته فى آخر ما قاله فى ترجمة الفرزدق ، وعدد أسطر الزيادة (١٨) سطراً .

٦ — الخبر : ٥٠٩ ، عن الأغانى ٨ : ٦٠ (الدار) تابعاً لإسناد ماقبلَه ، والذى قبله هو الخبر رقم : ٥٠٨ الموجود فى كتاب الطبقات . وقد روى صاحب الأغانى الخبر : ٥٠٨ فى الأغانى [٨ : ٦ ، ٦٠ ، ٣٨٦] ، وقال فى الثانى والثالث : أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام ، والأخبار التى قبله كلّها عن ابن سلام وموجودة فى الطبقات ، وفى (ج ٨ ص : ٦٠) أتى بالخبرين : ٥٠٨ ، ٥٠٩ معًا فى سياق واحدٍ ، بعد الخبر رقم : ٥٠٧ ، الموجود

هو أيضاً فى الطبقات . وعدد أسطر الزيادة هى (٧) سبعة أسطر . ثم انظر (٥١٠) .

٧ — الخبر : ٥١٠ ، وسأذكره هنا ، وإن كان منقولا من غير الأغانى ، فهو منقول من الموشح للمرزبانى : ١١٥ ، وسببُ ذلك أن المرزبانى رواه بإسناده عن إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب ، عن ابن سلام ، ورواهُ بهذا الترتيب : (٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٧) أى بين خبرين موجودين فى كتاب الطبقات ، بإسنادٍ واحدٍ . وعدد أسطر الزيادة (١) سطر واحدٌ .

٨ — الخبر : ٥١٦ ، عن الأغانى [٨ : ٦ (الدار)] ، وصدر الخبر فى « م » ، أما آخره ، فهو فى الأغانى ، والخبر مرويّ عن أبى خليفة عن محمد ابن سلام بين خبرين موجودين فى الطبقات ، هما الخبر رقم : ٥٠٨ ، والخبر رقم : ٥١٩ ، وهو مرويّ على التمام أيضاً فى كتاب الفاضل : ١٠٩ . وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٩ — الخبر : ٥٣٩ ، عن الأغانى [٦ : ٨٧] ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلال لنصّ رواية أبى الفرج ، مكان رواية نسخة « م » ، لأنى وجدت عيباً فى عبارة هذه النسخة . وخبر أبى الفرج بين أخبار كثيرة كُلُّها موجود فى كتاب الطبقات ، ولأنى أعلم أن فى نسخة « م » خللاً كثيراً وعيوباً دلت عليها مراجعة المخطوطة والأغانى والموشح وغيرها .

١٠ — الخبر : ٥٧٧ ، عن الأغانى [٨ : ٧٧] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ، وجاء فى الأغانى بعد الخبرين

رقم : ٥٤٩ ، ٥٥٠ من الطبقات ، وبعده مما هو موجود فى الطبقات أيضاً من رقم : ٥٩٤ إلى آخر : ٥٩٩ . وعدد أسطر الزيادة (٨) أسطر .

١١ — الأخبار : ٥٨٣ — ٥٨٥ ، ثلاثة أخبار ، رقم : ٥٨٣ فى الأغانى [٨ : ٥٢] ، والآخران فى [٨ : ٦٣ ، ٦٤] ، وإسناده فى الأولين جميعاً : « أخبرنى أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ثم أتبع الخبر : ٥٨٤ بالخبر : ٥٨٥ بقوله : « قال ابن سلام » ، وقد وضعتها متتابعة استظهاراً لا غيرُ وعدد أسطار الزيادة (٣١) سطراً .

١٢ — الخبر : ٦٦٦ من الأغانى [٨ : ٣١٩] ، بإسناده ، وقد أخطأت فكتبت فى صدره : « قال ابن سلام : تقدم الأخطل » وينبغى أن يصحح على ما جاء فى الأغانى هكذا : « فأما السبب فى مدح الأخطل عِكْرِمة بن رِبْعِىّ الفياض ، فأخبرنا به أبو خليفة عن محمد بن سلام ... » وهذا الخبر جاء مع أخبارٍ كثيرة موجودة فى كتاب الطبقات ، ورأيت إثباته فى هذا المكان ، لأنه تابع للخبر قبله ، وفيه ذكر عكرمة بن ربعىّ ، وفى صدر الخبر ما قال أبو الفرج : « فأما السبب فى مدح الأخطل عكرمة ... » ، وعدد أسطار الزيادة (٢٠) سطرا .

١٣ — الخبر : ٦٦٨ ، عن الأغانى [٨ : ٢٨٩] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، ورأيت أنه بهذا المكان أليق ، لأنه فى ذكر خبر ثناء جرير على الأخطل . وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

١٤ — الخبر : ٦٧٠ ، عن الأغانى [٨ : ٣١٧] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة ، قال أنبأنا محمد بن سلام » ، ورأيته أحق بمكانه هنا ، لما فيه من ذكر جرير والأخطل معاً . وأسطر الزيادة (٨) أسطر .

١٥ — الخبر : ٦٧٦ ، عن الأغانى [٨ : ٢٩٥] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام » ، ولم أجد لهذا الخبر مكانًا ألحقه به فى ترجمة الأخطل ، فألحقته بباب « ما قيل فى الأخطل وأحاديثه » الذى بدأه برقم : ٦٣٢ ، إلى أن انتهى برقم : ٦٧٥ ، ثم بدأ فى ذكر « مقلدات الأخطل » برقم : ٦٦٧ ، وعدد أسطر الزيادة (١٩) سطرًا .

١٦ — الخبر : ٦٧٨ ، عن الأغانى [٨ : ٣٠٥] ، وإسناده : « أخبرنا أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام » ، وهذا الخبر ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلالٌ لنصٍّ مكان نصٍّ فاسد مضطرب فى نسخة « م » ، وقد أثبت نص « م » فى التعليق على الخبر .

١٧ — الأخبار : ٦٩٦ — ٦٩٨ ، ثلاثة أخبار ، وهى خبرٌ واحد على الحقيقة ، وإسنادهُ : « أخبرنا أبو خليفة قال ، أخبرنا محمد بن سلام » عن الأغانى [٢٠ : ١٧١ (ساسى) ، ٢٤ : ٢١٣ (هيئة الكتاب)] ، وهذا الخبر جاء فى الأغانى بعد خبرين منقولين من ترجمة جرير ، يليهما أول خبر فى ترجمة الراعى ، هذا ترتيبها وأرقامها : ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٩٢ يليها : ٦٩٦ — ٦٩٨ ، فاستظهرت أن موضعه بعد : ٦٩٥ ، وأسطر الزيادة (١٤) سطرًا .

١٨ — ... بعد الخبر : ٦٩٨ ، ينبغى أن يزاد أيضًا عن الأغانى [٢٤ : ٢١٤ (هيئة الكتاب)] هذا الخبر ، ونصه :

« أخبرنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام ، عن عبد القاهر بن السرىّ قال : وفد الراعى على عبد الملك بن مروان ، فقال لأهل بيته : تزوَّجوا إلى هذا الشيخ ، فإنِّى أراهُ مُنْجِبًا » . فقد جاء الخبر فى هذه الطبعة وحدها من الأغانى ،

ولم يكن بين يدىّ حين طبعت كتاب الطبقات . ويزاد أيضًا فى الشعر الذى جاء فى رقم : ٦٩٨ ، هذا البيت بعد البيت الثانى ثالثًا له :

مَعَاتِيمُ القِرَى سَرَفًا إذا ما … أجَنَّتْ ظُلْمَةُ اللَّيلِ البَهِيمِ

وفى المطبوعة خطأ صححته ههنا .

١٩ ـ الخبر : ٧٣٥ ، فى نسخة « م » خلط خَلْطًا شديدًا فى الأخبار منذ رقم : ٧٣٣ إلى آخر : ٧٣٨ ، فخلط آخر ترجمة كثير ، بأول ترجمة ذى الرمّة ، وقد رددت الكلام على وجهه الصحيح من رواية المرزبانى فى الموشح : ١٤٣ ، فألحقت أبيات كثير بآخر ترجمته ، وبدأت خبر ذى الرمة بالخبر : ٧٣٥ ، عن الأغانى [١٦ : ١٠٩ (ساسى) ، ١٨ : ١٠ (هيئة الكتاب)] لأن ما جاء بعده ، أى رقم : ٧٣٦ ، هو من الحديث عن تشبيه ذى الرمة ، وإسناد أبى الفرج هو :

« وحدثنى أبو خليفة عن محمد بن سلام قال : كان لذى الرمة حظٌّ فى حُسْنِ التشبيه ، لم يكن لأحدٍ من الإسلاميين . كان علماؤنا يقولون ... » ، هكذا ينبغى أن يكون سياق الخبر ، ولكن هذا الجزء الأول منه سقط منى فى المطبوعتين جميعًا ، فليزدها القارىء على نسخته . وأسطر الزيادة (٣) أسطر .

٢٠ ـ الخبر : ٧٣٩ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٠ ، ١١١ (ساسى) ، ١٨ : ١٤ (هيئة الكتاب)] ، وإسنادهُ : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وجئت به عقب كلامه عن حُسْن تشبيه ذى الرمة ، لأنه مما عابوه من تشبيهه ، وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٢١ ـ الخبر : ٧٤٠ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٧ (ساسى) ، ١٨ : ٣٣ (هيئة الكتاب)] ، وإسناده : « حدثنا أبو خليفة ، عن ابن سلام » ، ووضعته هنا لأنه أشبه بما قبله وما بعده . وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٢٢ ـ الخبر : ٧٩٠ ، عن الأغانى [٣ : ٥٨ (الدار)] ، وهو ليس خبراً زائداً على الحقيقة ، بل هو تمام نسب العجير السلولىّ ، لأنَّ أبا الفرج ساق كلامه هكذا : « هو ، فيما ذكر محمد بن سلام ، العجير ... » ، كما أثبته . والزيادة (١) سطر واحدٌ .

٢٣ ـ الخبر : ٨٠١ ، عن الأغانى [١٣ : ٥٨ ، ٥٩] ، وإسناده : « أخبرنى أبو خليفة فى كتابه إلىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام الجمحى » ، وهو من نسخة أبى الفرج بلا شك ، وفى المخطوطة بعد الخبر رقم ٨٠٠ ، خرم ورقة واحدة ساقطة ، رجحت أن فيها شيئًا من شعر أبى زبيد الطائى ، ثم شرع فى ذكر خبر العجير السلولىّ ، فكان هذا الموضع أحقّ بمكانه قبل رقم : ٨٠٢ ، الذى فيه شعر العجير وخبره بعده ، وهو فى « م » و «المخطوطة معاً» . وأسطار الزيادة (١٥) سطراً .

* * *

هذه جميع الزيادات التى زدتُها عن الأغانى ، على نسخة المدينة « م » ، وهى مختصرةٌ ناقصة ، وهى التى طبع عن المنسوخ عنها يوسف هل وعجان الحديد . ولكن ينبغى أن نسقط أيضاً من هذه الأعداد رقم : ٧ ، لأنه عن المرزبانى فى الموشح ، ورقم : ٨ ، لأنه زيادة جزء على الخبر نفسه ، ثم رقم : ٩ ورقم : ١٦ ، ورقم : ٢٢ ، لأنها ليست زيادة على الحقيقة ، كما بينت فى كلّ

موضع ، ثم رقم : ١٨ ، لأنه حديث عن خبرٍ ينبغى أن يزاد فى مكانه . وإذن ، فمجموع ما زدته واقع فى (١٧) موضعًا ، وتتضمّن (٢١) خبرًا ، لأن رقم : (٣) فيما مضى فيه ثلاثة أخبار زائدة ، ورقم : (١١) فيما مضى فيه أيضًا ثلاثة أخبار زائدة ، ومجموع الأسطر التى زدتها على نسخة « م » هو (٢١٤) سطرٍ ، لو قسمت على (١٨) ، وهو ما تتضمنه الصفحة من الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الحاصل (١٢) ورقة ، إلا قليلاً . ويبقى الآن ما زدته على مخطوطتى .

* * *

● الزيادات على المخطوطة ، من الأغانى

٢٤ ــ الخبر : ٦٣ ، عن الأغانى [٩ : ٩١] ، وإسنادهُ : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وهو تفسيرٌ ، لبيت زدته على الخبر رقم : ٦٢ ، لأنى رجحتُ أنّه كان هكذا فى نسخة أبى الفرج التى كتب بها إليه أبو خليفة ، وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

٢٥ ــ الخبر : ٤٤٣ ، وهذا الخبر ليس له ذكر فى نسخة « م » ، وفى « المخطوطة » صدر الخبر ، ثم حدث خرم فى المخطوطة من الورقة : (٤٩ ــ ٦٣) ، ولكن الخبر بتمامه موجود فى الأغانى [١٩ : ١٦ (ساسى) ، ٢١ : ٣١٠ (هيئة الكتاب)] ، فأتممت بقيته ، وهو الشعر ، منه ومن تاريخ جرجان لأبى القاسم حمزة بن يوسف السهمى ص : ١٥ ، ١٦ ، وأسطر الزيادة (٣) أسطر ، وهى ليست زيادة على الحقيقة .

٢٦ ــ الخبر : ٦٢٩ ، عن الأغانى [٨ : ١٠] ، وصدرهُ مطابق لما جاء

فى تاريخ ابن عساكر المخطوط ٣٤ : ٣٦٤ ، وهو ينقل عن الطبقات ، ولما فى الموشح من رواية محمد بن موسى البربرى عن ابن سلام (ص : ١١٦) ، وأسطر الزيادة (١٥) سطرًا .

٢٧ ـ الخبر رقم : ٧٥٢ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٤ (ساسى) ، ١٨ : ٢٥ ، ٢٦ ، (هيئة الكتاب)] ، وهذا الخبر مكون من عشرة أسطر ، ونصف السطر التاسع والسطر العاشر ، هو فى « مخطوطتى » فى أول الورقة (٨٢) ، التى جاءت بعد خرم فيها منذ الورقة (٧٠) إلى آخر الورقة (٨١) ، فرأيت صاحب الأغانى فى ترجمة ذى الرمة قد روى خبرًا بلا إسناد ولا نسبة يبدأ هكذا : « قال : وكان ذو الرمة يتشبّبُ بمىّ ... » ثم ينتهى بنفس الألفاظ الموجودة فى هذا الخبر فى السطر التاسع والسطر العاشر ، فأتممت الخبر من الأغانى ، وإن كان بلا إسناد ولا نسبة لابن سلام ، وهذا بعضُ الخلَل الذى كان من أبى الفرج ، والذى أشرت إليه فى المقدمة [س : ٤٢ ، ٤٣] حيث قلت : « فى كتاب الأغانى خللٌ فى التأليف كثير ، وقد تنبّه إلى بعضه ياقوت الحموى فقال : « قد تأمّلت هذا الكتاب وعُنِيتُ به وطالعته مرارًا ، وكتبت منه نسخة بخطى فى عشر مجلّدات ، فوجدته يعد بشىء ولا يفى به فى غير موضع منه (ثم ذكر ياقوت مثالين على مواضع الخلل فيه) ثم قال : وما أظنُّ إلا أن الكتاب قد سقط منه شىء ، أو يكون النسيان غلب عليه ، والله أعلم » . ويحسنُ أن تقرأ تعليقى على هذا الخبر : ٥٧٢ فى المطبوعة الثانية من الطبقات . وترجمة ذى الرمة فى الأغانى [١٦ : ١٠٦ ـ ١٢٣ (ساسى) ، ١٨ : ١ ـ ٤٧ (هيئة الكتاب)] ، أكثر ما فيها من رواية أبى الفرج ، عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام ،

موجودٌ فى مكانه من الطبقات . فكأن أبا الفرج نسى الإسناد ، لأنه أكثر النقل عن ابن سلام فى هذا الموضع من كتابه . وزيادةُ الأسطر (٩) أسطر .

٢٨ — الخبر : ٧٥٩ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٩ (ساسى) : ١٨ : ٣٧ (هيئة الكتاب)] وذكره فى إثر الخبر رقم : ٧٥٥ ، وإسناده فيها : « أخبرنا أبو خليفة ، عن ابن سلام » ، وزيادة الأسطر (٤) أسطر .

٢٩ — الخبر : ٧٦١ ، عن الأغانى [١٦ : ١٢١ (ساسى) ، ١٨ : ٤٢ (هيئة الكتاب)] ، وهو مروى فى الأغانى ، بعد الخبر الذى فى الطبقات برقم : ٧٦٠ ، وإسناده فى هذا الخبر فى الأغانى : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام .... » . وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣٠ — الخبر : ٨٣٥ ، [عن الأغانى ٤ : ٢٦٢ (الدار)] ، وإسناده : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام . . . . » ، وانظر التعليق عليه فى كتاب الطبقات ، وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣١ — الخبر : ٩٢١ ، عن الأغانى [١٠ : ١٥٠ (الدار)] ، وإسناده : « أخبرنى أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحىُّ إجازة ، من محمد بن سلام » ، وزيادة الأسطر (٣) أسطر .

٣٢ — الخبر : ٩٢٢ ، عن الأغانى [١٠ : ١٥٢ (الدار)] ، وإسناده « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وليس بينه وبين الخبر السالف (٩٢١) سوى خبرين رواهما أبو الفرج ، فيهما ذكر رؤبة ، كما فى هذا الخبر . وأسطر الزيادة (٣) أسطُر .

٣٣ — الأخبار : ٩٣٢ - ٩٣٥ ، أربعة أخبار ، عن الأغانى

ل ١٨ : ١٢٤ ، ١٢٥] ، ثم في [٢١ : ٦٠ ، ٦١ ، (ساسي) ، ٢٠ : ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ (هيئة الكتاب)] وإسناد الأول : « أخبرني أبو خليفة في كتابه إليّ عن محمد بن سلام » ـ وإسناد الثاني « أخبرني أبو خليفة في كتابه ، عن محمد بن سلام » والثالث تابع للذي قبله ، وإسناد الرابع : « أخبرني أبو خليفة في كتابه إليّ ، عن محمد بن سلام » ، وكلها من نسخة أبي الفرج بلا ريب ، وأسطر الزيادة (٢٥) سطرًا .

* * *

هذا ، و « المخطوطة » منذ الورقة ٩٦ إلى آخر الكتاب ، داخلها خلل كثيرٌ في كتابة كاتبها ، أي من بعد الخبر : ٨٣٢ إلى رقم : ٩٥٣ ، وقد أشرت إلى هذا في تعليق على الكتاب في الأخبار الآتية : ٨٣٢/٨٣٤/٨٤٠ ص : ٦٧٤ ، تعليق : ٤ ، ٥ ، ٧ و ص ٦٧٥ تعليق : ١/٨٤٢ ، ص ٦٧٥ ، تعليق : ٢ ، ٤/٨٤٥ ، ٨٤٦ تعليق : ٣ ، ٤/٨٥٢ ، تعليق : ١/٨٥٣ ، تعليق: ٥/٨٥٥ ، تعليق : ٥/٨٥٦ ص : ٦٨٧ ، تعليق : ٣ ـ ٨ ، و ص : ٦٨٨ تعليق : ١/ ومواضع أخرى كثيرة ، فغير بعيد أن يكون قد أسقط ناسخ « المخطوطة » شيئًا كثيرًا ، لما تبينّ من عجالته وإسقاط ما أسقط .

* * *

وإذن ، فهذه عشرة مواضع زدتها على « المخطوطة » من الأغاني ، فيها (١٢) خبرًا على الحقيقة ، مجموع أسطارها التي زدتها (٧٣) سطرًا ، فلو قسمت على (١٨) ، وهو ما تضمنه الصفحة من الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الناتج (٤) ورقات ، لا أكثر . ومجموع الأخبار التي زدتها من الأغاني هي :

(٢١) خبرًا زيادة على نسخة « م » ، و (١٢) خبرا على المخطوطة ، فهذه (٣٣) خبراً .

ولا يفوتنى هنا أن أثنى على عمل الدكتور منير سلطان فى كتابه « ابن سلام، وطبقات الشعراء » ، فإنه قد أعفانى من إعادة البحث فى أوراق عن عدد الأخبار التى رواها أبو الفرج فى الأغانى ، مسندةً إلى محمد بن سلام ، فإنّه يقول (ص : ٦٧) : « أما أسانيد ابن سلام فى كتاب الأغانى فقد جمعت الأخبار التى حواها الأغانى لابن سلام ، فكانت (٢٤٥) خبراً ، موزعةً فى الكتاب من جزئه الأول إلى جزئه الحادى والعشرين ، أرجعت منها إلى كتاب الطبقات (١٢٣) خبراً ، وبقى (١٢٢) خبراً ، استقاها أبو الفرج من كتب ابن سلام الأخرى » .

وأنا أسلم بأن عدد الأخبار المسندة إلى ابن سلام (٢٤٥) ، ولكنى فى إحصائى ، رددت (١٥٠) خبراً ، كُلّها فى كتاب الطبقات الذى جمعتُ فيه بين نسخة المدينة « م » المختصرة ، وما بقى عندنا من نسختى « المخطوطة » . وهى (٣/٥) ثلاثة أخماس الأصل . وهذه الخمسون ومئة خبر (١٥٠) طبقًا لترقيمى الذى رقمت به الأخبار فى الطبعة الثانية ، رواها أبو الفرج بأحد الأسانيد الثلاثة عشر ، التى أشرت إليها آنفا ، والتى ذكرتُها فى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٣٨ - ٤١] . وإذا كان ذلك كذلك ، فليس بمستنكر أن يكون فى الباقى من الأخبار ، وعددها عندى (٩٥) خبراً ، وعند الدكتور سلطان (١٢٢) خبرٍ ، أخبارٌ هى فى حقيقتها من كتاب الطبقات ، بعد أن عرفنا تمام المعرفة أن نسخة المدينة « م » مختصرة ، وأن تكون الأخبار التى زدتها عليها

وهى عشرون (٢٠) خبراً ، من الطبقات أيضاً ، ما دامت قد انتهت إلينا فى الأغانى بنفس الأسانيد التى رويت بها الخمسون ومئة (١٥٠) خبر عندى ، أو الثلاثة والعشرون ومئة (١٢٣) خبر عند الدكتور سلطان . بل يرجّح ذلك أنَّ الأخبار التى كنتُ زدتُها من الأغانى على النصف الثانى من الكتاب، قبل أن أظفر بالمخطوطة ، قد وجدت جميعُها فى المخطوطة بعد أن ظفرتُ بها .

ولما كان يقيناً أيضاً ، كما أسلفتُ ، أن أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من الطبقات أجازه بها كتابةً أبو خليفة ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام، فالأخبار التى زدتُها على « مخطوطتى » أيضاً ، وهى (١٣) خبراً ، هى على وَجه القطع زيادةٌ فى نسخة أبى الفرج ، عن نسخة ابن أسيد راوى «مخطوطتى» عن ابن سلام ، كما زادت نسخة ابن أسيد على نسخة أبى طاهر الذهلى ، صاحب نسخة المدينة « م » بما يوازى نصف كتاب الطبقات كُلِّه ، كما أسلفت بيان ذلك آنفًا . وإذن ، فإلحاق (٣٣) خبراً من نسخة أبى الفرج التى روى منها فى كتابه الأغانى ، بمئة وخمسين (١٥٠) خبراً من نسخته ، رواها مفرقة فى كتابه الأغانى ، أمرٌ لا غُبَار عليه . ومع ذلك ، فإنى فى تعليقى على الكتاب ، قد احتججتُ لكُلِّ خبرٍ منها بما يوثِّق اختيارى ، وتركتُ أخباراً أخرى ، أشرت لها فى بعض التعليقات ، دون أن ألحقها بهذه الزيادة ، لبعض العلل التى رجّحت أنّها تدعونى إلى التوقف فى إثباتها .

وقد أطلت جدًّا ، ولكن حملنى على الإطالة أنَّ أمر « الزيادة » أصْبحَ مُضْغة لذيذةً تُعين على التفكُّه والاسترخاء ، وفى الذى قُلْتُه مَقْنعٌ ، إن شاء الله ، لمن أراد أن يعيد النظر فى الكتاب وفى تعليقاته جادًّا غير متفكِّهٍ ولا

مستريح . وبقيت أخبارٌ أخرى زدتها ، سأبدأ بما هو منصوص على أنه من الكتاب ، أو ما رجحت أنه كالمنصوص عليه .

* * *

● زيادة ابن أبى الحديد على نسخة المدينة « م » .

٣٤ ــ الخبر : ١٣٧ ، فى نهج البلاغة (٤ : ٤٩٨) ، وإسناده عند ابن أبى الحديد : « قال محمد بن سلام فى كتاب طبقات الشعراء » . وعدد أسطر الزيادة (١٢) سطراً .

● زيادة الزجاجى فى أماليه على « المخطوطة » .

٣٥ ــ الخبر : ٨٣٤ ، من أمالى الزجاجى [٨٠ ــ ٨٣] ، وهذه ليست زيادة على الحقيقة ، بل هى صَدْر الخبر ، ويليه الشعر . وكان مكانه فى نسخة « م » : « ومن قوله » ، وفى « مخطوطتى » : « ومن قوله أيضًا » ، وإسناد الزجاجى هو : « أخبرنا أبو غانم قال ، أخبرنا أبو خليفة ، قال حدثنى محمد ابن سلام » ، ثم انتهى من الخبر ، وأنشد الشعر كما هو فى الطبقات فى « م » و « المخطوطة » ، وقد أسلفتُ أن كاتب « المخطوطة » ، قد أدخل فى كتابته خللًا كثيرًا منذ الخبر : ٨٣٢ ، إلى آخر الكتاب [انظر ما بعد رقم: ٣٣] وكأنه اختصر القصة ، لشهرة هذا الشعر ، من عجلته ، وعدد زيادة الأسطار هى (٤) أسطر .

فهاتان زيادتان ، وحقيقتهما زيادة واحدة ، ومجموع أسطرهما (١٦) سطرًا ، أى أقل من صفحة واحدة من كتاب الطبقات المطبوع ، بلا تعليق .

● زيادة من تاريخ دمشق لابن عساكر على نسخة « م »

٣٦ ـــ الخبر : ٧١٢ ، عن ابن عساكر ، مخطوطة تاريخ دمشق [٣٤ : ٤٠٠] ، بإسناده إلى أبى خليفة ، عن ابن سلام . وابن عساكر إنما ينقُل من كتاب الطبقات ، وهذه الزيادة سطرٌ واحدٌ ، داخلٌ فى سياقة نسب ذى الرمة ، فهى على الحقيقة ليست خبراً زائداً ، وسياقة النسب هكذا : « وذو الرمّة ، واسمه غَيْلاَنُ . [وهو الذى يقول : أنا أبو الحارث وَٱسْمِى غَيْلاَن] بن عقبة ... » والزيادة ما بين القوسين .

● زيادة أخرى مفردة على « المخطوطة »

٣٧ ـــ الخبر : ٩٣٦ ، نقلته من الشعر والشعراء : [٥٧٦] ونصه : « قال ابن سلام عن يونس ... » ، وحملنى على ذلك أنى رأيت أبا أحمد العسكرى فى كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » [س : ١٤٧] أسنده فقال : « وأخبرنى ابن دريد والهِزّانىّ قالا ، حدثنا الرياشى ، حدثنا ابن سلام ، عن يونس بن حبيب . . . » ، ثم رأيت ما حقق ظنّى فى كتاب « غريب الحديث » لابن قتيبة ، جاء به مسنداً فقال : « وحدثنى الرياشىّ ، عن محمد بن سلام الجمحى ، عن يونس ... » ، وجاء بنص الخبر (غريب الحديث ٣ : ٧٢١) . وكان الذى حملنى على زيادته أن أبا الطيب الحلبى اللغوى (. . . ـ ٣٥١ هـ) قال فى كتابه « مراتب النحويين » [س : ٦٧] : « أخبرنا الحسين بن أبى صالح قال ، أخبرنا أبو خليفة الفضل ابن الُحبَاب الجمحىّ ، وكان ٱبنَ أخت أبى عبد الله محمد بن سلام قال : كان الرياشى (وهو راوى هذا الخبر) يختلف إلى أبى عبد الله يستعيرُ منه كتابه

فى الطبقات ، فكنتُ أخرجُ إليه منه جُزءًا جُزءًا . فقيل للرياشىّ فى ذلك ، فقال : لو عاش يَوْمين لَسَمِعْتُهُ منه » ، فوقع فى نفسى أن الرياشىّ أخذهُ من الطبقات ، أو سَمِعه منه قبيل وفاته . وعدد أسطر الزيادة (٣) أسطر .

* * *

بقى من أمر الزيادات ، ما زدته من « الموشح » ، لأبى عبيد الله محمد ابن عمران المرزبانى (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ) .

● زيادة المرزبانى على نسخة « م » المختصرة

٣٨ — الأخبار : ٤٦ – ٤٨ ، عن الموشح للمرزبانىّ [ص : ١١٣ ، ١١٤] بإسناده ، وهو : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » . وهذه ثلاثة أخبار ، وهى خبرٌ واحدٌ على الحقيقة ، لأنى أنا جزّأته فى الترقيم . وكان مكانهُ فى نسخة « م » المختصرة ، صدرُ الخبر موصولا بالسطرين الأخيرين من رقم (٤٨) ، وأسقطت الشعر كلّه ، كعادتها فى الاختصار ، فأخذت خبر المرزبانى فأحللته مكان ما فى « م » . وحجّتى فى ذلك أنى رأيت ابنَ قتيبة روى صدر هذا الخبر نفسه عن الجمحىّ مختصرًا فى كتابه « الشعر والشعراء » (ص : ٥٧ ، ٥٨) ، ورأيتُ أيضًا أنّ أبا الفرج روى النصف الثانى من الخبر : ٤٨ فى الأغانى [١٦ : ١٦٥] وإسناده هو : « وأخبرنى أبو خليفة فى كتابه إلىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام ، عن يونس ... وحدثنا به اليزيدى قال ، حدثنا أحمد بن زهير قال ، حدثنا محمد بن سلام ، عن يونس ... » ، ثم روى بعده فى الصفحة التالية مباشرة ، صدر الخبر : ٤٨ نفسه بإسناده ، وهو « أخبرنى أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام قال ، قال الفرزدق وهو بالمدينة ... » . وهو الخبر : ٥٠٦ فى الطبقات ، والذى

نقلته هناك عن الأغانى زيادة . فبهذه المقارنة صحّ عندى نقلُه هنا عن المرزبانى مع دَليل آخر سوف أذكره بعد قليل فى شأن رواية المرزبانى . وعدد أسطر الزيادة (٢٥) سطرًا ، بإلغاء عَدِّ « قال » التى تجىء قبل كُلِّ بيت مفرد .

٣٩ — الخبر : ١٤٦ ، عن الموشح : [٦٦ ، ٦٧] ، بإسناده : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، حدثنى أبو الغراف .. » ، (وقع خطأ فى المطبوع من طبقات الشعراء ، إذ سقط سهْواً من الإسناد قوله « عن محمد بن سلام » ، فصححه على نسختك) . وهذا الخبر رواه أبو الفرج فى الأغانى ٥ : ١٢ ، وقدم فى الكلام وأخّر ، وأسقط بيتين من الشعر الذى فيه ، وإسناد أبى الفرج هو : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخباره ، مما رواه عن محمد بن سلام الجمحىّ ، عن أبى الغراف = وأخبرنا أحمد بن عبد العزيز وحبيب بن نصر قالا ، حدثنا عمر بن شبة ، عن محمد بن سلام ، عن أبى الغراف » ، فهذه ثلاثة أسانيد ، فكأن الفرق الحادث بين رواية المرزبانى ورواية أبى الفرج ، مردّهُ إلى أحمد بن عبد العزيز وحبيب بن نَصْر ، ولكن الإسناد على كُلِّ حالٍ ، يدلُّ دلالة قاطعة على أن هذا الخبر موجودٌ فى نسخة أبى الفرج من الطبقات ، فلذلك آثرتُ إثبات نص خبر المرزبانى ، وزيادة الأسطر هى (٩) أسطر .

٤٠ — الخبر : ٥١٠ ، وقد مضى الحديث عنه فى رقم (٧) ، والزيادة سطر واحدٌ ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، لأنه تابع للخبر : ٥٠٩ ، كما سلف .

٤١ — الخبر : ٧٤٣ ، عن الموشح : [١٧٢] ، وإسناده : « أخبرنى

محمد بن يحيى ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، وهذا إسنادٌ للمرزبانى ، على غير شرطى فيما أنقله من كتابه الموشح ، إلى كتاب الطبقات ، والإسنادُ الذى رجحتُه فى مقدمة كتاب الطبقات هو قول المرزبانى : « حدثنى إبراهيم بن شهاب ، حدثنى أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ». وقد بينت فى تعليقى على هذا الخبر فى الطبقات (ص : ٥٥٢ ، تعليق : ١) سبب مخالفتى لشرطى فى النقل عن المرزبانى ، وذلك أنى نقلت هذا الخبر عن المرزبانى فى الموشح : ١٧٢ ، ورأيتُ أن هذا مكانه ، لأنّ أبا الفرج فى الأغانى [١٦ : ١١١ (ساسى) ، ١٨ : ١٥ هيئة الكتاب] رواه فى إثر الخبر السالف ٧٤٢ الذى رواه بإسناده إلى ابن سلام ، ولكنه روى الخبر : ٧٤٣ ، هذا عن « أبى زيد عمر بن شبة ، عن أبى عبيدة » مع خلاف فى اللفظ قليل ، فلما فرغ من رواية ابن شبة قال : « وكان هوى ذى الرمة . . . » ، فساق الخبر : ٧٤٤ بغير إسنادٍ ، ولكن بنصّه فى الطبقات ، ثم بعده الخبر : ٧٤٥ بنصه أيضاً فى الطبقات ، وإنما آثر أبو الفرج نص عمر بن شبة على نصّ ابن سلام الذى رواه صاحبُ الموشح ، لزيادة فيه بيِّنة ، وجمع أبو الفرج كعادته بين الروايات المختلفة فى السياق الواحد . (وانظر الشعر والشعراء : ٥٠٦ ، ٥٠٧). وعدد أسطر هذه الزيادة هى (٨) أسطر .

وإذن فمجموع ما زدته عن الموشح للمرزبانى ، هو ثلاثة أخبار لا غير ، بعد أن تعلم أن الأخبار التى ذكرتها فى (رقم : ٤٠) ، إنما هى خبر واحدٌ على الحقيقة ، وأن الخبر الذى ذكرته هنا فى (رقم : ٤٠) هو مكرر (رقم : ٧) ، وأنه لا يعد زيادة مستقلة عن الخبر قبله ، كما قلت آنفاً . فمجموع أسطر الزيادة عن المرزبانى هى (٤٢) سطراً ، لا أكثر .

* * *

وإذن فمجموع ما زدته على أصْلَيْ كتاب « طبقات فحول الشعراء » من جميع ما ذكرتُ من الكتب هي كما يأتي :

١ — من الأغانى على نسخة « م » هو [٢١] خبراً ، وعدد أسطرها [٢١٤] سطراً
٢ — من الأغانى عن المخطوطة ، هو [١٢] خبراً ، وعدد أسطرها [٧٣] سطراً
٣ — عن نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، هو
[١] خبر واحد ، وعدد أسطره [١٢] سطراً
٤ — من أمالى الزجاجى ، ليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [٤] أسطر
٥ — عن ابن عساكر ، وليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [١] سطر واحد
٦ — من الشعر والشعراء ، على المخطوطة
[١] خبر واحد ، وعدد الأسطر [٣] أسطر
٧ — من الموشح على نسخة « م » [٣] أخبار ، وعدد الأسطر [٤٢] سطراً

فهذا مجموع الأخبار ، (٣٨) خبرًا على الحقيقة ، عدد أسطرها هو [٢٤٩] سطراً ، لو قسمت على [١٨] ، وهو عدد الأسطر فى الصفحة الواحدة من الطبقات المطبوع ، لكان [١٣ ⅓] ثلاث عشرة صفحة وثلث صفحة . واعتماداً على إحصاء الدكتور منير سلطان ، فإنى زدت فى الشعر ما مجموعه [٣٧] بيتاً ، و (٦) ستة أسطر ، فمجموع ذلك [٤٠] سطرًا ، أى صفحتان وزيادة أسطر . فمجموع الزيادة نحو [١٦] صفحة ، أى ملزمة واحدة ، كما قلت سالفًا ص : ٣٨ . فهذا إحصاء آخر ، والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

* * *

أسانيد أبي الفرج في الأغاني

ذكرت في مقدمة الطبقات ثلاثة عشر إسناداً ، في « بابة نسخة أبي الفرج الأصبهاني من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه في كتابه الأغاني » (المقدمة : ٣٨ ـ ٤١ الطبعة الثانية) . وهذه الأسانيد ثلاثة أقسام :

١ ـ قسم صرّح فيه بذكر كتاب الطبقات ، ونصه : « ذكر محمد ابن سلام في « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » ، وهو في كتاب الأغاني [١٢ : ٣٤٠ ، الدار] ، في ترجمة سُوَيد بن كُرَاع . وهو إسنادٌ واحدٌ .

٢ ـ وقسم ثانٍ صرّح فيه بأن أبا خليفة أجازه كتابةً برواية كتب ابن سلام ، نحو قوله : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بْن الُحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه ، من حديثه وأخباره ، مما ذكره عن محمد بن سلام » ، أو : « أخبرني الفضل بن الُحباب أبو خليفة ، في كتابه إلىّ ، بإجازته لي ، يذكر عن محمد بن سلام » [الأغاني ٥ : ١٢ ، الدار / الأغاني ٢ : ١٥٨ ، الدار] ، وما أشبه هذين مما فيه ذكر « الإجازة » و « المكاتبة » ، وعدة هذه الصور عشرة أسانيد .

وهذان القسمان بلا شكّ ، يدلّان دلالة قاطعة على أنّ أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من « كتابَ الطبقات لابن سلام » ، أجازه بها كتابة أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي ، ويدلّان دلالة قاطعة أيضاً على أنه يَقُول « أخبرني أبو خليفة » في إجازة « المكاتبة » كما أسلفت آنفًا ، ولا يكابر في هذا إلا من لا علم له

٣ — والقسم الثالث ، مالا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة أو المكاتبة ، وهو الذى يقول فيه : « أخبرنى الفضل بن الحباب أبو خليفة قال ، قال محمد بن سلام » = أو « أخبرنى أبو خليفة ، قال حدثنا = أو : أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام » ، وما شابههما وهما إسنادان ، وذلك كثير فى كتاب الأغانى .

وقد بيّنتُ آنفاً كلَّ ما زدتُه على كتاب الطبقات ، مبيِّناً أسانيد أبى الفرج فى مواضع الزيادة ، فكان ما زدته بأسانيد القسم الثانى ستة زيادات هى المرقمة آنفاً بالأرقام التالية : (١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣) ، والباق وهو سبع وعشرون زيادة ، كُلُّها بالإسناد الثالث الذى لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا ذكر فيه للإجازة أو المكاتبة ، ولكنه يقول : « أخبرنى أبو خليفة ... » . فمن سقط فى الوهَم فظنّ أن قوله : « أخبرنى أبو خليفة » فى هذا الإسناد الثالث ، دالٌّ على سَماع من أبى خليفة أو (مشافهة) فقد عَجِل ، ولم يعرف طريقَ القوم السالفين فى تحمُّل الأخبار وروايتها . وذلك أن ذكر أبى الفرج كتاب طبقات الشعراء لابن سلام ، لفظاً فى كتابه الأغانى ، ثم تكراره ذكر الإجازة والمكاتبة ، فى أسانيد متعدّدة مفرقة فى الكتاب ، كلاهما يقطَعُ بأنه ينقل من كتاب الطبقات الذى عنده ، والذى كتب به إليه أبو خليفة وأجاز له روايته عنه . فليس بمعقولٍ عندنا ، ولا عند من يعرف أسلوب القوم فى تحمُّل الأخبار ، ثم التحديث بها بلفظ « أخبرنى » = أنه يعود أبو الفرج فينقل أكثر ما هو موجود نصاً فى الطبقات ، بلفظ « أخبرنى أبو خليفة » ، عن سماع آخر (أو مشافهة) ، وبين يديه نسخته التى أجاز له

أبو خليفة روايتها عنه مكاتبةً . هذا، وسماعُ أبي الفرج من أبي خليفة، يحتاجُ إلى نصٍّ صحيح ، وليس يصحُّ أنه سمع شيئاً من أبي خليفة .

ثم إن أكثر ما روى أبو الفرج من الأخبار التي عدّها الدكتور منير سلطان بنحو (٢٤٥) خبراً، فوجد منها في إحصائه (١٢٣) خبراً هي موجودة في الطبقات، وأحصيت أنا عدّتها (١٥٠) خبراً في كتاب الطبقات المطبوع، إنما جاءت بهذا الإسناد الثالث . فبيِّنٌ أن أبا الفرج حين اقتصر على الإسناد الذي لا ذكر فيه لكتاب الطبقات، ولا للإجازة والمكاتبة، إنما فعل ذلك بعد أن أثبت في كتابه أن عنده « كتابَ الطبقات » ، وأنّ هذا الكتاب مما أجاز له روايته عنه أبو خليفة مكاتبة، فاستسهل أن يسقط لفظ الإجازة والمكاتبة من إسناده، لأنه قد فرغ من إخبار قارئه بذلك، ولثقته أنّ قارىء كتابه قد علم ذلك، وأن من قواعد القوم، كما بينتُ آنفاً أن يقال في تحمل الأخبار بالمكاتبة « أخبرني، وحدثني، وأنبأني ... »، وإن كان الأوفق والأصح والأقرب إلى الورع أن يبيّن في كلّ إسنادٍ أنه إجازة مكاتبة فيقول : « كتب إليّ فلان، حدثنا فلان »، وقد سلف بيان ذلك. وتساهُلُ أبي الفرج ههنا، إنما جاء من أنه ليسَ أمرَ دينٍ تُطلبُ في روايته الثقة والبيانُ، بل هو أمرُ أدبٍ وأخبار وآثار، ورواة الأخبار والآثار يتساهلون تساهلاً حتى أسقطوا الإسناد في كتبهم، كما فعل المبرد وغيره من أهل الأدب .

وهذا التساهُل هو الذي حمل بعضهم على الطعن في أبي الفرج ، لأنه علم علماً يقيناً أنه ينقُل من كتبٍ معروفة معلومة ، وأنّه يقول « أخبرني فلان » دون أن يبين : أهي رواية إجازة ، أو مناولة ، أو مكاتبة ، كالذي فعل

أبو الفرج فى القسم الثالث الذى ذكرتُه آنفاً ، وأكثر فى استعماله . وبعضهم هذا تحامل على أبى الفرج تحاملاً شديدًا ، فاتخذ تساهلَه هذا ذريعة للطعن فيه . فقد روى الخطيب البغدادىّ فى تاريخ بغداد ما نصه : « حدثنى أبو عبد الله الحسين بن محمد بن القاسم بن طباطبا العلوىُّ قال : سمعت أبا محمد الحسن ابن الحسين النُّوبَخْتِىّ يقول : « كان أبو الفرج الأصفهانى أكْذَبَ الناس . كان يدخُل سوق الورّاقين وهى عامرةٌ ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشترى شيئاً كثيراً من الصحف يحملُها إلى بيته ، ثم تكون روايته كُلُّها منها » . ثم ردّ ابن طباطبا العلوىّ مقالة النوبختىّ بمقالة أخرى فى توثيق أبى الفرج فقال : « وكان أبو الحسن البتّىّ يقول : لم يكن أحدٌ أوثق من أبى الفرج الأصفهانى » [تاريخ بغداد ١١ : ٣٩٩ ، ٤٠٠] .

وكتابا أبى الفرج الأصفهانى : « الأغانى الكبير » ، و « مقاتل الطالبيين » ، يشهدان على صحة نقله ، كروايته ما قرأ من الكتب على محمد ابن جرير الطبرى الإمام المفسّر ، وكهذا الذى عندنا من روايته عن « طبقات فحول الشعراء » ، وكالذى أفاضَ فى ذكره عند النقل من كتب لم يسمَعْها من الشيوخ فيقول : « نسخت من كتاب هارون بن على بن يحيى » [الأغانى ٣ : ١٤٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ...] أو : « نسختُ من كتاب الحرمى ابن أبى العلاء » [الأغانى ٤ : ٢٤٠] ، مثلاً ، وهذا كثير لا يحصى فى كتاب الأغانى . وهذا أمرٌ يطول ، ولكنى ذكرته لأبيِّن تحامل أبى محمد الحسن بن الحسين النوبختىّ الكاتب ، (٣٢٠ - ٤٠٢ هـ) ، وكان محدثاً ، وكان يتشيّع إلا أنه صدوق ثقة فى الحديث ، فلعلّه التزم بالورع فى أمر حمل الأحاديث والأخبار ، فنعى على أبى الفرج تساهله ، واتّهمه بالكذب . هذا

مع إحسان الظنّ ، ولكن أخشى أن يكون تشيُّعه حمله على الطعن فى أبى الفرج الأصفهانى الأُمَوىّ الأرومة ، وكان شيعياً ، وهذا نادر فى الأمويين ، فلم يرض النوبختىّ ما كان يظهرهُ أبو الفرج من التشيّع ! والله أعلم بما بين الشيعة ، ولكن راوى الخبر عن النوبختى ، وهو أبو عبد الله الحسين بن محمد ابن القاسم ، العلوىّ الحسنى ، ويعرف بابن طباطبا (... - ٤٤٩ هـ) ، وكان متميِّزاً من بين أهله الطالبيين بعلم النسب ، فإنه ردّ قالة النوبختىّ بمقالة شيعى آخر هو أبو الحسن أحمد بن على البَتِّى الكاتب (.. - ٤٠٥ هـ) ، وكان رجلا عالماً ، وكانت فيه دُعابة ، وكان أحد قدماء أصحاب الشريف الرضى الشاعر ، فلما مات رثاهُ بأبياتٍ فى غاية الحسن ، فمات بعده بأشهر قلائل فى مطلع سنة ٤٠٦ هـ ، ورثاه أيضاً أخوه الشريف المرتضى ، برائية مختارة من شعره . أما أهل السنة ، فإنهم لم يطعنوا فى أبى الفرج ، وقد روى الدارقطنى الإمام المحدث فى « غرائب مالك » أحاديث عن أبى الفرج الأصفهانى ، ولم يتعرض له بقدح (لسان الميزان ، ترجمته) . ومرة أخرى ، الله أعلم بما بين هؤلاء الشيعة . ما عَلَيْنا .

وإذن ، فتساهل أبى الفرج فى النقل من كتاب «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام ، بقوله : « أخبرنى أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، دون ذكر الكتاب ، أو ذكر إجازة أبى خليفة له بروايته عنه مكاتبةً ، عملٌ لا غبار عليه عند أهل الحديث النبوى ، كما أسلفت ، ما دام قد أوقفنا مرّة واحدة ، على أنَّه ينقُل من كتاب الطبقات ، أو أطلعنا ولو مرة واحدة على أن أبا خليفة قد أجاز له كتابةً رواية أحاديثه وأخباره ، مما حدَّثه

به خاله محمد بن سلام ، فإذا طابق قدرٌ كبير من هذه الأخبار ، (١٢٣) خبراً أو (١٥٠) خبراً ، فى كتاب الأغانى ، ما هو موجود فى النسخ الناقصة أو المختصرة من كتاب الطبقات ، فإنّ سبعة وعشرين خبراً (٢٧) رواها أبو الفرج فى كتاب الأغانى ، بهذا الإسناد نفسه : « أخبرنى أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، إذا ألحقت بكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإلحاقها أمرٌ لا غبارَ عليه ، لأنه رواها يقيناً عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام فى كتابه الذى هو بين يديه : « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ، وأسأل الله العافية

* * *

أسانيد المرزُبانىّ فى « الموشّح »

أما أمرُ المرزبانى ، فهو أعسَرُ من أمر أبى الفرج ، فضْلاً عما فيه من الغَرابة الداعية إلى التعجُّب ، وأستعين الله على الشقاء والنَّصَب ، لأنى لا أجد هُنا مُعيناً كالدكتور منير سلطان ، شكر الله له يدَهُ عندى وحُسْنَ صَنيعِه فى كتاب « الأغانى » ، وإحصاء أسانيده إلى ابن سلام .

وإذا كان أبو الفرج قد أوقفنا بأسانيده الثلاثة عشر ، على أن عنده نسخةً من كتاب الطبقات ، وأنه ينقُلُ عنها فى كتابه الأغانى علانيةً دون خفاءٍ أو تدليس ، فإن المرزبانى قد أغمض علىّ الطريق وعمَّاهُ تعميةً ، فاقتضانى ذلك أن أدرُس أسانيده دراسة مفصَّلة متغلغلة ، حتى وقفتُ على ما كان يخفيه عنّى بمهارة وحِذْقٍ ، وظنّى به أنه كان محبًّا للتدليس الذى يصف أبوابَه وضروبَه أصحابُ علم مصطلح الحديث ، بَلْ ظَنّى بِه كان يجد لتدليس لذّةً

ثالثة غريبةً ، كلذّتيه الأخريين ، فقد رووا أنه كان يضع بين يديه قِنِّينة حبر وقِنِّينة نبيذ ، فلا يزال يكتب ويشرب . وسأله مرة عضدُ الدولة عن حاله فقال : كيف حال من هو بين قارورتين ! يعنى قارورة الحبر وقارورة النبيذ .

ونعم ، أمر المرزبانىّ هينٌ ، ليس كأمر أبى الفرج ، لأنى لم أزد من كتابه « الموشح » ، على كتاب طبقات الجمحى ، سوى ثلاثة أخبارٍ ، وخبرٍ رابع كان ينبغى أن أزيدَهُ لولا السهوُ ، وهو الذى دلّنى عليه الدكتور على جواد الطاهر ، مشكورًا على هدايته ، ومحمودًا على حُسْن تتبُّعه . أمرٌ هيِّن ، ولكنها دراسة لابُدّ منها ومن كتابتها ، بعد أن كُتِب علىّ أن أحمل عبء تصحيح الكلام الذى يلقيه مُلْقِيه على عواهنه ، بلا تدبُّرٍ ولا حذرٍ .

جميع الأخبار التى رواها المَرْزبانىّ فى كتابه « الموشح » بإسناده إلى محمد بن سلام هى أربعةٌ وستون (٦٤) خبرًا . وطرق أسانيده التى رويت بها أخباره هى ستة وعشرون طريقًا ، ولكى أوفِّى دراسة الأسانيد حقَّها ، فسأذكرها جميعًا ، ثم أفصل القول فيها ، مبينًا هنا مكانَ الإسناد من كتاب « الموشح » . وإذا كان الخبر الواحد مرويًّا من طريقين أو أكثر ، ذكرتها جميعًا ، ثم عدت فأثبت رقم الإسناد فى هذا المسلسل .

* حَشْدُ أسانيد الأخبار فى « الموشح » *

١ — حدثنى عمر بن بُنَان الأنماطى قال ، حدثنا محمد بن إسمعيل الأعلم قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى البربرىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام (٢) .

= وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضلُ بن الُحباب ، عن محمد بن سلام (٢٦) .

الموشح (س : ٤٩) ، وهو فى الطبقات رقم : ٨٤ .

* * *

٢ — حدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى البربرىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (س : ٤٩) ، مضى فى إسناد (١) ، الطبقات رقم : ٨٤ .
(س : ١٢٥) ، الطبقات رقم : ١٣ .
● (س : ٣٦٧) ليس فى الطبقات .

٣ — وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى (ثعلب) النحوىّ ، عن محمد بن سلام .

= حدثنا محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبى خيثمة ، عن محمد ابن سلام (٦) .

الموشح (س : ١٤٥) ، فى الطبقات رقم : ٧٢٥ = وانظر هذا رقم : (٦) .
(س : ١٧٥) ، انظر إسناد (٩) ، والطبقات رقم : ٧٣٩ ، المنقول عن الأغانى .
(س : ١٨٢ ، ١٨٣) انظر إسناد (٩) .

٤ — حدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أبو يعلى عبيد الله بن عبد الله الكاتب قال ، سمعت محمد بن سلام يقول ، قال ابن دأب ...

الموشح (س : ١١٥) فى الطبقات رقم : ٥٠٧ ، وفيه زيادة موجودة ، وفى الذى يليه ، إسناد (٥) .

وأيضاً فى رقم : ٦٢٩ ، الذى نقلتُه من الأغانى ، وليس فيهما ذكر « قال ابن دأب » . ثم انظر إسناد (٨) ، (٢٠) .

٥ — حدثنى محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا محمد بن موسى البربرى قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (س : ١١٦) ، انظر الإسناد (٤) ، و لطبقات رقم : ٦٢٩

٦ — حدثنى محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبى خيثمة ، عن محمد بن سلام .

- وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى (ثعلب) النحوى ، عن محمد بن سلام (٣) .

الموشح (س : ١٤٥) مثله فى الطبقات رقم : ٧٢٥ . ولكن عن « أبان بن عثمان البجلى » .

(س : ١٧١ ، ٣٦٢) فى الطبقات رقم : ٧٤٢ .

● . (س : ١٧٣) ليس فى الطبقات ، وتخوفت أن أنقله إلى الطبقات .

٧ — حدثنى محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا عبد الله بن أبى سعد الوراق قال ، حدثنى مسعود بن عمرو قال ، حدثنا محمد بن سلام .

. وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام (٢٦) .

الموشح (١٢٦ ، ١٢٧) فى الطبقات رقم : ٥٨٦ .

٨ — حدثنى أبو عبدالله الحكيمى قال ، حدثنى محمد بن موسى البربرىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام .

: وحدثنى على بن عبد الرحمن قال ، أخبرنى يحيى بن على بن يحيى المنجم ، عن أبيه قال : حكى أبو الورد الكلابى (وانظر إسناد : ١٧) .

الموشح (س : ٦٥ ، ٦٦) وقد شككت فى هذا الخبر ، لأنه أشبه بأن يكون من الطبقات ، ولكن يظهر أنه سقط من الإسناد الثانى « عن أبيه ، عن محمد

ابن سلام » . ودليل ذلك ، أن المرزبانى قال فى آخر الخبر ما يلى : « فقال
عقال : لكن است حامله تعلم (قال يحيي فى حديثه : لكن حامله يعلم) ،
فكأن كل ما سبق هو لفظ ابن سلام ، من رواية محمد بن موسى البربرى .
وقد روى ابن سلام عن أبى الورد الكلابى فى رقم : ١٤٧ ، ورقم : ٥١٢ .
(س : ١٣٢) ومعه هنا إسناد آخر هو :

وحدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنى الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام (٢٦) .

فى الطبقات رقم : ٦٤٠ ــ ٦٤٦
(س : ١٢٨) انظر ما سلف إسناد (٤) و (٥) ، والطبقات : ٥٠٧ ، ٦٢٩ .

٩ ــ حدثنى أبو عبد الله الحكيمى قال ، حدثنا أحمد بن يحيى ثعلب ، عن محمد بن سلام .

الموشح (١٨٣) انظر إسناد (٣) وهو يتضمن نص ما نقلته من الأغانى رقم : ٧٣٩ ، ولكنى لم أضف إليه الزيادة التى فى الموشح .

* * *

١٠ ــ حدثنى أحمد بن عيسى الكرخى قال ، حدثنا أبو العيناء قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح ● (س : ١٦٦) ليس فى الطبقات بنصه ، ولكنه يشبه رقم : ٥٠٦ .
● (س : ٣٦٩) ليس فى الطبقات .

١١ ــ حدثنى أحمد بن محمد المكى قال ، حدثنا أبو العيناء قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح ● (س : ٢٠٣) ، ليس فى الطبقات .

* * *

١٢ ــ أخبرنى محمد بن يحيى الصولى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام .

الوشح (ص : ١٠٠) سبق فى الموشح (ص : ٩٩) ، وهو فى الطبقات برقم :
٢٢ ـ ٢٤ ، ولكن اختلف اللفظ هنا .
(ص : ١٧٢) نقل إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

١٣ ـ أخبرنى الصولى (محمد بن يحيى) قال ، حدثنا القاسم بن إسمعيل قال ، أنشدنا ابن سلام (قال ، حدثنا ابن سلام) .

الموشح ● (ص : ١٧٧) ليس فى الطبقات .
● (ص : ٢١٨) ليس فى الطبقات .

١٤ ـ أخبرنى محمد بن يحيى (الصولى) .... زعم ابن سلام .

الموشح ● (ص : ١١٢) ليس فى الطبقات .

* * *

١٥ ـ أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد قال ، أخبرنا الرياشىُّ (العباس ابن الفرج) ، عن محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ٧٠) ليس فى الطبقات .
● (ص : ١٢٠) » » » .
● (ص : ٢٠٩) » » » .
● (ص : ٢١١) » » » .

١٦ ـ كتب إلىّ أحمد بن عبد العزيز قال ، أخبرنا عمر بن شبّة قال ، أخبرنى محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ١٤١) ليس فى الطبقات .
● (ص : ٢٠٣) » » » .
● (ص : ٢٠٤) » » » .

١٧ ـ حدثنى على بن عبد الرحمن قال ، أخبرنى يحيى بن على بن يحيى المنجم ، عن أبيه (على بن يحيى) ، عن محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ٧٢) ليس فى الطبقات ، وانظر الإسناد (٨) .

١٨ — وحدثنى عبد الله بن يحيى قال، حدثنى أحمد بن بشر، عن إسمعيل ابن يعقوب الأعلم قال، حدثنى محمد بن سلام.

— حدثنى إبراهيم بن محمد العطار، قال حدثنا أبو خليفة، عن محمد ابن سلام.

الموشح (ص: ١٢٩)، الطبقات رقم: ٥٩٧، ٥٩٨، وانظر الإسناد رقم: (٢٥).

١٩ — حدثنى على بن هرون قال، حدثنا وكيع قال، حدثنا محمد بن إسمعيل الأعلم، قال حدثنا محمد بن سلام.

الموشح (ص: ١٤٣)، قبله فى الموشح، الخبر: ٧٣٣ فى الطبقات، وهو هنا بمعناه لا بلفظه.

٢٠ — حدثنى محمد بن عبد الواحد قال، سمعت ثَعْلَبًا (أحمد بن يحيى) يقول، وسأله أبو سهل النَّيبَخْتِيُّ: ما تقول فى جرير والفرزدق قال، قال محمد ابن سلام

الموشح (ص: ١١٦، ١١٧) مثله فى الطبقات رقم: ٥٠٧، ٦٢٩ عن الأغانى، وما جاء قبله فى الموشح ص: ١١٥.
وانظر الإسناد رقم (٤)، (٥)، (٨).

٢١ — حدثنى بعضُ أصحابنا، عن أحمد بن يحيى النحوى (ثعلب)، عن محمد بن سلام.

الموشح ● (ص: ١٠٨) ليس فى الطبقات.

٢٢ — روى أحمد بن أبى طاهر، عن حماد بن إسحق، عن محمد ابن سلام.

الموشح ● (ص: ١٠٩) ليس فى الطبقات.

٢٣ — قال عبد الله بن المعتز، حُكِى عن ابن سلام.

الموشح ● (ص: ٤٧) ليس فى الطبقات.

* * *

٢٤ — حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عُلَيْل العَنَزِىّ قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيدىّ قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح ● (ص : ١٩٤) ليس فى الطبقات .

٢٥ - حدثني إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل ابن الحباب) ، عن محمد بن سلام .

= وحدثني عبد الله بن يحيى قال ، حدثني أحمد بن بشر ، عن يعقوب ابن إسمعيل الأعلم قال ، حدثني محمد بن سلام .

الموشح (ص : ١٠١) فى الطبقات رقم : ٢٦ ، ٢٧ ، وسيأتى الحديث عنه مع الإسناد (٢٦) .

(ص : ١٢٩) فى الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وسيأتى الحديث عنه مع الإسناد (٢٦) .

٢٦ — حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني أبو خليفة الفضل بن الحباب قال ، حدثني محمد بن سلام .

بهذا الإسناد فى الموشح ، فى ستة وعشرين موضعاً ، سيأتى الحديث عنها .

* * *

هذه هى أسانيد الأخبار الأربعة والستين (٦٤) التى فى كتاب الموشح ، منها أربعة (٤) مرسلة أو مبهمة ، وهى الأسانيد الآتية : (١٤) و (٢١) و (٢٢) ، (٢٣) ، فيبقى عندنا اثنا وعشرون (٢٢) إسناداً صحيحاً غير منقطع ولا مبهم ولا مُرْسل ، ثم منها أيضاً سبعة (٧) أسانيد ليس منها فى كتاب طبقات الجمحىّ شىء ، وهى الأسانيد الآتية : (١٠) و (١١) و (١٣) و (١٥) و (١٦) و (١٧) و (٢٤) فيبقى عندنا خمسة عشر (١٥) إسناداً متّصلاً إلى ابن سلام ، تنتسبُ إلى كتابه « الطبقات » .

وسأبدأ بتحليل إسنادين منها ، ليس لهما خبر مقابلٌ فى كتاب « الطبقات » ، وهما الإسنادان (١٠) و (١١) للدلالة على أسلوب أبى عبيد الله المرزبانى ، وعلى اللذّة التى كان يجدها فى التدليس . والشيخان اللذان روى عنهما .

أولهما : « أحمد بن عيسى الكرخىّ » ، والثانى : « أحمد بن محمد المكىّ » ، وهما يرويان عن أبى العيناء محمد بن القاسم . ولكن الحقيقة أنهما رجل واحد هو : « أحمد بن محمد بن عيسى بن خالد ، أبو بكر ، المعروفُ بالمكى » ، وهو صاحب أبى العيناء ، توفى سنة ٣٢٢ هـ . فنسبه المرزبانى فى الإسناد الأول إلى جدّه ، ثم زاد فى تدليسه ، فأغفل « المكى » ، ونسبه إلى « الكرخ » . وهى نسبةٌ صحيحة ، ولكنها نادرةٌ ، فإن المشهورَ فى نسبته هو « المكىّ » تارة و « السّورىّ » تارة أخرى . وهذه الأخيرة نسبةٌ إلى « بين السورين » ، وهى محلة كبيرةٌ كانت بكرخ بغداد ، من أحسن محالها وأعمرها (معجم البلدان : بين السورين) ، فنسبه إلى « الكرخ » ، وترك « السورىّ » . وإذنْ ، فقد أغمض علينا صاحبنا المرزبانىّ حين قال « الكرخىّ » دون « السورىّ » ، ولم يكذب ولم يخطىء ، ولكنه استمتع بالتدليس من وجهين . وقد ذكرتُ هذا هُنَا مقدمةً لتدليس أغمض وأدقّ .

* * *

فالأسانيد السالفة من (٢) إلى (٩) شيوخه الذين روى عنهم فيها ثلاثة :

الأول : « محمد بن أحمد الكاتب » ، ويروى عن « محمد بن موسى

البربرى » فى (٢) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب النحوى فى (٣) و (٦) = وعن أبى يعلى عبيد بن عبد الله الكاتب فى (٤) .

والثانى : « محمد بن إبراهيم الكاتب » ، ويروى عن « محمد بن موسى البربرى » ، فى (٥) = وعن « أحمد بن أبى خيثمة » فى (٦) ، وفى الإسناد نفسه « محمد بن أحمد الكاتب » وهو الأول نفسه ، يروى خبره عن « أحمد ابن يحيى ثعلب » = وعن « عبد الله بن أبى سعد الوراق » فى (٧) .

والثالث : « أبو عبد الله الحكيمى » ، ويروى عن « محمد بن موسى البربرى » فى (٨) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب فى (٩) .

وهؤلاء الثلاثة رجلٌ واحدٌ هو : « محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قريش ابن حازم بن صبيح بن صباح ، أبو عبد الله الحكيمى ، الكاتب » ، ولد سنة ٢٥٢ ، وتوفى سنة ٣٣٦ هـ . وروى عنه المرزبانى ، فسمّاه فى الأول باسمه واسم أبيه ونعته « الكاتب » = وفى الثانى نسبه إلى جدّه إبراهيم ، ولم يذكر نعته « الكاتب » إلا فى موضع آخر من كتابه (ص : ٢٣٩) = وفى الثالث ذكره بكنيته ونسبته فقط .

وهذه الأسماء الثلاثة موزّعة فى أخبار أخرى تضمنها كتاب « الموشح » للمرزبانى ، واشترك ثلاثتهنّ فى الرواية عن « محمد بن موسى البربرى » فى أربعة عشر (١٤) إسناداً = وفى الرواية عن « أحمد بن يحيى ثعلب » فى واحد وثلاثين (٣١) إسناداً = وفى الرواية عن « أحمد بن أبى خيثمة » فى أربعة عشر (١٤) إسناداً ، ثم جمع المرزبانى بين « محمد بن أحمد الكاتب » و « أبى

عبد الله الحكيمى » فى الرواية عن « أبى يعلى عبيدالله بن عبدالله الكاتب » فى إسنادين من كتابه = ثم أفرد اسم « محمد بن إبراهيم الكاتب » فى الرواية عن « عبد الله أبى سعد الوراق » فى سبعة (٧) أسانيد ، ولكن « الوراق » ، لا يروى عن ابن سلام ، بل يروى عن « مسعود بن عمرو » ، عن ابن سلام .

وهؤلاء المذكورون آنفاً ، لهم رواية عن محمد بن سلام الجمحىّ سَمَاعاً منه ، فى الموشّح . ثم لجميعهم فى الأسانيد الثمانية من (٢) إلى (٩) رواية أخبار مطابقة أو مخالفة بعض الاختلاف لما فى كتاب « الطبقات » من رواية « أبى خليفة الفضل بن الحباب الجمحىّ » عن خاله « محمد بن سلام الجمحى » .

* * *

ومن الصّعب أن نفسّر الآن هذه الشّهوة الغريبة فى التدليس ، ولعل ما يأتى يُلقى ضوءًا على أسلوب أبى عبيد الله المرزبانى فى التدليس ، لأمرٍ فى نفسه . فبين أيدينا فى كتاب «الموشح» ثلاثة أسانيد هى رقم (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) هى :

الأول : حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عُلَيْل العنزىّ قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيدى قال ، حدثنا محمد بن سلام = الإسناد رقم (٢٤) ، وهذا الإسناد عن « الحسن بن عليل العنزى » ، ليس لأخباره فى الموشح ، أخبارٌ تقابلها فى الطبقات .

الثانى : حدثنا إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل بن الحباب) ، عن محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٥) .

الثالث : حدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنى أبو خليفة الفضل بن الحباب قال ، حدثنى محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٦) .

وهذان الرجلان : « إبراهيم بن محمد العطار » و «إبراهيم بن شهاب» هما رجل واحد هو : « إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أبو الطيب ، وهو الذى قال عنه المرزبانى قال : « كان أبو الطيب إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أحد مشايخ المتكلمين والفقهاء على مذهب العراقيين ، عاشرنى فى منزلى أربعين سنة أو أكثر منها ، معاشرة متصلة غير منقطعة ، ومات فى شهر ربيع الآخر سنة ست وخمسين وثلثمئة (٣٥٦ هـ) ، عن أربع وثمانين ، أو خمس وثمانين » ، [تاريخ بغداد ٥ : ١٦٧ ، مقدمة الطبقات ص : ٤٥] .

وقد أتى المرزبانى هنا بأعجوبة فى التدليس لم أر مثلها لغيره .

أما الاسم الأول ، فى الإسناد الأول : «حدثنا إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عليل العَنَزِىّ » ، فقد روى المرزبانى عنه من طريق الحسن بن عليل العنزى تسعة عشر (١٩) خبراً ، جُلُّهَا ينتهى إلى شَيْخ غير محمد بن سلام الجمحى ، إلا فى إسناد واحد ، هو المذكور عندنا فى حَشْد الأسانيد برقم : (٢٤) فهو عن « الحسن بن عليل العنزى ، عن أبى الحسن اليزيدىّ ، عن محمد ابن سلام » ، ولم يستخدم المرزبانى اسم « إبراهيم بن شهاب » هنا فى الرواية عن « ابن سلام » من طريق « الحسن بن عليل العنزى » قط .

أما فى الرواية عن « أبى خليفة/الفضل بن الحباب الجمحىّ » ، فإنه استخدم اسمه « إبراهيم بن محمد العطار » مرتين فقط :

الأولى : « حدثنى إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام » [الموشح : ١٠١] ، وهو بنصه فى الطبقات برقم : ٢٦ ، ٢٧ .

الثانية : « حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » (الموشح : ١٢٩) ، وهو بنصه فى الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ . ومن العجيب العجيب أنه روى الخبر : ٥٩٩ (فى الطبقات) قبل هذا مباشرةً بقوله : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، قيل لجرير : ما صَنَعْتَ فى التَّيْم شيئًا ! قال : إنَّهم شعراء لئامٌ » ، قدَّمه على الخبرين رقم ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وهو فى الطبقات بعدهما مباشرة بلا إسناد ، لأنها جميعاً فى الحقيقة خبرٌ واحد . وهذا عجيبٌ جدًّا فى التدليس ، كالذى مرَّ بك آنفاً فى تدليس « أبى عبد الله الحكيمى محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب » فى حشد الأسانيد من (٢) إلى (٩) ، والجمع بين اسمين دخلهما تدليس أبى عبيد الله (انظر ما سلف : ١٠٠) .

أما اسم « إبراهيم بن شهاب » مجرَّداً من صفة « العطار » ، فقد قصر استخدامه على روايته عن « أبى خليفة / الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، وجميع الأخبار التى رواها بهذا الإسناد هى ستة وعشرون (٢٦) إسناداً ، منها إسنادٌ واحد خالف فيه ، وهو : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب قال : سمعت أبا محمد التوَّزىَّ يقول ... »

(الموشح : ٢١٨) ، فكأنه قصر اسم « إبراهيم بن شهاب » على الرواية على « الفضل بن الحباب » ، كما قصر آنفا اسم « إبراهيم بن محمد العطار » على الرواية عن « الحسن بن عليل العنزى » ، إلا فى موضعين اثنين ، استخدمه فى الرواية عن « الفضل بن الحباب ، أبى خليفة ، عن محمد بن سلام » . وهذا تدليس جيد ، له معنى صحيح ، فى التفرقة بين الاسمين ، كأنه يقول لك : كل ما رويته عن « إبراهيم بن شهاب ، عن أبى خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، فهو من نسختى من كتاب « طبقات فحول الشعراء » التى رويتها سماعا عن شيخى وصاحبى ورفيقى أربعين سنة .

ولذلك فقد اخترت ، قاطعا ، غير متلجلج ، هذا الإسناد الأخير : « إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، لنقل ما زاد فى « الموشح » على النسختين « م » المختصرة ، و « المخطوطة » المنخرمة ، وهما خبران على الحقيقة لا ثلاثة ، وهما فى الطبقات برقم : ٤٦ – ٤٨ ، ثم الخبر : ١٤٦ ، كما فصلت ذلك آنفا فى « زيادة المرزبانى » [ص: ٨٢، ٨٣] . ولولا السهو منى ، لضممت إليهما الخبر الثالث ، الذى أرشدنى إليه الدكتور على جواد ، وهو فى الموشح [ص : ١٠٦] ، فى أخبار الفرزدق ، وسبب ذلك هو أن كل ما جاء من هذا الطريق ، فهو موجود بنصه فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

* * *

بقى خبر واحد فى « الموشح » [ص : ١٧٢] من رواية « محمد بن يحيى الصولى » عن أبى خليفة الفضل بن الحباب عن « محمد بن سلام » وقد نقلته إلى

الطبقات برقم : ٧٤٣ . وهذا استظهارٌ تابعٌ لما دلّنى عليه تمحيص أسانيد « إبراهيم بن شهاب » و « إبراهيم بن محمد العطار » ، السالفين ، فإنى رأيتُ المرزبانى روى عن محمد بن يحيى الصولى بأسانيد مختلفة فى كتابه « الموشح » ، وبلغت عدة أسانيده أربعة وأربعين ومئة (١٤٤) موضع ، فلم يَرْوِ محمد بن يحيى الصولى عن « الفضل بن الحباب » ، الا فى خمسة مواضع ، هى :

الأول : « أخبرنى محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الُحباب ، عن محمد بن سلام » ، [الموشح ص : ١٠٠] ، وهو فى كتاب الطبقات رقم : ٢٢ – ٢٤ ، مع اختلاف فى اللفظ واختصار = ثم [ص : ١٧٢] ، وقد نقلتُه إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

الثانى : « أخبرنى محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنا بكر بن محمد المازنى » (الموشح ص : ١٨٢) .

الثالث : « أخبرنى الصولى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب (وأبو ذكوان قال ، حدثنى التوّزى » (الموشح ص : ٢٥٤) ، (الموشح ص : ٣٦٣) .

والثانى والثالث لا شأن لنا بهما ، أما الأول ، فإنى رأيتُ محمد بن يحيى الصولى قد روى خبر الفرزدق ، عن الفضل عن ابن سلام (الموشح : ١٠٠) مختلفاً عن الذى فى الطبقات اختلافاً بيِّناً ، فتوقفت طويلاً فى ضم الخبر الذى فى (الموشح : ١٧٢) ، فكدتُ أطْرحُه . ثم لما تأمّلت أخبار ذى الرمة عند أبى الفرج الأصفهانى فى الأغانى [١٨ : ١٤ – ١٧ الهيئة] ، ووجدت أبا الفرج

قد وضع هذا الخبر ، برواية أبى زيد عمر بن شبة عن أبى عبيدة بين الخبرين : ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ورأيت أنّ أبا الفرج إنما آثر روايته عن أبى عبيدة = لا عن ابن سلام = لزيادة ظاهرة فى خبر أبى عبيدة ، فبعد التأمّل بَدَا لى أنّ رواية الصولى ، خاليةٌ من زيادة أبى عبيدة . فهى عندئذ أشبه بأن تكون كانت فى نسخة أبى الفرج على مثل رواية الصولىّ . ورأيت أيضاً أنه أشبه بالأخبار المتتابعة من : ٧٤٤ إلى : ٧٥١ ، التى فيها ذكر أمره مع جرير والفرزدق ، فعدتُ فأثبتُّ هذا الخبر الفردَ ، مخالفًا ما آثرته فى النقل عن الموشح . وهو إسناد « إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، لاسيّما وأن هذا الخبر وما معه ، يقع فى آخر الخرم الحادث فى مخطوطتى بعد آخر الورقة ٦٩ إلى أول الورقة ٨٢ [يقابله فى المطبوعة س ٤٧٧ - ٥٦٠] . وخبر الصولى فى [س : ٥٥٢] . أما نسخة المدينة « م » . فهى مختصرةٌ لا يُعْتَدُّ بها فى مثل هذا .

وأنا بلا شكّ قد أطلتُ ، ولكنى اضطُرِرتُ أن ألخِّص دراسة الأسانيد تلخيصاً مقارباً ، على منهجى الذى لا يخالط « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » أىّ مخالطة . وأظنُّ أنى وضعت الآن أمر الزيادة التى زدتها على « طبقات فحول الشعراء » فى نِصابها ، وإن كنت لأشكُّ فى أنِّى أجلبُ على القارىء تعباً شديداً ، لأنه مضطرٌّ أن يضع نسختى من « طبقات فحول الشعراء » بين يديه ، ويتابع ما قلته فى أمر صاحب الأغانى وصاحب الموشح ، وغيرهما صفحة صفحة ، ومكاناً مكاناً ، مخافةَ أن أكون خُنْتُ الأمانة وغششته ، فإن خيانة الأمانة والغِشّ ، خصلتان متفشيتان اليوم فى حياتنا الأدبية . فإذا

اطمأن الى أنى لم آخذه ولم أغششه ، فهذا حَسْبى منه ، غيرَ متوقع منه ثناء يتلِفُنِى ، أو مدحًا يقطع ظهرى . والحمد لله ربِّ العالمين ، وأسأل الله العافية

* * *

وأنا على كل حالٍ ، لست ناقدًا لما كتب الدكتور على جواد الطاهر فى مجلة المورد (العدد الثامن - ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م) فى مقاله : « طبقات الشعراء . . مخطوطًا ومطبوعًا » . ولـكن بقيت أشياء ، فإنه فصّل مقالته فصولاً فقال فى [ص ٤١ : من المورد] : « ثالثًا » ، ثم ذكر شيئًا وقال إنى لم أناقشه ، ثم أضاف بين قوسين جايلين فقال : (وقد رجع - الطبعة الثانية ص : ٢٤٣) ، وصدق ! ولـكنه قال بعقب هذا مانصه :

« ولم يستغرب الأستاذ المحقق ، وجودَ بثامة بن الغدير ص : ٥٦١ ، فى الإسلاميين ، مع ماتذكره المصادر من جاهليته » ، وهذا يقابل ص : ٧١٨ فى الطبعة الثانية .

وأنا لا أدرى على وجه التحقيق هل قرأ الدكتور على جواد الطاهر كتاب « طبقات فحول الشعراء » فى طبعتيه أو لم يقرأه ، بيد أن مقالة المورد توهم أنه قرأ الطبعتين جميعًا ، ودرسهما جميعًا ، مَتْنًا وشرحًا ومقدمةً ولـكنى أعود فأشكُّ فى ذلك ، لأنى قلت فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٢٠ - ٢١] ، ما يأتى :

«وصنيع ابن سلام فى الطبقات دالٌّ على أنه يعدُّ المخضرمين فى الجاهليين تارة ، وفى الإسلاميين تارة . . . وابن سلاّم لم يَعِدْ فى مقدّمة كتابه بأن يذكر طبقات الجاهليين ، ثم طبقات المخضرمين ، ثم طبقات الإسلام ، بل

كل ما قاله (ص : ٢١) : « فقدّمنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، فنزّلناهم منازلهم ، واحتججنا لكل شاعر بما وجدنا له من حجة ، وما قال فيه العلماء ... » ، فهذا كلامٌ مطلقٌ لاحدّ فيه ولا تعيين . والذى بأيدينا من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه الناقلون ، يدلُّ على أن ابنَ سلام فرّق المخضرمين بين طبقات شعراء الجاهلية وطبقات شعراء الإسلام ، فذكر فى الثالثة من الإسلاميين كعب بن جعيل ، ويقال إنه شهد الجاهلية ، وعمرو بن أحمر ، وهو مخضرمٌ لاشكّ فيه ، وسُحَيْم بن وثيل الرياحىّ ، وهو مخضرمٌ أيضًا . . . وفى السادسة من الإسلاميين ، ذكر بشامة بن الغدير وقراد بن حنش ، وهما جاهليان فيما نعرفُ ، فلعلّ ابن سلام عدّهما من المخضرمين ، لخبر بلغه عن إدراكهما الإسلامَ ، وإن لم يُسْلِما » .

وهذا موجودٌ بنصّه أيضًا فى مقدمة الطبعة الثانية (ص : ٦٤ ، ٦٥) ، والأمر لايحتاج إلى بيان ، ولا حيلة لى إذا غلبنى الشكُّ فى أن الدكتور على جواد الطاهر ، لم يقرأ الكتاب فى طبعتيه جميعًا ، بل تصفّحهما تصفُّحًا على عَجَلٍ ، مُتلمِّسًا لخطأٍ ، أو لما يتوهّم أنه خطأ .

* * *

ثم قال الدكتور على جواد (رابعًا) ، ثم قال : « اعتمد المحقِّق على المطبوعتين ، وكان المناسب أن يرجع إلى المخطوطتين اللتين اعتمدت عليهما المطبوعتان (يعنى يوسف هل، وعجان الحديد) ، لاسيّما وأنه مقيم فى القاهرة ، والمخطوطتان فى دار الكتب بها » . وهذا يطابق مآخذ الدكتور منيرسلطان فى كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » حيث يقول : (ص ١٧٠) :

« إنّ هذا التدخل من الأستاذ شاكر (يعني مسألة الزيادات التي كانت سبب تضخّم الكتاب ، أو كما قال) ، هو الذي قلّل من رونق العمل الضخم الذي قام به ، وجعل النقاد يوجّهون له اللوم ، وينتابهم الألم لهذا الخلط الذي حدث للمطبوع من طبقات الشعراء لابن سلام ، بعد ما أصابه من خلط وهو مخطوط (وكان الله في عون النقاد ! هذه من عندي أنا) . ونحن نعتبر عمل الأستاذ شاكر هو : (تحقيق مخطوطته ونشرها مضبوطة صحيحة ، مع إلغاء رثة سايمة قوية موجودة في دار الكتب ، وهي مخطوطة الكتاب ، واللجوء إلى ركن ضعيف ، وهو طبعات ليدن والسعادة ، ذلك لأن « المعتمد عند أهل العلم هما هاتان الطبعتان » ، كما يقول الأستاذ شاكر في المقدمة (ص : ٧) .

١ — تغييرٌ في اسم الكتاب بلا مبرّر .

٢ — عدم وجود ثبت للمراجع .

٣ — الرجوع إلى مطبوعتي ليدن والسعادة ، وليس لهما قيمة بجوار المخطوطتين ومخطوطته .

٤ — الزيادات الكثيرة وإقحامها في أصل الكتاب بدون وجه حق » .

انتهى أيضًا كلام الدكتور منير سلطان ، وإن كانت عبارته غير متماسكة ولا متلائمة . وأخشى ، ظنًّا ، أن يكون سقط من كلامه شيء أحدث فيه هذه الفجوات المربكة . أما كلام الدكتور علي جواد ، فهو مستقيم ، يوضح ما قاله الدكتور منير . وصحيح أنّي لم أعتمد مخطوطتي دار الكتب ،

هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضاً أنى ذكرت مخطوطتى دار الكتب فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٧] ، وفى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٥١] ، ولكن الذى لايعرفه الدكتور على جواد ، ولا الدكتور منير سلطان ، هو أنى راجعتُ مطبوعة يوسف هل ، ومطبوعة عجان الحديد ، على هاتين المخطوطتين ، وانتهيت إلى أنهما تطابقان المخطوطتين ، وأن مطبوعة يوسف هل ، أجودُ من هاتين المخطوطتين فى بعض المواضع ، ولكنّى لم أذكرْ مافعلتُه من المراجعة ، لأنى ، بالطبع ، لست أتبع أصول « المنهج العلمى » ولا فصول « علم التحقيق » ، لكى أملأ هوامش الكتاب بعلم فياضٍ من فروق جهلة النساخ فى كتابة : « ينبغى » ، « تبتغى » ، « يقولها » ، « تقولها » ، « يجرّن » ، « يجرّر » ، « يقرآن » ، « بقرآن » ، « فراهيد » ، « فراهيده » ، « فردوسى » ، « فردوسىّ » ، « يتلوا » ، « يتلوا » ، وأشباه هذه المعارف الجليلة التى تطفح على هوامش الكتب المحققة على أصول « المنهج العلمى » ، وعلى فصول « علم التحقيق » . وقد أعفانى يوسف هل ، فى آخر نسخته ، من الاستغراق فى ذكر خلافات المخطوطتين ، وهما ، على غير مايرى الدكتور منير سلطان ، نسختان ساقطتان لاقيمة لهما ، وليستا « رثة سليمة قوية » ، بل هما رثتان مملوءتان بجراثيم السّل ، والعياذ بالله . هذا رأيى بالطبع ، لارأى « المنهج العلمى » أو « رأى علم التحقيق » .

ولذلك لم أذكر شيئًا عنهما فى الطبعة الثانية ، لامدحا ، ولا قدحا ، بعد أن حصلتُ على نسخة المدينة « م » ، وهما منقولتان عنها ، وكان سببَ الحصول عليها ، هو سَعْيى فى تصويرها ، فصوّرها قسم المخطوطات فى الجامعة

العربية ، لا كما ظنّ الدكتور على جواد فى « تاسعًا » من فصول مقالته : « لم يحاول المحقق البحث عن نسخة المدينة والحصول عليها . ولم يكن ذلك عليه صعبًا لو رامه » ، أو كما قال أكرمه الله ! ولماجاءت نسخة المدينة « م » ألغيتُ فى الطبعة الثانية كلّ ماعمتُ إلى طبعة يوسف هل وعجان الحديد بسبب ، لأنى حصلتُ على الأصل الوثيق ، ولكن لا أشك أن الدكتور على جواد لم يقرأ مقدمة الطبعة الثانية ، ولا الأولى إن شاء الله .

* * *

ثم قال حفظه الله « خامسًا » . فأنسأ هذه العبارة : « لم يلتزم المحقق ردّ العبارات (أو الكلمات) التى كمل بها نصّ الطبقات إلى المصادر التى استقاها منها ، وإنما يكتفى عادة بأن يضع ذلك داخل معقوفين [ ] ، ثم أضرب عن هذا الوضع [ينظر شاكر : ٣٣] » . ولو رجع الأستاذ إلى الطبعة الثانية (ص : ٣٩، ٤٠) لوجد فى الهامش (١) صفحة (٤٠) مانصه : « نقل هذا المرزبانى فى الموشح : ٧٤ ، واعتمدت لفظه آخر الخبر » ، ولكن الأستاذ معذورٌ ، لأنه لم يقرأ الطبعة الثانية من الطبقات بلا شك ولا ارتياب ، لأن هذا الذى قلته منصبٌّ على مابين المعقوفين [ ] ، ليس غير .

* * *

ثم انتهى إلى « سادسًا » [المورد ص : ٤٢] فذكر ماقلته فى ترجمة أبى خليفة أنه « كان أعمى » ، وأخذ علىّ إثبات ذلك ، مع أنى نقلته عن معجم الأدباء لياقوت ، وترجمته فى « نَكْتِ الهميان ، فى نُكتِ العميان » ، للصلاح الصفدى ، ورأى أنه « لم يكن فى أخبار أبى خليفة مايدلُّ على ذلك ، وإنما تشير إلى أن عماهُ كان متأخِّراً ، لكبره . . . وقد عُمِّر » ، فأنا نقلتُ

ماهو موجودٌ ، ولكن الدكتور أتى بشىء لادليلَ عليه لامن مرجع ولا من بديهة عقلٍ ، ولكنها أشبه ببديهة الاستشراف الأعجميّ المساكين أصحابه . ثم أتم ذلك ، حفظه الله ، أنه يلاحظ أنى جعلت « أحمد بن حنبل بين من روى عن محمد بن سلام ، شأنه فى ذلك شأن ثعلب وأبى حاتم والرياشىّ والمازنى والزيادى . . . – وبالمسألة حاجة إلى تثبُّت ودراسة خاصة » ، غريبة ! ! ولا أدرى كيف يتكلّم الدكتور على جواد الطاهر !

ولد أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحى سنة ١٣٩ هـ ، وتوفى سنة ٢٣١ هـ ، وولد أحمد بن حنبل سنة ١٦٤ هـ ، وتوفى سنة ٢٤١ ، فهو أصغر من ابن سلّام بخمس وعشرين (٢٥) سنة ، فهو بلا شكٍّ فى مرتبة شيوخ أحمد وطبقتهم ، وابن سلام دخل بغداد سنة ٢٢٢ هـ ، وأحمد فى الثامنة والخمسين من عمره ، وابن سلام فى الثالثة والثمانين من عمره ، وهو بقية أئمة أهل البصرة فى القرن الثانى وأوائل الثالث ، وقد كتب عن ابن سلَّامٍ قرينُ أحمد وصديقُه « يحيى بن معين » (ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفى سنة ٢٣٣ هـ) ، كتب عنه الحديث ، وكتب عنه النَّسَب . فماذا يستنكَرُ إذنْ ، من أن يكون أحمد ، قد كتب عنه أو سمع منه لغةً أو شعرًا أو خبراً وحدَّث به ؟ قال محمد بن إسمعيل الصائغ : « كنت فى إحدى سفراتى ببغداد ، فمرّ بنا أحمد بن حنبل وهو يعدو ، ونعلاه فى يده فأخذ أبى هكذا بمجامع ثوبه فقال : يا أبا عبد الله ، ألا تستحى ؟ إلى متى تعدو مع هؤلاء الصبيان ؟ فقال : إلى الموت » . فما الذى يستنكر الدكتور ، من تلقى أحمد عن شيخ البصرة فى الأدب واللغة والأخبار ؟ ومع ذلك فأنا لم أقل هذا استنباطاً ، فيؤخذ علىّ ، بلْ هذا هو الذى قاله ياقوت فى معجم الأدباء ، فى ترجمة « محمد بن سلام الجمحىّ »

(٧ : ١٣) قال : « وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل ، وابنُه عبد الله » . ومع ذلك ، فأنا لم أكن أكتب « تحقيقًا » فى ترجمة أحمد بن حنبل أو محمد ابن سلام ، وحملتُ مانُقِل إلينا . فإن رأى الأستاذ أن يعلمنا مما علّمه الله ، فليفعل مشكورًا محمودًا .

ثم يأتى الدكتور على جواد بالعجب فى « سادسًا » هـذه فيقول : « ويَعُدّ (يعنينى) كلَّ من روى عنه محمد بن سلامٍ فى طبقات الشعراء خبرًا أو شعرًا . . . شيخًا له . وجمع له بذلك ستًّا وستين شيخًا ، قال (يعنينى أيضًا) « وعدتهم سبعون شيخًا » ، ويبدو أن الأستاذ محمود شاكر توسع كثيرًا فى معنى « الشيخيّة » (أقول أنا ، هى كلمة خفيفة على اللسان ، تستحقُّ أن يضعها الأستاذ بين الأقواس ، وقد فعل !) ، وإلاّ كيف نضع بشّار (هكذا فى الأصل) ـ مثلاً ـ مع يونس بن حبيب . . . » ، انتهى كلام الدكتور ، وانتهى تعجُّبه .

وهذا بالطبع ، نقلٌ عن مقدمة الطبعة الأولى (ص : ١٢ ، ١٣) ، أما فى مقدمة الطبعة الثانية التى لم يقرأها الدكتور على جواد بلا شك ، فإنّى زدت على العدد الأوّل وقلت : « وعدتهم تسعةٌ وسبعون شيخًا ، روى عنهم ابن سلام فى كتاب الطبقات » . (المقدمة ص : ٣٥ ـ ٣٧) . وقد بدأتُ هذه من المقدمة (ص : ٣٥) بقولى : « أما شيوخُه فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » خاصة ، فقد آثرتُ أن أجمع أسماءهم هُنَا مرتبة على حروف المعجم ، وهم : . . . » ، ثم ختمتُها بقولى (ص : ٣٧) « . . . وعِدّتُهم تسعة وسبعون شيخًا ، روى عنهم ابن سلام فى كتاب الطبقات » .

ولا أدرى ، والله ، ماذا أقول ؟ أيحتاجُ المرء أحيانًا أن يتدَهْدَى (أى يتدحرج من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ) سبعين دَرَكًا (الدَّرَك ما كان إلى أسفل ، والدَّرَجُ ما كان إلى أعلى) لكى يخاطبَ أئمةَ العلم الذين يعلمون الناس بخِطاب مَنْ صَأْصَأَ ولم يُفَقِّح ، (صأصأ الجِرْوُ حركَ عينيه ولم يفتِّحهما ، وفَقَّح الجروُ فتّح عينيه فأبصر أوّل البصر) ؟ ورحم الله أبا العلاء الذى فتح لنا بابَ الغريبِ فى الكتابة ! والله المستعان على كُلِّ حال .

أما لفظ « شيخ » فإنه عند أهل العلم من الأئمة ، لفظٌ مشترك ، أو شبيه بالمشترك . فكما يدُلُّ على العالم الذى تلازمُه دهراً طويلاً تتلقى عنه ، أو تروى عنه ، ، فإنه يدلُّ أيضًا على من لم تلْقه إلاّ مرّة واحدةً ، ولم ترو عنه إلاّ حديثًا واحداً . والذين يتكلّمون فى أسانيد الأخبار والأحاديث يقولون مثلاً : « روى هذا الخبر (لخبر من الأخبار) محمد بن جرير الطبرى ، عن شيخه فلان بن فلان ، ولم يرو عنه غير هذا الحديث المفرد » ، أى أنه لقيه مرة واحدة ، وسمع منه خبراً واحداً لم يرو عنه غيره ، فيسمونه « شيخًا » ، لروايته عنه خبراً واحداً ليس غير . ومن لا يعرف هذا القدرَ من كلام أئمة العلم فى كتبهم ، فخيرٌ له أن يدع الاستدراك ، ويطلب الاسترشاد حتى يعرفَ ما كان عنده غير معروف . وأنا بالطبع لا أكْتُبُ بلغة أصحاب « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، ولكنى أكتب بلسان أمّتى التى أنا منها ، متّبعًا لعلمائها مسترشداً بهَدْيهم . وهذا حسبي وحسب القارىء ، لأن عبارتى فى المقدّمة مقيّدةٌ دالّة على هذه الصورة وحدها ، أى صورة الرواية عن الشيوخ ليس غيرُ ، لأنى قلت : « وعدتهم تسعة وسبعون شيخًا روى عنهم ابن سلاّم فى

كتاب الطبقات » . أمّا « التوسع فى الشيخيّة » فهو كلامٌ لا أعرفهُ ، ولا أتوسَّع ، ولا يحزنون ، كما يقولون .

ثم عاب علىَّ الدكتور على جواد أيضًا عيبًا فقال : « ويُثْبِتُ بين مؤلفات محمد بن سلام كتاب « غريب القرآن » ، معتمداً على ياقوت فى ذلك ، وليس « غريب القرآن » لأبى عبد الله محمد بن سلام ، وإنما هو لأبى عبيد القاسم ابن سلام . وكان الخطأ قديم ، نبه عليه القدماء » ، أو كما قال .

فلو أنا قرأت « وكان » الفعلَ الناسخ كانت العبارة خطأً فى العربية = وإن أنا قرأتها « وكأنَّ » الحرفَ الناسخ ، كان كلاماً بلا معنًى ، يبرأ أوله من آخره ، أو آخره من أوله . ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن أجزمَ بأنَّ ياقوتًا قد وَهِمَ ، بمثل هذه القوة التى أنكر عليه بها من أنكر ، وليس بعيداً أن يكونَ لابن سلامٍ كتاب صغيرٌ فى « غريب القرآن » اطلع عليه ياقوت أو غيره ، ولم يصل إلينا بعدُ ، كسائر ما لم يصل إلينا من كتب المؤلفين . ولمجرّد الاستمتاع بمؤاخذة الدكتور على كما استمتع بمؤاخذتى ، آخذُه . أنه لم يبيّن لنا من هم هؤلاء « القدماء » الذين نبَّهوا على خطأ ياقوت ؟ وهذا السؤال حق « المنهج العلمى » لا حقى أنا .

* * *

وفجأةً ، وَبَغْتَةً ، وعلى غِرَّة ، وبلا إنذارٍ سابق ، وبلا فاصلٍ مُريح ، ومباشرةً ، يأتى الدكتور على جواد الطاهر ، مجلباً علىَّ بخَيْلِه ورَجْلِه ليقول : « وقد كان الأستاذ (يعنينى أنا) حادًّا مع يوسف هَلْ ، مستهيناً به لدرجة أنه وصفه بالمسكين . ويوسف هَلْ صاحب فضل وسابقة ، فهو جديرٌ بالذكر والشكر » .

مطلوبٌ منّى أن أُلبِس يوسف هَِلْ سرابيل الثناء والتمجيد والحمد ، لأنه سبق فنشر الطبعة الأولى لكتاب محمد بن سلام الجمحى ، والذى لا شكّ فيه عندى أن الرجل مشكورٌ كلّ الشكر لما فعل ، ومذكورٌ بالخير لفضله وسابقته ، ولكن ما فائدةُ هذا هنا ؟ أترانى ذممته وأنكرت فضله لأنه نشر الكتاب ؟ أم لأن هذا الأعجمىّ كتب مقدمة للطبقات أظهر فيها ما يضمرُ ، وأفرغَ سُمّه وضِغْنَهُ فى بضع كلمات ذكرتُها ، فى المقدمة ، لا يريدُ بها إلا هجاء « الكتب العربية » والحمل عليها بتخابيطه وجهالته . وهو عندى بلا شك مسكين وفوق المسكين ، لأنه تعرّض لما لا يُحسِنُ ، وادّعى دعوى ليس لها برهانٌ البتة . هذا كُلُّ ما فى الأمر .

وإذا كان الدكتور على جواد يريدُ أن يعرف ، فأنا لا أضنّ عليه بالمعرفة . عمل يوسف هَِلْ فى كتاب الطبقات ، هو كعمل سائر المستشرقين المساكين ومن تابعهم على «المنهج العلمى » و « علم التحقيق » من أهل جلدتنا ولساننا . وأقول : لو كان عندنا « صاحب مطبعة » قد تعلّم وشدا من العلوم شيئًا يسيرًا ، فأخذ نُسخًا مخطوطةً من كتاب ، وقابل بعضها ببعضٍ ، لاستطاع أن يُخْرِجَ لنا الكتاب على أتمّ صورة تطابق أصول «المنهج العلمى» وفصول « علم التحقيق » . لا ، بل أزيدُ ، فإن صاحب المطبعة مستطيعٌ أن يتفوّق عليهم فى إخراج الكتاب على صورة أدقّ وأصحّ وأتقن وأسلم من كل مافعله المستشرقون ، بلا استثناء أحد .

وإذا كنتُ قد أسأتُ كما يرى الدكتور على جوادٍ ، فإنى ، كما قال جرير ، حيث قيل له : إلَى كَمْ تهجو الناسَ ؟ فقال جرير : إنى لا أبتدى ،

ولكني أعتدى » ، يعني لا أبتدى بالهجاء ، بل أجازى العدوان بالانتصاف بالحق من المعتدى ، وهذا هو معنى قول الفِنْد الزِّمَّانيِّ :

فلما صَرَّحَ الشَّرُّ فأمْسَى وَهْوَ عُرْيَانْ
ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ ، دِنَّاهُم كما دَانُوا

وقبل كُلِّ شيء ، فأنا لم أبلغ يومًا ما من السَّذاجة والغفلة وطيب النفس ، مبلغًا يحملني على أن أعتقد ، مغروراً بما أعتقد ، أنَّ فتًى أعجميًا ، غريبَ الوجه واليد واللّسانِ عن العربية ، يدخُل في العشرين أو الخامسة والعشرين من عمره ، قسم « اللغات الشرقية » في جامعةٍ من جامعات الأعاجم ، فيبتدىء تعلم ألف ، باء ، تاء ، ثاء ، أو أبجد هَوَّز ، في العربية ، ويتلقَّى العربية نَحوَها وصرفها وبلاغتها وشعرها وسائر آدابها وتواريخها ، عن أعجميٍّ مثله ، وبلسانٍ غير عربيّ ، ثم يستمعُ إلى محاضِرٍ في آداب العرب أو أشعارها أو تاريخها أو دينها أو سياستها بلسان غير عربيّ ، ويقضي في ذلك بضع سنوات قلائل ، ثم يتخرَّج لنا مستشرقًا (في اللسان العربي والتاريخ العربي والدين العربيّ) ، ندين له نحنُ العربَ بالطاعة = ولم أبلغ من السذاجة أن أعتقد أن هذا ممكن ، وإن كنتُ أعلمُ علمَ اليقين أنّ كثيراً من أهل جلدتنا اليوم قد دانُوا بذلك ، وجعلوا الأمر ممكنًا كل الإمكانِ !

بل أقول أيضاً ، أن لو نشأ ناشىء الفتيان منّا على حُبّ عربيته ، وعلى توقير تاريخه ، وعلى الالتزام بمعرفة أمّته ، وعلى الشموخ بنفسه عن الدنايا المُذِلّة ، والخضوع المهين للسادة ، وعلى حُبّ الإتقان للعمل ، وكان ذلك نهجَ مدارسنا وجامعاتنا وصحافتنا وكتبتنا وبيوتنا منذ يولَدُ المولودُ فينا ، كما هو نهجُ كُلّ

بلدٍ أعجمى صار له السلطانُ علينا اليوم = لو كان ذلك ، لجاء هؤلاء المستشرقون جميعاً ، هالكُهم وحَيُّهم ، ليتعلَّموا على يد « صاحب المطبعة » منَّا ، ناهيك بالعالم منا والإمامِ . أرأيتَ قطُّ رجُلاً واحداً من غير الإنجليز أو الألمان مثلاً ، مهما بلغ من العلم والمعرفة ، كان مسموع الكلمة فى آداب اللغة الإنجليزية ، وخصائص لغتها ، وفى تاريخ الأمة الإنجليزية ، وفى حياة المجتمع الإنجليزى ، يدين لَهُ علماء الإنجليز بالطاعة والتسليم ؟ ما علينا ! سأعود الآن إلى تفسير ما قلتُه آنفًا من أنّى لا أبتدى ولكنى أعتدى . وسأضرب مثلاً واحداً ، من أمثلةٍ لا تعدُّ ، ولكنّ الهَوَى يفعَلُ بأصحابنا ما قال عروة بن أذينة فيما تفعلُ به صاحبته :

« غَطَّى هَوَاكِ ، وَمَا أُلْقِى ، عَلَى بَصَرِى »

* * *

كان فى الناس رجُلٌ فاضلٌ ، نشأ صغيراً بأرضِ الشام ، وشدا من العلم ما شدا ، وكان مجتهداً صبوراً ، ثُمَّ كتب الله له أن يشتغل بطالب الرزق ، فطلبَهُ فى تجارة الكتب ، فظل يطبع إلى آخر حياتِه كُتُبًا لم تنْشر من قبل ، وهى من ذخائر الكتب العربية ، استفادَ منها كلُّ طالب علم ، فى أرض اللسان العربى أو فى غير أرضه ، وأسدَى إلى كلّ عالم معروفًا لا يُنْسى . وفى صدر شبابه ، وهو فى نحو الخامسة والعشرين أو أقَلّ ، وذلك فى سنة ١٣٤٩ من الهجرة ، طبع كتاباً نادرًا ، على ضيق ذات يده ، نشره فى دمشق ، عن نسخة بخط الحافظ المؤرخ « محمد بن طولون » ، وعن نسخة أخرى منقولة من نسخة ابن فهد ، تلميذ المؤلف ، وراجعه بعد الطبع الشيخ محمد راغب الطباخ على

مخطوطة فى « المكتبة الأحمدية » . وهذا الكتابُ هو « الإعلان والتوبيخ ، لمن ذَمّ التوريخ » (أى التاريخ) . وهو كتابٌ من أحسن الكتب : قال فيه أحمد تيمور رحمه الله : « يعتبر هذا الكتاب تاريخاً للتاريخ فى الإسلام » .
والكتابُ الذى نشره القدسىُّ ، خالٍ من التعليقات ، ومن فروق النسخ .
والأصل الذى طبع عنه مكتوب بيد « الفقير عبدالوهاب بن محيي الدين السلطى نسبة ، الدمشقى وطناً ومولداً » ، وكتبها فى شهر جمادى الأولى سنة ١١١٥ هـ ، وهى منقولة عن نسخة محفوظة برواق الأتراك بالأزهر ، وكتبها تلميذ السخاوى : « عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد المكى » فى سنة ٩٠٠ هـ ، وروجعت المطبوعة عليها .

ثمّ جاء شيخ المستشرقين فى التاريخ ، الأعجمىُّ « فرانز روزنتال » المسكين ، وهو مولودٌ سنة ١٩١٤ م ونال الدكتوراه سنة ١٩٣٥ ، وظل « يَسْتَشرِق » (هكذا جرى اللفظ !) بعد ذلك نحو سبع عشرة سنة ، إلى أن نشر فى نحو سنة ١٩٥٢ ، أو بعدها فيما أذكر ، كتاباً بالإنجليزية ترجمة عنوانه : « علم التاريخ عند المسلمين » ، وضمّنه (فى ترجمته العربية) إعادة نشر « الإعلان بالتوبيخ ، لمن ذمّ التاريخ » الذى نشرهُ القدسى سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) ، فقال هذا الأعجمىُّ فى مقدمته التى كتبها : « لقد نُشِر النصّ العربى فى دمشق ١٣٤٩ / ١٩٣٠ - ١ ، وهذه الطبعة رديئة جدًّا » . ثم ظل يتكلّم مستشرقاً (منصوبٌ على الحال) ، عن المخطوطات التى نشر عنها حسام القدسى نسخته ، ثم وصفها بعد ذلك مرة أخرى فقال : إن نسخة ليدن التى عنده ، والتى نشر عنها نسخته : « لا يُظهر نصُّها اختلافًا حقيقياً عن

النص المطبوع ، إلا فى بعض الأغلاط ، وكثرة المحذوفات. أما الحالات القليلة التى تظهر فيها مخطوطة ليدن أن قراءتها أحسن ، فهى عادة فى المواضع التى حدث فيها خطأ مطبعى فى المطبوعة » ، وكان الله يحب المحسنين ، وأستعفيك من الركاكة .

إذن فما معنى أن « المطبوعة التى نُشرت ، رديئةٌ جدًّا » ! معناهُ أوّلًا : أنه من قلة استشراقه وأعجميته ، أطلَّ على الحضيض الذى كان فيه مخلوقٌ لا اسم لهُ ، ومعه كتابٌ أساء فى نشره إساءةً بالغة . ومعناه ثانياً : أنه يستنكفُ أن يعطى لهذا المخلوق « حسام الدين القدسى » حقّه من الفضل والسابقة ، والذى هو جدير بالذكر والشكر ، على حدّ قول الدكتور على جواد . ومع ذلك فأنا لم أخْفِ اسم يوسف هَلْ . ولم أبنِ الأفعال للمجهول ، وأيضًا لم أتعرّض لعمله فى الكتاب بالذم أو القدح ، مع أنى كنت مستطيعاً أن أفعل ، لأن يوسف هَلْ بلا شكٍ لا يُحْسِنُ يقرأ العربية ، هذا على الأقلّ .

ومع ذلك أيضاً فأنا سأفتح الآن نسخة « فرانز روزنتال » الأعجمى المسكين ، لأضرب لك مثلاً على ما أدع للقارىء تسميته ، وآخذ منها نصاً ، وما يقابلُه فى نسخة حسام الدين القدسى . فى نسخة حسام رحمه الله ما يأتى : [ص : ٨ ، ٩] :

« ولمّا خطّأ المِزّىُّ نقلَ الحافظ عبد الغنى فى الكمال : أن جابر بن نوح الحِمّانى مات سنة ثلاث ومئتين وقال : بل ثلاث وثمانين ومئة ، ردّهُ شيخُنا وقال : إنه من أعجب ما وقع للمزى فى كتابه من الخطأ ، وأيّدهُ بقول

الزهريّ وأحمد بن حنبل أحد من روى عن الحمانى أنّه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين . وكذلك من الرواة عنه أحمد بن بُدَيْل القاضى ومحمد بن طَرِيف البَجَلىّ ، وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كلّه يترجح قول صاحب الكمال » .

ثم هذا هو نفس النص فى نسخة فرانز روزنتال (علم التاريخ عند المسلمين (ص : ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، النسخة المترجمة) ، وسأضعها كما هى منشورة فى هذا الكتاب ، بأرقام تعليقاتها :

« ولما خطّأ المزى نقل الحافظ عبد الغنى فى « الكمال » أن جابر بن نوح الحمّانىّ مات سنة ثلاث ومئتين (٨١٨ — ٩ م) [٢٠] وقال بل سنة ثلاث وثمانين (٧٩٩ — ٨٠٠ م) ردّه شيخنا وقال : إنه من أعجب ماوقع للمزىّ فى كتابه من الخطأ ، وأيده بقول الزهريّ . [٢١]

« عن أحمد بن حنبل[٢٢] أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين (٨٠٢ م) ، وكذلك من الرواة عند أحمد بن بُدَيل القاضى [٢٣] ومحمد بن طريف البجلى [٢٤] وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال » . انتهى .

فلننظر ماذا فعل هذا الأعجمى صاحب « المنهج العلمى» و« علم التحقيق » اللذين تلوكهما ألسنة المسبّحين باسم الاستشراق . فى التعليق : (٢٠) ترجم لعبد الغنى ، وذكر كلامًا لا أدرى أهو منه أو من سوء الترجمة (٨) أسطر . وفى التعليق (٢١) قال : « هذا نصُّ مخطوطة ليدن ، ولاَ أعلم أى زهرى مقصود هنا ! ولعل الاسم غير صحيح . ثم فى التعليق (٢٢) أحمد بن محمد بن

حنبل (١٦٤ – ٢٤١هـ/٧٨٠ – ٨٥٥ م) (انظر بروكلمان ج ١ص ١٨١ – ٣). ومن الطبيعى أنه كان بإمكان ابن حنبل الدراسة مع جابر فى بغداد فى زمن مبكر ، كما يقال إنه تتلمذ على إبراهيم بن سعد الزهرى الذى توفى سنة ١٨٣ – ١٨٥هـ (انظر تاريخ بغداد ٦ ص ٦٨ – ٩) » . انتهى ، وهذا بالطبع كلامٌ فارغ لامعنى له وهوأقربُ إلى التهويش بالألفاظ . ثم قال فى رقم (٢٣) : « توفّى سنة ٢٥٨ هـ / ٨٧١ – ٢ م (ابن حجر التهذيب ج ١ ص ١٧ فيما بعد) ثم قال فى التعليق (٢٥) مانصه : « كلّ هـذه الانتقادات موجودة معا فى هامشٍ كتبهُ ناسخ مخطوطة القاهرة للمزى (ص ٢٠٧ هامش ٤) الذى عاش فى دمشق سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤١ م » . عظيم والله !

وليعذرنى القارىء فى إثباتى هذه الركاكة بقلمى فى هذه الصفحات ، فإنى أردت أن أثبت صورة التعليقات المستشرقة علينا (أى المتعالية علينا بالاستشراف ، وبالمنهج العلمى ، وبعلم التحقيق) . وينبغى أن أقول : إنى راجعتُ مطبوعة حسام القدسى ، على مطبوعة الأعجمى روزنتال ، فإذا النصٌّ واحد ومتطابق ، ومطابق للمخطوطة فى بياضاتها وحذوفهـا ، وأن طبعة حسام القدسىّ تفضُل طبعة روزنتال بشيئين: أولًا ، أنها خاليةٌ من التبجح بالتعليقات الكثيرة التى لامعنى لها فى أكثر الأحيان = الثانى أن القدسىّ أشدُّ أمانة وصدقًا وتواضعًا من هذه « الاستشراقية » العجماء . وبيان ذلك :

= أنّ القدسىّ ترك النصّ على حاله ، فهمه أو لم يفهمه = أما روزنتال ، فإنّه قسم النص قسمين : بدأ القسم الأول بقوله : « ولما خطأ المزىّ . . . » ثم وقف عند قوله « الزهرىّ » . ثم بدأ سطراً جديدًا بدأه بقوله : « عن

أحمد بن حنبل . . . » ، كأن الكلام الذى بعده كلام أحمد ! ! (عجائب ، ولكن لمن يستطيع أن يتعجّب غير مطأطىء النفس لسادته) ، وهذا يدلّ على أنه لم يفهم النصّ البتة . ولكنه لم يقتصر على هذا ، بل غير النصّ تغييرًا مفسدًا له كلّ الإفساد ، لأن نص الكلام ، كما هو فى نسخة القدسى هكذا متتابعاً :

« وأيده بقول الزهرى ، وأحمد بن حنبل ، أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين » نغير « وأحمد بن حنبل » إلى « عن أحمد ابن حنبل . . . » دون أن يشير إلى هذا الاجتهاد الاستشراقى (أى المتعالى المتغطرس) . والذى عند القدسى هو نصّ المخطوطة ، ولكن صوابه سهلٌ جدًّا ، وهو حذف الواو من « وأحمد . . . » وحذف « أنه » فيكون السياق هكذا :

« وأيده بقول الزهرى : أحمد بن حنبل أحدُ من روى عن الحمانى ، ولم يرحل (يعنى أحمد) إلا بعد سنة ست وثمانين . . . »

ومع ذلك فلا يزال فى هذا النص خطأ آخر . ولو كان شيخ المؤرخين المستشرقين هذا يعرف قليلاً من أمر صاحب الكتاب ، وهو السخاوىّ ، لانتبه إلى قوله : « ردّه شيخُنا » ، وكان التعليق على هذه الكلمة أولى من التكثُّر الفارغ الذى كتبه فى الهوامش . فقول السخاوى « شيخنا » معروف عند كلٍّ من قرأ كتاباً للسخاوىّ ، أنه يعنى « الحافظ ابن حجر » . وإذا عرف ذلك ، كان أوّل مايخطر بالبالِ أن يعرفَ أين قال ابن حجر هذا القول ؟ أليس كذلك ؟ ومعروف أيضاً لعامة المشتغلين بعلم العرب = سوى المستشرقين المساكين = أنّ ابن حجر هذّب « تهذيب الكمال » .

و « الكمال » هو كتاب عبد الغنى الحافظ ، و « تهذيب الكمال » هو كتاب المزى ، وكلاهما مذكورٌ فى النص ، وابن حجر لذلك سمى كتابه « تهذيب التهذيب » . فلو كان « المنهج العلمىّ » أو « علم التحقيق » ينفعان أحدًا ، لنفعه هنا ، أى لنفع روزنتال ! ولكنه لم ينفعه ، لأن هؤلاء المستشرقين الضعفاء « صأصأوا قبل أن يفقحوا » (وقد مضى تفسير ذلك) ، وما تنطوى عليه أهواؤهم التى دفعتهم لاتخاذ « الاستشراق » سِرْبالاً مزركشًا ، تحجُبُ أعينهم عن أوائل المعرفة .

لو عرف هذا الأعجمى أن « شيخنا » فى قول السخاوى ، مُرَادٌ به ابن حجر ، لوضع يده من فوره على تهذيب التهذيب ، ولوجد النص قائمًا ينادى فى ترجمة « جابر بن نوح الحمانى » . ولا أقول إن هذا الأعجمى لايعرف كتاب ابن حجر « تهذيب التهذيب » ، فهو بلا شك يعرفه ، لأنه رجع إليه ، أو هكذا أوهمنا ، فى التعليق السالف برقم : (٢٣) ، مذكورًا بوضوح كافٍ . ولكن العلة فى الحقيقة ، هى أن الأهواء الكامنة المتسترة تحت « التعالم » تارة ، وتحت « التظاهر بالإنصاف » تارة أخرى ، هى من « الحِدَّة » والشراسة ، بحيث تجعل « العقل المستشرق » يمشى فى كُتُب لغة العرب ، بصفة أبى النجم التى وصف بها نفسه عندما يخرجُ من بيت صديقه « زيادٍ » ثملاً يترنّح :

أَخْرُجُ من عندِ زِيادٍ كالخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلاَىَ بخطٍّ مُخْتَلِفْ
كأنما تُكَتِّبانِ لامَ أَلِفْ

وهذا هو النص من تهذيب التهذيب لابن حجر ، وفيه التصويب الذى حيَّر الأعجمى فى لفظ « الزهرى » فى التعليق رقم (٢١) آنفًا .

« قال محمد بن عبد الله الحضرمى : مات [يعنى جابر بن نوح] سنة (٨٣) يعنى ومئة . وكان فيه ، يعنى الكمال ، سنة (٢٠٣) ، وهو خطأ . وأول الكلام منقول من لفظ المزى فى « تهذيب الكمال » قلت (يقول هذا الحافظ ابن حجر ، يعنى نفسه) : بل هو الصوابُ ، كذلك هو فى تاريخ الحضرمىّ ، فإنه قال : « وفى جمادى الأولى سنة (٢٠٣) ، يحيى بن آدم ، والوليد بن قاسم ، وأبو أحمد الزبيرى (يعنى أنهم ماتوا فى هذا الشهر) ، وفى جمادى الآخرة مات أبو داود الحَفْرىّ = إلى أن قال : وجابر بن نوح الحمانى » . وهذا الموضع من أعجب ماوقع للمزّى فى هذا الكتاب من الوهم (يعنى فى تهذيب الكمال) ، فجلّ من لا يَسْهُو . وقرأت بخطّ الذّهبىّ : لم يرحل أحمد بن حنبل إلا بَعْد سنة (٨٦) ، وأحمد بن بُدَيل ومحمد بن طريف ، لم يسمعا إلاّ بعد التسعين ، وبهذا كُلّه يترجح قول صاحب الكمال ، والله أعلم بالصواب » . والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية ، ولكن انظر التعليق الأغتم على مسألة « الحضرمى » فى كتاب الأعجمى السليط اللسان ! !

وهذا البلاء كُلّه كان فى صفحتين متقابلتين ، مُلْتثتا بهذه الغطرسة المتعالمة ، التى كان يكفى فى تصحيحها وردّها إلى الصواب ، سطران لا أكثر . ولكن أنّى للاستشراق أن يترك التعالم والتبجُّح والغطرسة ، وعلى البَيْعَة ، (المنهج العلمى) و (علم التحقيق) . ولكى يكون الأمر أشدّ وضوحًا ، قلبتُ الآن صفحة أخرى ، فوقعت فى يدى ص : ٧٢٤ من كتاب « علم التاريخ عند

المسلمين » ، ذكر فيها السخاوى أبيات شعر ، فيها إشارة إلى قول عمرو بن معديكرب :

« عَذِيرَكَ من خليلكَ من مُرَادِ »

فعلق على هذا الشطر ، دون أن يشير إلى البيت كاملاً ، وهل هذا صدره ، أو عجزه ، فقال مستشرقًا (منصوبًا على الحال) فى التعليق :

« هذا شطر مشهور من قصيدة لعمرو بن معديكرب الذى عاش فى القرن السابع الميلادى ... » ، وأفاده الله كما أفادنا بهذا التاريخ ، ثم ظلَّ «يستشرق» حتى كتب تسعة عشر (١٩) سطرًا فى تخريج هذا البيت من الكتب ! ! ! ولو كان السخاوى يعلم أنّ هذا الفعلَ سيُفْعَلُ بهذا الشطر ، لا أقول : لحذف هذا الشطر ، بل أقول : لَمَا ألَّف الكتاب ضربةً واحدة ، والله المُغْنى عن هذه الغثاثة الجالبة للغَثَيان .

وعَسَى أن تقول أيضًا أنى كنت « حادًّا » مع البائس المسكين روزنتال ، مستهينًا به لدرجة أنى وصفته بالبائس المسكين . والقسم الثانى من هذا الكلام صحيح كُلَّ الصحة ، أما مسألة « حادًّا » ، فليس الأمر كذلك ، بل كنت « صريحًا مستقيمًا » ، لا ألتمس بُنَيَّات الطريق أروغ فيها بالتعريض والهمز واللمز والغمز وترميز الحواجب ، وبالطبع هذا خُلق أولئك لا خُلُقى ولا خُلُق أُمَّتِى إن شاء الله . وهذا البائس المسكين ، لو أنت قرأت كتابه « علم التاريخ عند المسلمين » لرأيته مسجورًا ضغنًا وخُبْثًا وجَهْلاً أيضًا ، وسائر ما وصفت هنا وفى غير هذا الموضع من أخلاق « الاستشراق » . وأنا أمنحهم ما عندى لهم واضحًا أمَّا هم ، فإنهمْ :

يُرَمِّلُون جَنِينَ الضِّغْنِ بينَهمُ ، والضِّغْنُ أَسْودُ أو في وَجْهِه كَلَفُ
إذا لَقِيناهُمُ نَمَّتْ عُيُونُهمُ ، والعَيْنُ تُخْبِرُ ما في القلْب ، أو تَصِفُ

وكَفَى ! فإنى لا أبتدى ، ولـكنّى أعتدِى ، ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ ما ٱعْتَدَى عَلَيْكُمْ واتَّقُوا اللهَ وَٱعْلَمُوا أنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِين﴾ .

* * *

« طبقات فحول الشعراء »

أظنُّ أنّى الآن قد فرغت من أهمّ ما فى مقالة « المورد » التى كتبها بخطه ، الدكتور على جواد الطاهر فى سنة ١٩٦٤ ، وأعاد نشرها سنة ١٩٨٠ ، بعد أن صدرت الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » فى سنة ١٩٧٤ . وأيضًا بعد أن اطلع هو على هذه الطبعة الثانية ، والأمر لله أوّلاً وأخيرًا . وأنا لم أتعرّض لشىء فى مقالة « المورد » ، إلاّ لمـا يخصُّ كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلاّم ، ومن وجهٍ واحد ليسَ غيرُ . أما سائر ما فى المقالة ، فإنى بحمد الله لم أنصبْ نفسى مصحِّحًا لأخطاء الكُتّاب ، ولا مقوِّمًا لأساليبهم .

ولـكن بقى من أمرِ كتاب الطبقات شىءٌ واحدٌ ، هو أمر تسمية الـكتاب . و «تسميةُ الـكتاب» هى النَّقْب الذى نَقَبَهُ صديقنا وأستاذنا السيد أحمد صقر (والنقبُ : الثقب فى الحائط) فتدسَّس مِنْه كُلُّ من أرادَ أن

يقول فى كتاب الطبقات قولًا يُذْكر به فى الناسِ ، مُتَبجْبِجاً فى فضاءٍ واسع .

قَدْ رَحَل الصَّيَّادُ عَنْكِ فابْشِرِى
ورُفِعَ الفخُّ فماذا تَحْذَرِى
خَلا لكِ الجوُّ فبيضى واصْفِرى

ثم بدأت اللجاجَةُ الغزيرَة الوَقْع ، ثم لم يزلْ دَوِيُّها يزدادُ فى أقلام الكتاب حتى انتهى إلى الدكتور مصطفى مندور ، والدكتور منير سلطان ، ثم الدكتور على جواد الطاهر ، فهو الذى جَمَع كُلَّ ما قاله من سبقه وزيَّن به مقاله ، ثم نقل أسطارًا من مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات (الأولى من ص : ٣٤ ـ ٣٥) ، وهى فقرة حذفت من الطبعة الثانية كما سترى . ونعم ، كان الدكتور على جواد أميناً كلَّ الأمانة فيما نقل من مقدِّمتى ، وإن كان يعيبهُ سوء الاختصار أحياناً كثيرة . ولما فرغَ من اختصار ما نقله عن مقدمة الطبعة الأولى فى شأن الأسباب التى دعتنى لإثبات تسْمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » دون المشهور وهو « طبقات الشعراء » (سأعود إلى هذا الاختصار فيما بعد) قال :

« هذه أدلَّة الأستاذ المحقِّق ، وقد تبدو منطقيَّةً فى ظاهرها ، لأن كتاب طبقات الشعراء هو فى الحقيقة ـ وللأسباب التى ذكرها المحقق ـ كتاب طبقات فحول الشعراء . ولكن المسألة ليست مسألة منطقية ، وإن المنطق شىء والاسم الذى سمى المؤلف به كتابه وتداولته عليه العصور شىء آخر .

وليس لمحقّق ـ كائنًا من كان ـ أن يحكِّم منطقه في اسم الكتاب الذي يُوكل إليه » .

وهذه أيضًا مزيّةٌ أخرى للدكتور على جواد ، مزيّة الإنصاف ، مع مزية الأمانة ، وأرجو أن تكونا طبيعة في نفسه ، ولكن الذي يزعجني حتى لا أستقرّ على رأي هو ما كتبه هنا وفي غير هذا الموضع . فمن إنصافه اعترافه بأن كتاب طبقات الشعراء : « هو في طبقات فحول الشعراء » ، وأنا أوافقه كُلّ الموافقة على أن المسألة ليست مسألة منطقيّة بلا ريب في ذلك . ولكن هل من المستحسن أن يختم هذه الأمانة وهذا الإنصاف بقوله ، وبهذه « الحدة » ، ولا أقولُ بهذه الغضبة : « وليس لمحقق ، كائنًا من كان ، أن يحكّم منطقه في اسم الكتاب الذي يُوكَلُ إليه » .

ليس صحيحًا أن أحدًا « وَكل إليّ » تحقيق كتاب «طبقات فحول الشعراء». وأنا لا أرضى هذا لنفسي ، ولا أرضاه لأحد من أهل العلم . فلاحضرته «وكَلَ إليّ » تحقيق الكتاب ، ولا دارُ المعارف ولا أيّ هيئة علمية أو دولة أيضًا « تَكِلُ إليّ » تحقيق هذا الكتاب أو غيره ، بل العكسُ هو الصحيح ، هو أنّ أهل العلم هم الذين يكلون إلى دار المعارف وإلى غير دار المعارف ، طَبْعَ ما كتبوه أو حقّقوه ، والكلمات حافلةٌ بالغمز واللمز والتعريض ، والدليل على ذلك في (ص ٣٩) من المورد إذ ختم كلامه بقوله : « أجلْ ، إن اسم كتاب محمد بن سلام هو « طبقات الشعراء » ، وليس « طبقات فحول الشعراء ، ولا بُدّ من أن يعود الأستاذ شاكر ، وتعود دار المعارف التي تولت نشر الكتاب ، إلى الاسم الأول عند الطبعة الثانية ، رجوعًا إلى الحق ،

ودفعاً للبلبلة » ، وهذه الإشارة إلى « دار المعارف » واضحة بيّنة ، لأنّهَا ، كما يظنّ الأستاذ ، تأجُرُنى على طبع الكتاب ، وأن من حقها أن تتحكّم بهذا الأجْر ، فى عملى فى الكتاب الذى وكلتْ إلىّ تحقيقه ! ياسيدى ! أنا لا أعملُ عملى لهذه الدار أو لغيرها . .

ولم أبتذلْ فى خدمة العلْم مُهْجَتى
لأخْدُمَ من لاقيتُ ، لكن لأُخْدَمَا
أأشْقَى به غَرْساً ، وأجنيه حنظلاً
إذاً ، فاتّباعُ الجهْل قد كانأحزَمَا
ولو أنَّ أهلَ العلمِ صانُوه صانَهم ،
ولو عَظَّمُوه فى النفُوسِ لعَظَّمَا
ولكنْ أهانوهُ فهانُوا ، وَدَنَّسوا
مُحَيَّاه بالأطماعِ حتى تجهَّمَا

ولكن ، وهذه هى الحقيقة : أهانوه ، فهانُوا !! وأنا لم أرْضَ لنفسى قطُّ الهوان ! ولو رضيَهُ الدكتور على لنفسه ، لم أرضهُ أنا له . ليس هذا كلاماً حسناً ، بل هو خارجُ حدود الموضوع الذى يكتب فيه . ورحم الله القاضى الفاضل على بن عبد العزيز الجرجانى ، صاحبَ هذا الشعر .

ومع أن الدكتور على جواد ، قد أبدى فيما سلف أمانة وإنصافاً ، فإنه لم يَتِمّ على هذه الأمانة ولا هذا الإنصاف . وذلك أنه عندما فرغَ من اختصار الأسباب التى دعتنى إلى إثبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، جاء إلى الفقرة الأخيرة فمزّقها شرَّ مُمزَّق ، فإنه عندما جاء إلى السبب الأخير فَعَل فيه فعلاً شائناً ، إذ نقل من الطبعة الأولى ما نصُّه :

« وآخرُها ، (أى آخر الأسباب) أنى رأيتُ على نسختى التى نقلتُها بيدى هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » فلستُ أدرى بعد هذا الزمن

الطويل (ما بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٥١) أكانت الكلمة فى الأم العتيقة ، ثم نقلتُها كما هى ، أم ترانى كتبتُها من عندى ؟ وأنا أرجّح الأوّل ، لأنى كنت صغيراً يومئذ ، لم أتجاوز السابعة عشرة من عُمْرى » .

فحذفَ الأستاذ تمام الكلام متعمِّداً ، كما فعل فيما مضى ، وتمام الكلام هو :

« ولأنى كُنْتُ يومئذٍ فى أوّل الطلب ، وأجْهَلَ من أن أنظُرَ نظرًا صحيحاً فى مثل هذا الأمر الدقيق المحتاج إلى التمييز والبصر » .

وبالطبع ، فإن هذه الكلمات تدلّ على شيء أو على معنًى ، متصل بما قبلها وبما بعدها ، وإلا كانت فضولاً محضاً ، يستحقّ أن يحذفه الدكتور على جواد ، الذى أبدى الاتّصاف بالأمانة والإنصاف فيما سلف . وبعد هذا الحذف المخلّ ، أفاض بعض الإفاضة فيما ظنّ أنه يعين قارىء كلامه على التحوّل معه إلى الوجه الذى قصده ، ثم أنشأ يقول ، (بعد تصحيح الخطأ فى مجلة المورد) :

« أجل ، وكلّ ما فى الأمر أن مؤلّفاً اسمه محمد بن سلام ، سمى كتابه « طبقات الشعراء » رضينا أم أبينا ؛ وإذا لم نرضَ فكُلُّ ما علينا أن نبيّن وجهة نظرنا ، وليس من حقّنا أن نُغَيِّر فيه ، فنجعله «طبقات فحول الشعراء» ، أو أى شيء آخر مما يتبادرُ إلى الذهن اليومَ أو غداً ، فيقول القائل منا : « لم أتردّد فى جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإن كان هو الاسم القديم الذى تَسَمَّى به ابن سلام كتابه فذاكَ ، وإلاّ فإنّى أراه بعد ذلك كلِّه أولى بأن يكون اسماً للكتاب ، دون الاسم الذى عُرِف به ، وأستغفر

الله إن كنت قد أسأتُ » . وهذا الكلام الأخير الذى قال فيه « فيقول القائل منا » ، هو نصُّ كلامِى التابع لبقية الأسباب الداعية إلى إثبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، بعد أن حذف أوّل الكلام ، كأنه قولٌ جاء ابتداء منى . وهذا عملٌ سيّء غير حسن ، فإن أول الكلام هو : « فمن أجل ذلك ، لم أتردّد فى جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » .... » يُوهم به أنى فعلاً « غيرتُ اسم الكتاب » ، وهذا ليس بصحيح كما سترى ، وأنى أردتُ هذا التغيير للأسباب التى نقلها هو آنفا فى مقاله .

ثم أنشأ يقول بعد هذا الفعل السيء مباشرة ، معلقًا على نفسه ، أى على عمله ، لا علىَّ إن شاء الله :

« وأقلُّ ماتدلُّ عليه هذه الأسطر أن المحقق خرجَ عن دائرة عمله ، وأنه غير مطمئن إلى فعلِه ... » .

وبالطبع ، أنا لاأحب أن أكون ممن يحاسبُ الناس بألفاظهم التى تجرى على أسنة أقلامهم ، ولكنّى أجد لبعضها ، مثل « دائرة عمله » وقعًا كثيبًا نيئًا (أى غير مطبوخ كاللحم الذى لم يطبخ) فِجًّا (والفجُّ من كل شىء ، ما لم ينضَجْ ، كثمر الفاكهة ، يكون صلبًا غير نضيج) ، ولكن ما الحيلة ؟ والأمر كله قد صار كذلك ...

وَلاَ تُنْبِتُ الْمَرْعَى سِبَاخُ عُرَاعِرٍ
وَلَوْ نُسِكَتْ بِالْمَاءِ سَبْعَةَ أَشْهُرِ

(و « السِّباخ » ، جمع سَبَخة ، وهى الأرض ذات الملح والنزّ ، ولا تكاد

تنبت إلا بعض الشجر و «عُراعِر» اسم ماءةٍ مِلْحة مُرّة ، وأرضها سَبَخة . و «نُسِكَتْ» غُسِلَتْ وطُهِّرت ليزول ملحها) .

* * *

وإذن ، فلا معنى للإطالة ، بعد هذا التوضيح ، وسأكشف القضية على وَجْهِها ، وإن كنت أتعجَّبُ كلَّ التعجُّب ، من كلِّ من دخَل من النقب الذى ثَقَبه صديقنا السيد أحمد صقر ، وتبحبح فى الفضاء الواسع ، ولكنه لم يزد على معنى ما قاله الأستاذ السيد أحمد صقر ثُفْروقاً . (و «الثُّفْرُوق» ، هو ما يلزق به القِمَع من الثمرة . يقول الشاعر : «قُرَادٌ كثُفْروقِ النواةِ ضئيل») ، أتعجَّب ، لأنَّ جميعهم أطبقوا على أن يقولوا إنى «غيَّرت اسم الكتاب» ، الذى قاله ، صديقنا السيد صقر : «كما كنت أوثر أن لا يُغَيِّر اسم الكتاب الذى عرف به فى أكثر الكتب والتراجم» [مجلة الكتاب : المجلد : ١٢ ، ص: ٣٨١] . ولم أرد يومئذٍ ، حين رددت عليه أن أشقَّ على أخى السيد صقر ، فقلت له فقط : «ولمّا أسرف ابن أخى فى الثناء والبيان ، كانت العاقبة أن فرّط فى الإبانة عن حجتى فى تسمية الكتاب : طبقات فحول الشعراء ، لا «طبقات الشعراء» .. » (مجلة الكتاب ، المجلد : ١٢ ، ص : ٥١٣) .

وإذا كان أخى السيد صقر ، قد زلّ زلّةً لا تغتفَرُ لمثله فى الفضل والعلم والمعرفة ، فليس معنى هذا أن كُلَّ مُدَّعٍ يَدَّعِى أنه يدرس «كتاب الطبقات» لابن سلام ، ينبغى أن يتابعَهُ متابعةَ دُريد بن الصمّة لعشيرته «غَزِيَّة» :

وَهَلْ أنَا إلاَّ مِنْ غَزِيَّة ؟ إن غَوَتْ غَوَيْتُ ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أرْشُدِ

وهذا الزلل هو أنه استعملَ لفظًا لم أقله ولم أستعمله ، وهو أنى « غيّرت » اسم الكتاب . ومعلومٌ أنى أكتب بلسان العرب من سَلَفى ، ولا أكتب بلسان المسكين يوسف هل ، أو المسكين فرانز روزنتال ، وأنى لو كنت « غيرت اسم كتاب الطبقات » لقلت ذلك بالعربية « غيّرتُ » ، ولكنى فى مقدمة الطبعة الأولى ، وفى مقدمة الطبعة الثانية ، التزمت بالتعبير الصحيح عن صفة فعلى هذا فى وضع اسم « كتاب طبقات فحول الشعراء » ، مكانَ « كتاب طبقات الشعراء » . وحضرات النقّاد الأفاضل ، لابُدَّ أن يكونوا يعرفون العربية ، فيما أظن ، ففى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ٣٤) قلت : « وذكر فى أكثر كتب التراجم باسم « طبقات الشعراء » فعدلتُ عنه إلى اسم « طبقات فحول الشعراء » ، لأسباب » ، وذكرت تلك الأسباب الأربعة ، ثم ختمت كلامى (ص : ٣٥) بقولى : « فمن أجل ذلك ، لم أتردد فى جَعْل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فقلت : « فى جَعْل » ولم أقل « فى تغيير » ، وبين المعنيين مسيرة شهر للرّاكب المُغِذّ .

وفى مقدمة الطبعة الثانية من ص : ٢١ إلى ص : ٢٧ ، لم أذكر إلاّ لفظ « عُدُولى عن تسمية الكتاب : طبقات الشعراء » ولم أذكر قطُّ لفظ « غيّرتُ » ، لأنى لو قلتُ ذلك فى المكانين ، لكان كلامًا يلعنُ أوّلَه آخرُه ، ثم لصرتُ عندئذ من طائفة المستشرقين المساكين ، أمشى ورجلاى « تسكتّبانِ فى الطّريق لامَ ألفْ » ، وقد مضى الرجز . وفى هذا الموطِن ، على نعته الذى سوف أنعته ، فرقٌ كبير جدًّا بين « غيرت اسم الكتاب »

وبين « عدلتُ عن هذا الاسم إلى ذاك » أو « جعلتُ اسم الكتاب : طبقات فحول الشعراء » .

وسأنعتُ القضيّة نعتا صحيحًا ، كما جاء فى مقدمة الطبعة الأولى ، ومقدمة الطبعة الثانية .

* * *

لمّا شرعتُ فى إعداد كتاب « طبقات فحول الشعراء » للطبع فى سنة ١٩٥١ ، لم يكن تحت يدى ، لا مخطوطة المدينة « م » التى طلبتُ من الجامعة العربية (قسم المخطوطات) تصويرها — ولا كانت تحت يدى « مخطوطتى » التى ذهبت إلى حيث لا أدرى . وكُلُّ ما كان تحت يدى هو طبعة يوسف هل ، وطبعة عجان الحديد ، بعد مراجعتهما على المخطوطتين الموجودتين بدار الكتب المصرية ، كتبت إحداهما سنة ١٣٠٣ من الهجرة نقلاً عن مخطوطة المدينة « م » ، والأخرى منقولة عنها (أى عن هذه المخطوطة) ، وكتبت سنة ١٣١٠ ﻫ . ثم كان عندى ما نقلته بخط يدى من « مخطوطتى » ، وهو نحو النصف منها ، وعلى هذا النصف مكتوبٌ بخطِّ يدى نقلاً عن مخطوطتى التى آلت أخيرا إلى مكتبة تشستربتى ، هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » ، وتم نقلى هذا فى سنة ١٩٢٥ ، وأنا فى حدود السابعة عشرة من عمرى ، وأنا فى إبّان طلب علم العربية . هل هذا واضح ؟ أظنّه عربيّة واضحة إن شاء الله .

وفى خلال عملى فى كتاب الطبقات لابن سلاّم ، سنة ١٩٥١ كانت لا تزالُ تحيّرنى هذه الكلمات التى كتبتُها على نسختى المنقولة من المخطوطة

مكتوبة بيدى فى سنة ١٩٢٥ ، وهذه الكلمات هى عنوان الكتاب : « طبقات فحول الشعراء » ، من أين جاءت ؟ وكيف كتبتها ؟ المخطوطة التى نقلتُ عنها ليست تحت يدى ، بل هى فى طوايا الغيب ، وأنا لا أعرف عن كتاب ابن سلام إلا كلَّ مايعرفه الخلْقُ من الناس ، وهو « طبقات الشعراء » لاغير . (وكان هذا العنوان مكتوبًا بالقلم الرصاص ، فلما ثارت المشكلة أعدْت على الكلمات بالحبرْ ، مخافة أن يَمْحُوَها الزمن ، ولا سيّما أنّ خطّى دقيق صَغِيرٌ) . ولم تفارقنى الحيرةُ طول عملى فى إعداد كتاب الطبقات للنَّشْر .

ومن البديهىّ ، إن شاء الله ، أن هذا العنوان الذى كتبته صغيرا ، وهو « طبقات فحول الشعراء » جزء لايتجزّأ من النصف الذى كتبته بخطّى من كلام ابن سلام فى الطبقات ، منذ فاتحته إلى أن كففت عن النقل . وإذا أنا شككتُ فى هذا العنوان ولم أظهرهُ للناس ، فقد كتمتُ جزءا من الكتاب الذى بين يدىّ . وإذا أنا أغفلتُه ونشرت ماعندى من نص « مخطوطتى » ، وكتبت مكانه « طبقات الشعراء » فقد خنتُ الأمانة ، كخيانتى لو أنا أغفلتُ شيئًا من نصّ كلام ابن سلام فى كتاب الطبقات المخطوط الذى عندى . وهذا أيضًا واضحٌ فيما أظنّ .

غاظتنى كلمة « فُحول » التى وقعت فى العنوان ، فهى غير مألوفة فيما أعرف ، ولم أجد نصًّا على تسمية الكتاب إلا : « كتاب الطبقات » لابن سلام ، أو « كتاب طبقات الشعراء » لابن سلام . ومع ذلك فالأمانة تقتضينى أن أنشر النص الذى عندى ، وهو نصف الكتاب ، كما هو

عندى ، كاملاً كما كتبته فى سنة ١٩٢٥ ، بما فى ذلك عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، كما هو عندى أيضاً ، وإن كنت لا أعرف له اسماً إلا مايعرفه الناس جميعاً ، بما فيهم الأساتذة الذين أنكروا على ما أنكروا فيما بعد . ولما عزمتُ على أداء الأمانة كما هى ، رأيتُ أن أمهِّد لذلك بما لاحظته أو وجدته ، وأنا أعمل فى كتاب الطبقات ، لكى يظهر للناس والأدباء والعلماء سبب عُدولى عن الاسم المشهور « طبقات الشعراء » إلى الاسم الذى ابتلانى الله به فوجدته مكتوباً على النسخة التى نقلتها عن « مخطوطتى » التى غابت عنِّى ، وهو « طبقات فحول الشعراء » . وهذا واضحٌ أيضاً فيما أظنّ . وبينت سبب عدولى الى ما ائْتُمِنْتُ على أدائه ، وذكرتُ ثلاثة أسباب أقدّم بها للسبب الرابع ، وهو هذا المكتوب على نسختى ، والذى لابُدّ أن أنشره كما وجدته ، فقلت فى أسباب العدول (باختصار ، من الأولى ص : ٣٤ ، ٣٥) :

الأول : أن اسم « طبقات الشعراء » لايطابق موضوع كتاب ابن سلام تمام المطابقة ، لأنه لم يستوف فيه ذكر قدر وافٍ من شعراء العربية ، بل ذكر منهم (١١٤) شاعراً لاغير ، والذى أغفله من ذكر كبار شعراء العربية أضعاف أضعاف ما ذكر = بيد أنّ هذا السبب كان غير كاف فى إخراجى من حيرتى فى شأن ماوجدته مكتوباً على نسختى التى كتبتها بيدى: « طبقات فحول الشعراء » . ثم انتبهتُ أيضاً إلى شىء آخر موجود فى النص الذى طبعه يوسف هل وعجان الحديد عن نسختى دار الكتب ، ولكنه كلامٌ عامىٌّ فاسدٌ ، كتبه كاتب جاهل غيَّر الأصل بجهله ، وقد ذكرته

فى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ١٩ ، ٢٠) وسيأتى مقابله فى السبب الثانى بعدُ .

الثانى : أنى رأيت ابن سلام نفسه قد أوجدَنا اللفظ المطابق لمعنى ما أراد فى كتابه (أعنى لفظ الفحول ، الذى حيَّرنى وجوده بخط يدى) ، إذ قال : « ففصَّلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام ، والمخضرمين الذين أدركوا الإسلام ، فنزلناهُمْ منازلهم . . . . فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألفنا من تشابه شعرُه منهم إلى نظرائه ، فوجدناهم عشر طبقات ، أربعةُ رهط كلُّ طبقة ، متكافئين معتدلين .. » [الطبعة الثانية : ٢٣ ، ٢٤]

فرأيت ابن سلام قد أوقفنى على لفظ « الفحول » من المشهورين . وهذا قاطع على أن كتابه يتضمَّن ذكر « الفحول » من الشعراء لا غير . وهذا يقوى السبب الأول ، ولكنّى لم أجد هذا السبب الثانى مع السبب الأوَّل ، كافيين فى إخراجى من حيرتى خروجاً سهلا . وظللت ألتمسُ باباً آخر ، حتى وقفت على ما يأتى :

الثالث : أنى رأيت أبا الفرج الأصفهانى فى كتاب الأغانى ، فى ترجمة سُوَيْد بن كُرَاع قال ما يأتى : « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة عنه : كان سويد بن كراعٍ شاعراً محكماً . . . » ، [الأغانى ١٢ : ٣٤٠ / دار الكتب] ، فأوقفنى على اسم « كتاب الطبقات » ، دون أن يقول « طبقات الشعراء » . ثم جاء فى ترجمة المخبَّل السعدىّ ، فذكر شيئا آخر إذ قال : « وذكر ابن سلاَّم فى الطبقة الخامسة من فحول الشعراء » [الأغانى ١٢ : ١٨٩ الدار] ، وهذا بطبيعة الحال يقابل ما سلف « كتاب

الطبقات » = ثم رأيته عاد يقول فى ترجمة عبيد بن الأبرص : « هو عبيد بن الأبرص . . . شاعرٌ فحلٌ فصيحٌ من شعراء الجاهلية ، وجعله ابن سلام فى الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية ، وقرن به طرَفة ، وعَلْقمة بن عَبَدَة ، وعدىّ ابن زيد » (٢٢ : ٨١ / الهيئة) ، فأوجدنا اللفظ مرة أخرى مقابل « كتاب الطبقات » .

« وهذان نصّان واضحا الدلالة على أن « كتاب الطبقات » ، الذى ذكره أبو الفرج مُبْهَمًا فى النص الأوّل ، هو فى شأن «فحول الشعراء » خاصة . وإذا لم يكن هذا الأمر واضحًا عند أبى الفرج من تسمية الكتاب كما رواه عن أبى خليفة ، ومن موضوع الكتاب كما ذكره ابن سلام فى مقدمة كتابه ، لم يكن لإصراره على ذكر لفظ « فحول » فى الموضعين معنى يستفاد » (هكذا قلت فى مقدمة الطبعة الثانية ص : ٢٦ أيضاً) .

ومع ذلك ، فهذه الأسباب الثلاثة بمفردها لا تصنَعُ شيئًا ، لأن المسألة ، كما قال الدكتور على جواد الطاهر « ليست مسألة منطقية ، والمنطق شىء ، والاسم الذى سمّى به المؤلف كتابه ، شىء آخر » ، وأيضاً كما قال صادقًا ومصيبًا : « إذا لم نرض (بتسمية المؤلّف) ، فكلُّ ما علينا أن نبيِّن وجهة نظرنا ، وليس من حقنا أن نغير الاسم الذى سماه به المؤلف» . هذا حقٌّ كلّه لا ينازع فيه إلا متعنِّتٌ .

ولكن هل المسألة أنّى ذكرت هذه الأسباب الثلاثة لكى ، « أغيِّر » عنوان الكتاب من « طبقات الشعراء » إلى « طبقات فحول الشعراء » ، وأنى جئتُ بها مسوِّغًا لما أريده أنا من « تغيير » اسم الكتاب لكى يطابق

اسمه موضوعه أو محتواه ؟ من العجيب الذى لا ينقضى منه العَجَبَ ، أنه منذ أحدث الأستاذ السيد صقر هذا « النقب » فى الحائط ، لم يسألْ أحدٌ من النقاد نفسَهُ هذا السؤال ، مع أنّ الداعِيَ إليه دانٍ منه على طَرَف الثُّمام ، كما يقولون .

وذلك أن السبب الرابع ، قد جَمَل هذه الأسباب الثلاثة الماضية محدّدةً كُلّ التحديد ، والألفاظ العربية التى استعملتها قبل ذكر هذه الأسباب الثلاثة ، وبعد السبب الرابع ، توجب على كلّ من يفهم العربية ، التى يقال إنها : « تعلم العقل » ، أن يسأل نفسه هذا السؤال . ولكنها غرائب هذا الزمان الذى نعيش فيه ، والذى يتحكم فى سَلْبِ العقل أهم قُواه ، وبذلك تَبطُل خاصة العربية التى كانت « تعلّم الناس العَقْل » . وأنا أعيد هُنَا نقل السبب الرابع الأخير ، كما جاء فى مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات (ص : ٣٥) ، قلت :

وآخرها (أى آخر الأسباب الداعية للعدول عن المشهور : « طبقات الشعراء » إلى ما وجدته مكتوبا على ما كتبته بخطى من « مخطوطتى » التى أردت نشرها فى سنة ١٩٥١ ، والتى كنت كتبتها فى سنة ١٩٢٥ ، ثم ضاعت المخطوطة ، ولم يبق إلا ما نقلته منها) .

« وآخرها : أنى رأيتُ على نُسْختى التى نقلتُها بيدى هذا العنوان : طبقات فحول الشعراء » ، فلستُ أدرى بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة فى الأم العتيقة (أى التى ضاعت وغابت عنى) ثم نقلتُها كما هى ، أم ترانى كتبتُها من عندى ؟ وأنا أرجّح الأوّل ، لأنى كنت يومئذٍ صغيرًا

لم أتجاوز السابعة عشرة من عمري ، ولأني كنت يومئذٍ في أول الطلب ، وَأجْهَلَ من أن أنْظر نظَراً صحيحاً في مثل هذا الأمر الدقيق ، المحتاج إلى التمييز والبصر .

« فمن أجل هذا ، لم أتردّد في جعل اسم الكتاب : « طبقات فحول الشعراء » (أى كما هو مكتوب فيما نقلته قديماً بيدى) ، فإن كان هو الاسم القديم الذى سمّى به ابن سلاّم كتابه ، فذاك = وإلاّ فإنى أراهُ بعد ذلك كلّه أولى بأن يكون اسما للكتاب ، دون الاسم الذى عرِفَ به ، وأستغفر الله إن كنت أسأت » ! [مقدمة الطبعة **الأولى** ص : ٣٥] .

* * *

وهذا كلامٌ بالعربية ، لا بلغة يوسف هل ، وفرانز روزنتال . وإذا كان قولى : « فلستُ أدرى بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة فى الأمّ العتيقة ثم نقلتُها كما هى ، أم ترانى كتبتها من عندى ؟ » يُوهِم بعض من لا يحسنُ فهم الكلام أنّى متشكّك = فقد أخطأ ، بل هو استفهامٌ أشبه بالإثبات ونفى الشّكّ ، وخيرٌ للأساتذة الذين توهموا ذلك أن يراجعوا أستاذاً عارفاً بعلم البلاغة (وهو علم تحليل التراكيب ودلالاتها) ، إن كان بقى أحدٌ فى محيطهم يستحقّ أن يوصف بأنه عارفٌ بعلم البلاغة .

أصبحت القضيّة الآن ظاهرةً فيما أرجو : فى سنة ١٩٢٥ نسختُ جزءاً من مخطوطة قديمة فيها كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام ، وبعد خمس وعشرين سنة أو أكثر ، عدت إلى هذه الأوراق (سنة ١٩٥١) ، وعزمت

على نشرها ، وإذا فى رأس هذا المنسوخ لفظ « طبقات فحول الشعراء » فهل أستحلّ لنفسى ، أو هل يستحلّ لى حضرات النقاد الأفاضل أن أنشر هذا الذى نسختُه كلّه على الناس ، وأستبعد لفظ « طبقات فحول الشعراء » ، وهو بلا شك عنوان الكتاب ، لا لسبب إلا لأن المعهود المألوف عند الناس وعندى أن اسم الكتاب « طبقات الشعراء » ؟ هذا هو السؤال : أكتُم العنوان المكتوب بخطّى ، وأبوح فقط بكلام ابن سلام المكتوب بخطى ، والذى يخالف مطبوعة هل ، ومطبوعة عجان الحديد ، ومخطوطتى دار الكتب مخالفةً بينة كلّ البيان ؟ أجبْ أيها الناعِى علىّ ، ثم انتقد ما شئت . أما المَجَانة فى النقد باستخدام لفظٍ يدلّ على معنى وعلى صورة غير التى صوّرتها هنا واضحةٌ ، وهو « غيرت » و « بدّلتُ » فهو مجرّد عبثٍ لاهينَ ، لا يبالون ما صنعوا ، ولا ما قالوا ، ولا ما قيل لَهُم .

وما الفرْقُ مثلا بين أن أجد فى نسخة المدينة « م » ومطبوعة هل وعجان الحديد ، ومخطوطتى دار الكتب هذا النص [الطبعة الثانية من الطبقات ص : ١٨٠] « وقال أبو ذؤيب :

وحتى يؤوب القارظان كلاهما ويُنْشَر فى القَتْلَى كُلَيْبٌ لِوَائِلِ

وهو رَجُلٌ واحد » .

ثم أجد فى المخطوطة التى كتبتها بيدى : « وهو رجل واحدٌ من عنزة ، ذهب أن يجتنى القرظ ، فلم يثبت أنه رجع » . أفأحذف هذه الزيادة فأكون أمينًا على ما ألف حضرات النقاد أن يقرأوه فى مطبوعة هل وعجان الحديد ومخطوطتى القاهرة ؟ أم أزيد الأمر تبسيطًا وتمثيلاً حتى يعرف ذوو الألسنة

النضناضة ، فرقَ ما بين أن « أغيِّر » عنوان كتاب من عند نفسى ، وبين أن أعدِلَ عن عنوان مشهور إلى عنوان رأيتُه عندى مكتوباً على النسخة التى نقلتها منذ خمس وعشرين سنة ، وأنا فى السابعة عشرة من عُمُرى ، لا أملك أن أفكر فى تغيير عنوان كتاب ! والحمد لله الذى ابتلانى بما عافاك منه أيها القارىء المستمتع بما تقرأ . ولكن يظهر أن الأمر لا ينتهى بهذه السهولة .

* * *

هذا الذى قلته آنفا ، إنما كانَ فى الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، وحين نشرتها ، وأنا لم أظفر بعد بنسخة المدينة « م » ، وأيضًا فى غيبة المخطوطة التى نقلت عنها ما نقلتُ من كتاب الطبقات . وكلٌّ ما قاله الدكتور على جواد الطاهر آنفًا ، منصبٌّ كلُّه على ما قلته فى مقدمة الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ . ولذلك فإن حضرته لم يقف عند هذا ، بل دخل مدخلاً آخر فى التدليل على . . . على ماذا ؟ على كذبى ، إن شاء الله .

قال الأستاذ الكريم بعدذلك فى العمود الأول من ص٣٩ ، من مجلة المورد:

« كما تَرَدُّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التى نسخها بيده ، اسم : « طبقات فحول الشعراء » بمثلها ، لأنَّنا وجدنا على النسخة المخطوطة التى تضمها مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » . وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاستربتى بدبلن بإرلندة . وإنه من المحتمل جدًّا ، أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان يعود لوقت متأخر عن النسخة الأصلية ، لأن هذا الاسم لو كان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كان داع للسؤال عن

اسم الكتاب ، ولكان الاسم أحد الأدلة التى استدلّ بها شاكر نفسُه على أن المخطوطة هى « كتاب الشعراء » . هذا نصّ كلامه ، وهذا الكلام قسمان :

القسم الأول : الذى فيه الحديث عن نسخة المدينة ، والتى عليها اسم « طبقات الشعراء » ، ووجود هذا الاسم على مخطوطة المدينة لايردّ شيئاً ولا يثبته ، لأن هذه النسخة معروف ابتداء أنها هى التى نُقلت عنها إحدى مخطوطتى دار الكتب ، وهى المحفوظة بدار الكتاب المصرية برقم : ٣٦ أدب ش ، وكُتبت سنة ١٣٠٣ من الهجرة ، والأخرى منقولة عنها وكتبت سنة ١٣١٠ ومحفوظة بدار الكتب برقم ٣٧ أدب ش . وعن هاتين طبع يوسف هل ، وسجان الحديد ، والاسم الذى عليها جميعًا هو ما أعرفه أنا وأنت وهو ، وكل من شدا الأدب : « طبقات الشعراء » . ولم أدّع أنا أن على هذه النسخ عنوان « طبقات فحول الشعراء » ، فاستخدام هذا حجة ، لَغْوٌ محضٌ ، لا يرد شيئا ولا يثبته .

والقسم الثانى : الذى أوله : « وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاستربتى . . . » إلى آخر الكلام الطويل ، كان يُغْنِي عنه أن يقول لى : « أنت كذابٌ ياسيدى ، هذه هى نسخة جاستربتى التى كانت عندك ، وعليها « طبقات الشعراء » فقط ، كما جاء فى دليل مكتبة جاستربتى التى بدبلن . ودبلن التى بإرلندة » ، وكان الله يحبُّ المحسنين .

أما قوله فى هذا اللغو الطويل : « إنّه من المحتمل جدًّا أن تكون

كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته ـ لو كان ـ (هكذا قال الدكتور) يعود الى وقت متأخّر عن النسخة الأصلية ». وعلى ركاكة العبارة وغموضها ، فالمعنى مفهوم ، أنّه يقول : لو صحّ أن لفظَ « طبقات فحول الشعراء » موجود على نسختى = وهو غير صحيح ، هذا معنى « لو كان » = فإنى كتبتُه فيما بعدُ ، لاوقت نقل مانسختُه . أظنُّ هذا هو قصده بقوله « النسخة الأصلية » ، وبلا شك لايعنى « المخطوطة » ، وإلا كانَ كلامًا مُخَلّيًا ، (المخلّى ، المطلق المرسل بلا قيد فهو يضطرب ، يقول الشاعر :

مَا لِى أرَاكَ مُخَلّيًا ؟ أينَ السَّلاَسِلُ والقُيودُ ؟
أغَلاَ الحديدُ بأرْضِكمُ ؟ أم لَيْسَ يَضْبِطُكَ الحديدُ ؟

وأصله من قولهم : خلّى عن الأسير ، أرسله من قيده وخلّى سبيله ، فهو اسم فاعل بمعنى المفعول ، كقوله الله تعالى : « عيشةٍ راضيةٍ » ، أى مرضيةٍ) .

ويزيد هذا المعنى وضوحًا ماجاء بعده مبدوءًا بلام التعليل : « لأن هذا الاسم لو كان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب . . . » ، وهذا أيضًا على ركاكته مفهومٌ ، والركاكةُ هنا فى المنطق واللفظ جميعًا . ولابُدَّ من القصة ، حتى يكون الكلام مفهومًا وغيرَ مفهومٍ أيضًا . قات فى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ٥ ، ٦) الطبعة الثانية (ص ٩ ، ١٠) مانصه :

« فى سنة ١٣٤٣ تقريبًا (سنة ١٩٢٥ ميلادية) عاد السيد أمين الخانجى

من رحلته فى العراق وغيره من بلاد العرب ، وقد جمع من نوادر المخطوطات شيئا لا يقدّر بثمن . وكان من بينها صناديق فيها أوراقٌ شتّى (دشت) . وذات يوم أقبلتُ عليه فى دكانه ، فإذا به يخرج لى ورقة حائلة اللون ، وسألنى : أتعرف هذه ؟ فما كدتُ أقرأ منها أسطراً حتى عرفت أنها من كتاب « طبقات الشعراء » لأبى عبد الله محمد بن سلام الجمحى ، وكنت حديث عَهْدٍ بقراءة الكتاب ، فاستُطير فرحًا بما عرف ، وقمنا معًا إلى هذه الصناديق المبعثرة الأوراق ، نفرزها ورقة ورقة ، يومًا بعد يوم ، حتى جمعنا من أوراق كتاب الطبقات قدراً عظيماً ، فلما فرغنا ، أمرنى (لأنه فى السن بمنزلة الوالد ، هذا لئلا يفهمها على نفس الطريقة) ، أمرنى رحمه الله أن آخذها فأرتبها وأنقلها ، مخافة عليها من مثل ما كانت فيه (أى من البعثرة) ، ومن عوادى البِلَى عليها ، إذْ كانت عتيقة الورق . وفعلتُ مقصّراً متراخيًا ، فلم أتمّ نقلها ، وبقيت بقيّةٌ من أوراق المخطوطة لم أنقلها . وطال الزمن ، فسألنى السيد أمين رحمه الله أن أردّ إليه الأمّ العتيقة ، قبل تمام نقلها ، فرددتها إليه ، ولم أخبره بما كان منى من التقصير والتراخى .

« ودارت بى الأيام ، وفارقت مصر فى سنة ١٣٤٧ هـ (سنة ١٩٢٨ م) ثم عدت إليها ، وقد فتر ما بينى وبين الكُتُب زمنًا طالَ وامتدّ . ثم لقيتُ أمينًا رحمه الله ، فأخذ يستحثّنى أن أعيد النظر فى كتاب الطبقات ، حتى أستطيع أن أعدّه للنشر . فتراخيتُ ما تراخيتُ ، وهو يظنّ أنى كنت فرغتُ من نقلها ، وأظنّ أنا أن النسخة لم تزل فى حوزته . ثم قضى أمينٌ نحبه فى يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ (٧ يوليه ١٩٣٩ م)

وقد جاوز السبعين من عمره ، غفر الله له ورحمه ، ولم يخبرنى أين استقرت الأمّ العتيقة . ولما سألتُ بعض ولده عنها ، لم أجد عند أحد منهم خبرًا عنها . ثم بدأت أبحث عنها فى مظانها من دور الكتب العامة والخاصة ، فلم أعثر عليها حيث ظننت ، وبقيت نُسْخَتى التى نقلتُها حبيسة فى خزانة كتبى هذا الدهر الطويل » ، أى إلى سنة ١٩٥١ . هذه هى القصة ، ولها تتمة تقرؤها فى مقدمة الطبعة الثانية من الطبقات ، حيث أذكر كيف اهتديت إليها ، وكيف استنقذتُ روحها من الغربة فى ديار الأعاجم ، فى مكتبة تشستربتى ، التى فى دبلن ، ودبلن التى فى إرلندة ! !

فقول الدكتور على : « لما كان لسؤال داع عن اسم الكتاب ... » ، هو الذى سلف فى كلامى وتحته خطٌّ أسودُ (ولو أطقت لجعلته خطًّا أحمر ، تحية للدكتور) . فهل يفهم أحدٌ من كلامى أن السؤال الذى سألنيه أمين الخانجى رحمه الله ، هو عن « اسم الكتاب » . أم هُوَ سؤالٌ سألنيه عن المكتوب فى ورقة واحدة مفردة حائلة اللون من كتاب عتيق ؟ ليت شعرى أأنا أكتب العربية مشوبة بلُغة الحُكْل التى لم يكن يفهمها إلا سليمان عليه السلام ، والتى يقول فيها وفيه محمد بن ذُؤيب الفُقَيْمىّ ، العُمانىّ الشاعر :

وَيَفْهَمُ قَوْلَ الحُكْلِ ، لَوْ أنَّ ذَرَّةً تُسَاوِدُ أُخْرَى لم يَفُتْهُ سِوَادُهَا

(« الحُكْل » ، العُجْم من الطير والبهائم) والناس أيضًا !) ، وما لا يُسْمع له صوتٌ كالذَّرّ والنمل . و « ساوَدهُ سِوَاداً » : سارَّهُ) .

وقلبُ كلامِى من سؤال عن ورقة يجهل أمين الخانجى رحمه الله ما فيها ،

إلى سؤال عن « اسم كتاب » ، مغالطة بَشِعة مستنكرة ، أليس كذلك ؟ مغالطة للطالب الذى سمعه من أستاذه ، وللقارىء الذى لا يظن فى الكاتب إلاّ الصِّدْق . أليس هذا بَشِعًا مُنكراً ؟

وإذا ضممتَ الكلام بعضه إلى بعض أتَى بما هو أعجب : « . . . لما كان داعٍ السؤال عن اسم الكتاب ، ولكان الاسم أحدَ الأدلة التى استدلَّ بها شاكر نفسه على أن المخطوطة هى كتاب طبقات الشعراء » . وأنا أقول صادقًا أنّى لم أفهم ماذا يريد الدكتور على جواد أن يقوله فى جَوْف هذه الركاكة . أى « اسم » هذا الذى كنت أستطيع أن أستدلَّ به ؟ يعنى : أن أستدلَّ به على موضوع « طبقات الشعراء » ، أو طبقات فحول الشعراء ؟ بالطبع ، لاَ ، لأن الكلام يخرجُ عندئذ من حدّ كلام العقلاء . هل يعنى : أن « الاسم » لو كان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كانت بأمين الخانجى حاجةٌ إلى أن يسألنى : أتعرف هذه ؟ والظنُّ ، لأنى نقدتُ اليقين ، أن هذا هو الذى يريدُه الدكتور على جواد .

ولكن يظهر أن الدكتور على يقرأ غير ما أكتب ، ثم يفهم غير ما يقرأ ، ثم يكتب غير ما يفهم : فإنه ، بيقينٍ ، لم يَصُغْ هذه الجمل ، إلاّ اعتمادًا على ماجاء فى مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات ، كما هو ظاهرٌ لكلّ ذى رِجْلَين ، إذ علم منها أنّ هناك سؤالاً كان من أمين الخانجى ، وجوابًا كان منّى . بيقين قرأ شيئًا ، وبيقينٍ فهم شيئًا آخر ، وبيقينٍ أيضًا كتبَ غير ماقرأ وما فهم ، فإنّ الورقة الواحدة الحائلة اللون من صندوق فيه أوراقٌ

دشتٌ مبعثرة ، انقلبت على سنّ قامه وهو يكتب ، إلى شيء ثالث هو : أن الخانجى عرَض علىّ نسخة مخطوطة مجلدة اشتراها وهو لايعلم أنها طبقات الشعراء لابن سلام ، وأنه حمل هذه النسخة المخطوطة المجلدة معه إلى القاهرة ، ثم سألنى عن هذه النسخة المخطوطة المجلدة فقال : أتعرف هـذه ؟ فأخذتها فقرأت العنوان وقلت له : هذه طبقات الشعراء لأبى عبد الله محمد بن سلام الجمحىّ ! ! وبالطبع هذا هذيانٌ محضٌ ، ولـكن ماحيلتى ؟

آه : . نسيتُ ، ينبغى أن أجرّبُ الفهم مرة ثانية ، هل يعنى : أن النسخة الأصلية التى كتبت فى أول القرن الرابع ، حين عرضها على الخانجى نقلتنى أنا وهو جميعاً إلى أوائل القرن الرابع من الهجرة ، فأخذتها ، فإذا هى بلا عنوان ، فتصفّحتها وقلت له : هذه « طبقات الشعراء » لابن سلام ، ثم أعدتها إليه ، وعدت أنا وهو إلى القرن الرابع عشر من الهجرة مرة أخرى ، ثم جاء كاتب خفىٌّ فـكتب العنوان ، وهو من أهل القرن الخامس أو السادس من الهجرة ، أى فى « وقت متأخر عن النسخة الأصلية ، كتب « طبقات فحول الشعراء » ، ثم اختفى وبقيت النسخة عندى ، فنقلت ما كتبه : « طبقات فحول الشعراء » فى نسختى التى نسختها بيدى . وكذلك يصبح مفهوما جداً قول الدكتور على : « وإنه من المحتمل جداً أن تـكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء »على نسخته = لو كان = يعودُ إلى وقتٍ متأخر عن النسخة الأصلية (أى المخطوطة العتيقة) ، لأنّ هذا الاسم (أى طبقات فحول الشعراء) لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ، لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الـكتاب // ولـكان

الاسم (أى طبقات فحول الشعراء) أحد الأدلة التى استدلّ به شاكر نفسه على أن المخطوطة هى كتاب « طبقات الشعراء » // ولكن هذا القسم الأخير يظلّ غير مفهوم البتة. لقوله « طبقات الشعراء » ولوقال « طبقات فحول الشعراء »، لكان مستقيماً عَلَى عِوَج، فيه يحتاج إلى تفسير ! ! وهو : أن أستدلّ به على أن اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » لا « طبقات الشعراء »، سبحان ربّى، أين ذهب بى عَقْلى !

إذن، حَتْمٌ علىّ أن أجرّب الفهم كرة أُخْرى، وبطريقة أخرى، ومن أول الفقرة كما نقلتها آنفاً (ص : ١٤٤، ١٤٥). وقد استخدم الكاتب لفظين : « المخطوطة » و « النسخة »، وينبغى أن يكون لفظ « المخطوطة » دالاً على المخطوطة العتيقة، ولفظ « النسخة » دالاً على مانقلته أنا بيدى، واحتفظت به بعد غياب المخطوطة. وهذا أمر لابدّ منه، وإذن فسياق الكلام هو هذا متتابعاً مقسّما إلى فقرات :

١ — قوله : « كما تردّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التى نسخها بيده اسم « طبقات فحول الشعراء » بمثلها، لأنا وجدنا على النسخة المخطوطة التى تضمها مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء »، وكذلك ذكرها بهذا الاسم دليل مكتبة تشستربتى بدبلن ».

فهذه الفقرة خلطت بين لفظ « المخطوطة »، و « النسخة » تارة قال « النسخة المخطوطة »، ويراد بها « المخطوطة » لاغير، وتارة أخرى قال « المخطوطة التى نسخها بيده »، وهذا يدلّ على أنه يريد « النسخة »، أى مانسخته أنا بيدى لنفسى. هذا شىء لاشك فيه، وإنما جعلها كذلك ركاكة التعبير وضعفه.

٢ — « وإنه من المحتمل جداً أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخرٍ عن النسخة الأصلية » .

وقوله : « على نسخته » واضح جداً أنه يريدُ ما كتبته بيدى لنفسى . أما قوله : « النسخة الأصلية » ، فيحتمل وجهين : أن يراد به « المخطوطة » ، كما قال أولًا « النسخة المخطوطة » ، ولو حملناها على هذا كان دخولاً صريحاً فى الهذيان ، كما مرَّ آنفاً . فلم يبق إلا أن يكون معناها هو « النسخة » التى كتبتها بيدى ، لنفسى . وإذنْ ، فلا معنى لقوله « الأصلية » ألبتة ، وينبغى حذفها ضربة واحدة ، فيكون سياق الكلام هكذا :

« وإنه من المتحمل أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر عن نسخته » . وهذا أيضاً هذيانٌ يجرى متخبّطاً ، مُخَلِّياً (وقد سبق تفسير : مخليا) . وبالطبع ينبغى أن يبرَّأ الدكتور على جواد من هذا على الأقل . ولا حيلة لنا فى إخراجه من هذا ، إلا بأن نقول : إن لفظ « عن النسخة الأصلية » لَغْوٌ محضٌ ينبغى إسقاطه حتى تستقيم العبارة ، وتصير هكذا . « وإنه من المحتمل أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقتٍ متأخر » ، ومعنى هذا كما قلت آنفاً : هو أنى كاذبٌ ، لأن ذلك مشكوكٌ فيه بقوله « لو كان » ، وأنه يظن على الأقل أنى زدتها فى وقت متأخر عن الوقت الذى نسختُ فيه ما نسختُ من المخطوطة . ويكون الكلام الآتى هو دليله وبرهانه على أنى كما وصف ، أى كذّابٌ .

٣ — « لأن هذا الاسم لو كان موجوداً على المخطوطة ، منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها الى القاهرة // لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب ولكان الاسم أحد الأدلة التى استدلّ بها شاكر نفسه على أنّ المخطوطة هى كتاب « طبقات الشعراء » . وقد أسلفت الحديث عن قوله : « لما كان داع ... » أنه ركيك وفاسد وغير صحيح ومدخل فى الهذيان (انظر ص : ١٤٨ ، ١٤٩) ، فينبغى أيضًا أن يكون لغواً محضًا ينبغى إسقاطه ، والاقتصار على القسم الأول من الكلام فقط ، وينقل ما فى آخر رقم : ١ ، إلى هذا المكان على هذه الصورة : « ولما كان ممكنًا أن يجىء ذكره باسم « طبقات الشعراء» فى دليل مكتبة جاستر بتى بدبلن بإرلندة » .

وعندى تجاربُ أخرى لفهم هذا الهذيان كلّه ، والحقيقة هى أنّى قرأت كلامًا لا يوجدُ له تفسير البتة إلا عند كاتبه نفسه ، ولكن يحسُن أن يعرض ما يريدُ أن يقوله على أحد يُحْسِن الإبانة بالعربية عن مراده ، ويكتبه مرّةً أخرى مصححًا مستقيمًا على ما يريدُه . ويحسُن بى أن أكفّ لأنى أحسُّ أنى بدأت أهذى :

تَثَاءَبَ عمرٌو ، إذ تثاءب خالدٌ بعدْوَى ، وقد (أعْدَتْنِيَ) الثؤَبَاءُ

ومعذرةً إلى شيخ المعرّة ، فإنى غيَّرتُ رواية شعره كاذبا مُجْترئًا على الكذب ، كما غيرتَ اسم « طبقات الشعراء » ، كاذبًا مجترئًا على الكذب . (أصل كلام المعرّى : « فما أعْدَتْنِيَ الثُّؤَبَاءُ ») ، وأنتزع نفسى ، مستعينًا بالله من هذا الهذيان الذى حَطّنى فيه الدكتور على جواد الطاهر ، وأؤوبُ إلى الجادّة المستقيمة مرة أخرى .

* * *

وقبل كُلِّ شيء أحبُّ أنْ أوضِّح لقارىء كلامي أنا ، حقيقة ما كانَ حين عرض عليّ أمين الخانجي ورقة حائلة اللون ، من صناديق أوراق (دشت) مبعثرة لا يجمع ورقة منها وورقة أخرى جامعٌ . كانت على الأقل ، فيما أتذكَّر ثلاثة صناديق كبار أو أربعة ، ولما رأيت الورقة وقرأت ما فيها ، وعرفت أنها من كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام = بدأتُ أفرزُها بجهدي ورقة ورقة ، حتى جمعتُ ما هو موجود الآن في مكتبة تشستربتي بدبلن ، بإرلندة . ولم يكن أمين الخانجي قادرًا على أن يعرف كُلَّ شيء مما فعلتُ ، لأنه مشغول بتجارته ، فأخذت هذه الأوراق ورتّبتها وبقيت عندي أكثر من سنة ونصف ، ونقلت منها ما نقلتُ . وأنا كنت يومئذ في السابعة عشرة من عمري ، وكتبت على نسختي التي كتبتها بيدي « طبقات فحول الشعراء » ، ولم تشغلني بلا شك هذه الزيادة « فحول » ، لأن هذا الذي أنسخه هو « طبقات الشعراء » لابن سلّام الجمحي ، كما ألفت اسمه فيما قرأته في طبعة يوسف هل ، وعجان الحديد ، وسائر الكتب التي ذكرت كتاب ابن سلام . ولم تثرني كلمة « فحول » ، ولا أذكر أنّي انتبهتُ إليها بعد ذلك ، إلا في سنة ١٩٥١ ، حين بدأت أقرأ الكتاب في نسختي ، كي أعدَّه للنشر . ولا أذكر ، بل أنا على يقين ، أني ما اهتممت بهذا ، ولا تحدثت فيه مع أحدٍ ، لا أمين الخانجي ولا أخي السيد أحمد ولا الدكتور طه حسين ، حين علم بأنّ عندي نسخة من كتاب ابن سلام فيها زيادات كثيرة وطالبني بنشرها . بل أكثر من ذلك ، هو أنّي نسيت هذا اللفظ ، فلم يجر على لساني قطُّ ، حتى فيما بيني وبين نفسي . وأيضًا ، ظَلَّ غائبًا عني وأنا أشرح كتاب الطبقات ، في سنة ١٩٥١ ، ولم أنتبه له إلا بعد أن فرغتُ من أكثر الكتاب ، وقبل كتابة المقدمة بقليل . وحين

انتبهت لهذا اللفظ « فحول » ، عدت إلى كلّ كتاب قرأته ، من الأغانى ، إلى آخر كتاب أعرف فيه ذكرًا لابن سلام ، فراجعته مراجعة دقيقة ، حتى أتحقّق من هذا اللفظ « فحول » ، ولذلك ، تأخَّر إصدار الطبعة الأولى ، بعد طبع الكتاب كله بفهارسه ، أكثر من ستة أشهرٍ ، حتى فرغتُ من تحقيقه على الوجه الذى ذكرته فى المقدمة . وهذه الحقائق . التى لا يعرفها غيرى ، تجعل كلّ ما قاله الدكتور على جواد وأشباهُه ، رَجْمًا بالغيب فى شىء ليس له به علم ، وأسأل الله المغفرة ، وأعود إلى ما كنت فيه .

* * *

الذى لا شكّ فيه عندى أن الدكتور على ، كتب هذا الكلام كلّه ، كما قال هو بأسلةِ لسانِه ، فى سنة ١٩٦٤ ، وتبجبج فيه ما تبجبج ، لأنه يلقيه على طلبته فى جامعة الرياض ، ليروا فيه أستاذيته . وكتبه ، بلا شك ، قبل أن يقف على « مخطوطتى » العتيقة التى آلت إلى مكتبة تشستربتى . ولذلك جاء كلامُه كلُّه ، فى مقالة المورد ، غارزًا رأسَهُ فى الخطأ ، لأنه لم يكتبه حين كتبه إلا اعتمادًا على مقدمة الطبعة الأولى ، وعلى طريقته فى القراءة والفهم . ولما جاءته الطبعة الثانية من كتاب الطبقات ، ظلّ سادرًا ، فلم يغيِّر شيئًا مما كتب . وأنا على يقين أنه قرأها = وهذا احتمال غير راجح ، لأن الدلائل كلّها تدلُّ ، كما مضى ، على أنه احتمال ضعيفٌ واهٍ جدًّا = قرأها على ما خيَّلتْ ، وبلا عناية ، حتى ولا عناية المتصفّح المتسلِّى غير المتدبّر . فكان عارًا أن ينشُر كلامه هذا بعد ست عشرة سنة ، أى فى سنة ١٩٨٠ ، بلا مراجعة ، مستهينًا بقراء مجلة المورد ، مستخفًّا بعقولهم ، مفترضًا فيهم الغفلة وقلّة التثبّت ، متوهّمًا أن القراء إنّما هم طلبةٌ صغارٌ ، لو أطاقوا قراءة كلامه

هذا ، فلا طاقة لهم بقراءة الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » ، وقراءة مقدمتها ، ومراجعة ما قلت أنا فيها ، على ما قالَ هو أو كتب . هذا غريب جدًّا من أستاذٍ جامعيّ ، يتبجّحُ باسم « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » .

وأنا لا أقول هذا بغير دليل ، بل الدليل قائم يتعرّى علانيةً فى مقالته . فكلُّ ما ناقشته فيه يبدأ من ص ٣٧ من المورد ، وينتهى ص : ٤٢ ، ولكن فى ص ٤٤ من المورد : قبل أن تنتهى مقالته فى ص ٤٥ من المورد أيضًا ، يقول ما نصه ، (والذى بين الأقواس من عند الدكتور لا من عندى) ، وسأجعله فقرات مرقمة من عندى ، وأما الذى تحته خطٌّ أسود فهو من عندى أيضًا ، لأهميته ! !

١ — « تشتد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشتدُّ انتظارُ تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر فى طبعة جديدة . وها هو ذا يصدرُ تحقيقه فى القاهرة ، مطبعة المدنى سنة ١٩٧٤ . وقد قسم الكتاب إلى « سفرين » . وأول ما يفاجىء القارىء إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » فى العنوان ، فتصدر الطبعة الثانية كسابقتها « طبقات فحول الشعراء » على علمه بمن « عاب » عليه ذلك . وقد أعاد فى مقدّمة هذه الطبعة ، أكثر ماورد فى مقدمة الطبعة الأولى . وأهمُّ جديد فيها أنه أقام تحقيقه الجديد على مخطوطة « جاستربتى » ، (وهى مخطوطة الخانجى الضائعة) ، وعلى مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة وقد جعل الأولى أساسًا وسمّاها « المخطوطة » ، بينما رمز لنسخة المدينة : « م » ، وقد درس المخطوطتين فى دقةٍ وعلم . ولكنه تكلّف كثيراً ليثبت — مستدلاً — بالمخطوطة ، أن التسمية الصحيحة للكتاب هى « طبقات فحول الشعراء » ،

وقد فاته — وهو لا يفكّر إلا بشيء واحد — النصّ الصريح الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تمّ كتاب طبقات الشعراء ... » ، وقد ثبتت صورة الصفحة الأخيرة — مع صورة الغلاف الأوّل — فى تحقيقه »(١٢٢) .

(١٢٢ هامش فى المورد نصه : « وينظر سلطان : ١٧٢ ـ ١٧٨ ») .

٢ — « ومضى فى إصراره إلى أن رتّب فهرس طبعته الثانية ـ كما رتبه فى الطبعة الأولى — على أساس تكرار كلمة « الفحول » فى الطبقات فقال : « طبقات فحول الجاهلية ... طبقات فحول الإسلام ، الطبقة الأولى من فحول الإسلام ... مع أن المخطوطة التى اعتمد عليها لم تذكر كلمة « الفحول » هذه ، وإنما كانت تقول : « الطبقة الأولى ، الطبقة الثانية ... حتى إذا بلغت الإسلاميين قالت : طبقات الإسلام ، الطبقة الأولى »

« ومعلوم أن نسخة المدينة أيضا لم تذكر كلمة الفحول

٣ — « واقترن إصرار المحقق هذا ، بإصراره على إدخال ما ورد فى الأغانى وغيره فى صميم الكتاب ، وكأنه هكذا ورد فى الأصل .... وكذلك فعل فى زيادة أسطر وأبيات على شواهد ابن سلام . وأثبت فى المقدمة الجديدة ،(١٢٤) ، ما أثبته فى المقدمة القديمة من الحديث عن أبى خليفة بأنه كان أعمى ، ومن عَدّ أحمد بن حنبل بين مَنْ روى عن محمد بن سلام وكان من تلاميذه ، وعدّ كُلّ من روى عنه ابن سلام بيتًا أو خبرًا شيخًا له ، وإثبات « غريب القرآن » ، بين مؤلفات محمد بن سلام .... وحدّته مع المستشرق يوسف هل » .

[١٢٤ هامش فى المورد نصه : « وتضمنت المقدمة الجديدة مواد المقدمة السابقة ، مع زيادات وتفصيلات ، فاستغرقت ص ٧ — ٧٢ »] .

٤ — « ولكنه ، فيما عدا ذلك ، تجنّب أشياء مما وقع في التحقيق الأوّل ،[١٢٥] وزاد على فهارسه السابقة فهرساً « لمباحث العربية والنحو والفوائد» ، وفهرساً لألفاظٍ من اللغة أخلّت بها المعاجم » ،[١٢٦] واستدراكاً وبيانًا بأخطاء الطباعة ، وما أخلّت به نسخة « م » (المدينة) ، أو اختصرته من الأخبار[١٢٧] » .

(الهوامش : (١٢٥) يكفي من ذلك أنه اعتمد على المخطوطتين الأساسيتين ، وتجنب التصرف بنسب جميل بثينة الذى ورد س ٥٢٩ من الطبعة الأولى (= ط ٢ س ٦٦٩) والمزق ١٩٦ (= ط ٢ س ٢٣٤) ـ تنظر أعلاه الملاحظة الثالثة ط ١ .

(١٢٦) من فوائد أستاذنا المرحوم مصطفى جواد أن معجم تجمع على معجمات ومعاجم (هكذا في المورد) .

(١٢٧) ولم يعمل فهرساً بالمصطلحات الأدبية ـ النقدية ، ولم يستغرب وجود بشامة بن الغدير في الإسلاميين (ط ٢ : س ٧٠٩ ـ) .

* * *

انتهى بنصّه . وقبل أن أبدأ ، أحبُّ أن أنبه تنبيهًا لابدّ منه . فالدكتور على جواد الطاهر ، قد استخدم في مقالته هذه ، وفي هذا الذى نقلته الكلمات الآتية « التحقيق » و « المحقّق » و « يحققه » و « حققه ، » وسائر مايتصرف فيه هذا الفعل ، وكذلك فعل غيره ، كالدكتور منير سلطان والآخرين) . وهذا خطأٌ شنيع ، لأنّى قد أسقطت هذا اللفظ وجميع مشتقاته من كلامي وكتبي ، ودليل ذلك أنى في الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ كتبت « طبقات فحول الشعراء » وتحته « شرحه محمود محمد شاكر » وفي الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ كتبت اسم الكتاب ، وتحته « قرأه وشرحه محمود محمد شاكر » . وذلك تعمُّدٌ منّى ، لأن « المنهج العلمى» و « علم التحقيق » الذى تخصّص فيهما الأساتذة الكبار

كالدكتور على ، هما من الأشياء التى طرحتُها وراء ظهرى منذ زمان طويل جدًّا ، ولأسباب كثيرة جدًّا . ولم أتبع فى عملى فى كتاب الطبقات وغيره من الكتب إلا « منهجًا » آخر يخالف (المنهج العامىّ) كل المخالفة ، فى جذوره وفروعه . وكذلك نبذت أيضا مُسْتنكفا لفظ « حقق ، وتحقيق ، ومحقق » ، وما يخرج منها نبذاً بعيداً دَبْرَ أُذُنِى ، لما فيه من التبجُّح والتعالى والادّعاء ، واقتصرت على « قرأ » لأن عملى فى كلّ كتاب لا يزيدُ على هذا : أن أقرأ الكتاب قراءةً صحيحة ، وأؤدّيه للناس بقراءةٍ صحيحة ، وكُلُّ ما أعلّق به عليه ، فهو شرحٌ لغامضه ، أو دلالةٌ للقارىء من بعدى على ما يعينُه على فهم الكلام المقروء والاطمئنان إلى صحة قراءته وصحة معناه ، لا أكثر ، ولا أقل إن شاء الله . فكان لِزامًا على الدكتور على وأمثاله أن يضعونى حيث وضعتُ نفسى ، إنّما أنا قارىء أو شارحٌ ، أو دليلٌ ليس غيرُ ، لست « محقِّقًا » ، إنما المحقِّق من يقول فى « د » : « قال » ، وفى نسخة « ع » : « نال » ، وفى نسخة « م » : « فال » ، وهلم جرًّا .

* * *

والآن ، تستطيع أن ترى بوضوح أن كلَّ ما قاله الدكتور على جواد فى مقالته ، متعلِّق بالطبعة الأولى ، وأن الطبعة الثانية لم تنل من اهتمامه ، بلا احتفال ولا عناية ، إلا ما لا يتجاوز عمودين من مجلة المورد = فى مقالة حافلة فيها اثنان وأربعون عموداً ، ما شاء الله ! وبارك الله له فى عمله ! = بعد أن بدأ الفقرة رقم : ١ آنفًا بقوله : « تشتد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشتدُّ انتظار تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر ، وها هو ذا الأستاذ يصدر تحقيقه » . وأيضًا بعد أن يقول فى التعليق رقم : ١ من مقالته التى هى كائنةٌ فى مجلة

المورد بعد أن ذكر بالخير كتابه عن ابن سلام ، ومقالته هذه الشريفة : « وبقى انتهاء الأستاذ محمود شاكر من تحقيقه الجديد ، عاملاً ينئى عن الإقدام . بل إن انتظار هذا التحقيق كان من العوامل التى تشجع كاتب البحث على التأنى فى الإقدام على نشر فصله عن « طبقات الشعراء . . مخطوطا ومطبوعا » على طبع الكتاب نفسه ، وإن لم يَحُل ذلك دون دَرْج الكتاب تحت باب « المعد للطبع » من قائمة مؤلفاته ، ابتداء من سنة ١٩٧٢ » (المورد ص : ٢٥) .

وأنت إذا راجعت الفقرات الثلاث الماضية وجدت الدكتور على جالسًا على كرسى مريح يستمتع فيه بالاسترخاء اللذيذ ، وقد استخرج الطبعة الأولى من الطبقات من خزانة كتبه ، مع النسخة الجديدة من الطبعة الثانية ، فأمسك فى يده السفر الأول من « طبقات فحول الشعراء » ، فقرأ ما على الغلاف // ثم قلب أوراق المقدمة ، فنظر نظرة فى « بابة المقارنة بين المخطوطتين » (ص١٢ من مقدمة الطبعة الثانية) ثم فى صُور المخطوطتين فى آخر المقدمة // ثم رمى السفر الأول من يده ، وأخذ السفر الثانى ، باحثًا عن « فهرس كتاب طبقات فحول الشعراء (ص : ٩٩٤) إلى أن انتهى منه (ص : ٩٩٩) // ثم رمى السفر الثانى من يده ، وعاد إلى مقدمة السفر الأوّل متصفحًا أبوابها ، فرآنى ذكرت ما زدته من الأغانى وغيره / ونظر نظرة فى ترجمة أبى خليفة الجمحى (ص ٣٣ من المقدمة) فرآنى قلت : « وكان أعمى » // ثم قلب الصفحة فرأى ص : ٣٥ من المقدمة ، ورآنى ذكرت أحمد بن حنبل فيمن روى عن ابن سلام // ثم قلب الصفحات حتى وصل إلى (ص : ٣٨ من المقدمة) ، فرأى ذكر كتاب « غريب القرآن » لابن سلام // ثم قلّب الصفحات ، فلما بلغ (ص : ٥١ من المقدمة) قرأ اسم يوسف هل وما قلته فيه هو ما قاته فى

الطبعة الأولى . فرمى السفر الأول من يده ضجرًا هائجًا // ثم أخذ السفر الثانى ونظر فى فهارسه (ص ٨٠١) نظرة عجلى ، فقلب جملة صالحة مرة واحدة ، فوقف عند (ص ٩٦٦) //فرأى شيئًا جديداً لا يذكر أنه رآه فى الطبعة الأولى ، وهو « باب مباحث العربية والنحو والفوائد » . فانتبه فجأة من استرخائه ، فقلب الورق إلى (ص ٩٧٥) ، فرأى عنوان « ألفاظٌ من اللغة أخلت بها المعاجم أو قصرت فى بيانها » // ثم قلب ورقات حتى (٩٨١) فرأى الاستدراك ، وبعده (ص ٩٨٦) أخطاء الطباعة فى التعليق // ثم رأى صفحتين متقابلتين (ص ٩٨٨ ، ٩٨٩) ، فعبّر عما فيهما بقوله ، « وما أخلت به نسخة « م » (المدينة) أو اختصرته من الأخبار » . ثم قذف الكتاب كلَّهُ من يديه ، وفرغ لشىء آخر .

وهذا بالطبع ، غاية ما تستحقُّه الطبعة الثانية من الطبقات ، من أستاذ كالدكتور على جواد الطاهر ، وحقٌّ له . وهو فوق ذلك معذورٌ ، لأسباب كثيرة لا داعى لتفصيلها أو الحديث عنها . ويأتى فى عذره أنه « فوجئ » هو وقال مترفقًا : « وأوّل ما يفاجئ القارئ إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » . . . على علمه بأن « عاب » عليه ذلك » (الفقرة : ١ سالفًا) ووضع « عاب » بين قوسين هكذا ، ثم قال بعد نحو كثير : « ولكنه تكلف كثيرًا ليثبت ، مستدلاً بالمخطوطة أن التسمية الصحيحة للكتاب هى «طبقات فحول الشعراء» ، وتدفاته - ، وهو لا يفكر إلّا بشىء واحد - النصُّ الصريح الذى وَرَدَ فى آخر المخطوطة : تَمَّ كتابُ طبقات الشعراء . . . » ، وقد ثبت صورة الصفحة الأخيرة - مع صورة الغلاف الأول - فى تحقيقه » . وقال فى الهامش (٢٢) « ينظر سلطان : ١٧٢ - ١٧٨ » .

وهذا الذى يشير إليه هو قول الدكتور منير سلطان فى كتابه ص ١٧٥ ، ١٧٦ :

« وقد صُوِّرت الورقة الأولى من مخطوطة المدينة « م » ، كما هى ملصقة بطابعة ١٩٧٤ م ، وليس فيها ذكر لكلمة (فحول) ـ وكذا الورقة الأولى من (المخطوطة) ، وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن كلمة (فحول) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء » .... » .

وظاهرٌ أن كلام الدكتور منير سلطان ، أجودُ وأوضح من كلام الدكتور على جواد ، لأنّه على الأقل ، ذكر أنى تكلمت عن كلمة « فحول » المطموسة فى عنوان الكتاب ، ثم رفضه رفضاً ، لنفس العلة التى اقتصر عليها الدكتور على ، لأن آخر المخطوطة فيها نصّ ما يأتى : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، بلا « فحول » .

عقدتُ باباً فى المقدمة سميته : « بابةُ تسمية الكتاب » . وكنت فى الطبعة الأولى ، قد احتججت لما هو مكتوب فى نسختى التى نسختها بيدى وعليها : « طبقات فحول الشعراء » ، فلما ظفرت بالمخطوطة التى كانت تحت يدى يومَ كتبت ذلك ، اختلف الأمْر كُلّ الاختلاف ، لأنّ المخطوطة قد فصلت فى هذه التسمية التى وجدتها مكتوبة فى نسختى التى نسختها بيدى فى سنة ١٩٢٥ ، وصار وصف ما هو مكتوبٌ فى عنوان المخطوط هو الفيصل الذى يقضى بينى وبين ما كتبته قديماً على نسختى . ومع ذلك فالذى عندى الآن ليسَ هو « المخطوطة » نفسها ، بل صورة مصوَّرة عنها ، والمخطوطة

نفسها ينبغى أن يكون ما فيها أوضح من التصوير بلا ريب . وسأعيد الآن وصف ما هو مكتوب فى عنوان صورة المخطوطة ، بما تتضمّنه مقدمة الطبعة الثانية وأزيد عليها ما يجعل الأمر أوضح وأبين .

طول الصفحة فى المصورة نحو ٢٢ سم ، وعرضها نحو ١٧ سم . وعنوان الكتاب مكتوب فى وسط الصفحة فى أعلاها ، وعرض الكلام المكتوب عنوانًا هو ٨ سم . وقد أصاب هذا العنوان تلطيخ أسود أخفى بعض الأحرف ، فبقى من لفظ « كتاب » ، الكافُ إلى قرب آخر دائرتها ، ثم الجزء الأعلى من الألف ، وخفيت التاء ، وصورتها فى الأصل هى « كا » ، الكاف مائلة ، والتاء محصورة بين ملتقى الكاف والألف ، ومقياس هذه الأحرف الثلاثة هو (١) سنتيمتر ، وبقيت باء « كتاب » فى قلب السواد خفية ، ولكنها تُرَى مع ذلك . ورأس الباء بينه وبين ألف « كا » (٢) مليمتر ، وطول حوض الباء من « كتاب » (٢) سنتيمتر ومليمتر واحد . وعلى رأس حوض الباء الأيسر من فوق كلمة « طبقا » ، وطولها (١ ١/٢) سنتيمتر ، وفوق ألف « طبقا » ، رأس فاءٍ كبير ظاهرة . وقد اختفت تاء « طبقات » وما بعد الفاء التى فوق ألفها . ثم يبدأ يظهر لفظ « الشعراء » ، وبينه وبين ألف « طبقا » (١ ١/٢) سنتيمتر . ولفظ « الشعراء » مكتوب فى حوض لامٍ ممدودة امّحَى عمودها ، فلم يبق إلا حوضها وصورته « ـــــ » وطول هذا الحوض الممدود (١ ١/٢) سنتمتر ، وهو نفس طول لفظ « الشعراء » ، فيكون المجموع :

١ + ٢ر + ١ر٢ + ٥ر١ + ٥ر١ + ٥ر١ = ٨ر٧ سنتيمتر تقريبًا ، وهو نفس طول العنوان المكتوب .

ولكى يكون هذا الكلام واضحاً ، سأكتب نص ما على الورقة الأولى التى فيها العنوان ، على الهيئة التى كان يكون عليها عنوان الكتاب ، لو لم يصبه ما أصابه من السواد فى الجزء الأيمن منه ، وما أصابه من البلى الماحى لبعض الحروف تبيل الجزء الأيسر منه ، وهذه هى صورته بخطى :

كتاب طبقات فحول الشعراء

وإذن ، فالفاء الجايلة فوق ألف طبقات ، وحوض اللام المكتوب فيه « الشعراء » يقرأ « فحول » ، ويكون عنوان الكتاب هو « طبقات فحول الشعراء » . ومن الصعب أن يكون هذا الوصف ممثّلاً للحقيقة كما تراها عياناً فى مصورة المخطوطة ، والذى تراهُ فى مصورة المخطوطة لا يكون ممثلاً للحقيقة التى يراها عياناً من يرى المخطوطة . هذا شىء بديهىٌّ . وقد كتبتُ مثل هذا الذى هنا ، فى مقدمة الطبقات فى الطبعة الثانية ص : ٢٣ . وهذا هو الفيصل فى القضية . ومن شاء أن يرى المصورة ، فهى عندى . وظنّى ، إذا كنت قد فهمت مقالة الدكتور على جواد ، أنها عنده . فكان ينبغى أن يقول قولاً فى هذا الذى كتبت ، لأنّى قلتُ إنه الفيصل فى قضية تسمية الكتاب . ولكنه لم يفعل وأحال على كتاب الدكتور منير سلطان ، والدكتور لم ير هذا الذى وصفته إلاّ فى العكس المأخوذ عن المصورة ، والمنشور مع مقدمة طبقات فحول الشعراء ، الطبعة الثانية . والعكس بطبيعة الحال ، أضعف ظهوراً وأخفى من الأصل الذى صورت عنه ، وهذا الأصل مصورٌ أيضًا . فهذه عيوب متراكبة .

وإذا كان الدكتور على جواد الطاهر أو غيره ، مريداً حقًّا للتثبُّت ، أو على الأصح ، أن يثبت لنفسه وللناس أنى كاذب فيما وصفت ، فليخطف رجله الكريمة إلى مكتبة جاستربتى التى بدبلن ، ودبلن التى بإرلندة المحروسة ، ولينظر إلى المخطوطة نفسها ، ثم يأتى بالتكذيب فى وثيقة مكتوبة ، يشهد عليها أئمة الاستشراق فى البلاد التى تشرّف كتاب « طبقات فحول الشعراء » بالوقوع فى أسرها !

أما ما لجأ إليه هو ، فى التعبير عن جهدى وتدقيقى فى قراءة هذا العنوان الذى لوثه السواد والتآكل ، ثم التدقيق فى وصفه قدر استطاعتى ، بأن يقول معلقًا على هذا : « وقد درس المخطوطتين فى دقة وعلمٍ (يعنينى أنا مع الأسف ، ولعله خطأ وقع فى الطباعة) ، ولكنه تكلَّف كثيراً ليثبت — مستدلاً — « بالمخطوطة » أن التسمية الصحيحة للكتاب هى « طبقات فحول الشعراء » ، وقد فاته — وهو لا يفكر إلا بشىء واحد — النص الصريح الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تم كتاب طبقات الشعراء .... » .

أو ما يقوله الدكتور منير سلطان عن الورقة الأولى من المخطوطة المصورة : « وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن كلمة (فحول) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء ... » .

أقول . أمَّا أن يُتَلَقَّى ما أقوله بمثل هذه الاستهانة ، باللجوء إلى ما هو مكتوبٌ فى آخر المخطوطة ، فإنّه موقفٌ بعيد كُلَّ البُعد عن سلامة التقدير والنظر ، فأنا قد وصفت شيئًا موجوداً ثابتاً ، فالذى يريدُ أن يردّ هذا عليه

أن يأتى بكلام فيه تخطئة هذا الوصف وتزييفه ، والبيانُ الواضح عن خطئى وكذبى فى هذا الوصف . وذلك لأنى جعلت هذا هو الفيصل فى قضية تسمية الكتاب .

أمّا ما كنت جعلته أوّلاً ، من الأسباب التى جعلتنى أرجّح أن ما كان فى نسختى التى نسختها عن المخطوطة ، وهو عنوان : « طبقات فحول الشعراء » مكتوبًا بخط يدى أنا [انظر ماسلف ص : ١٤٠] = أما هذا فقد نقضته وجعلته فى مقدمة الطبعة الثانية ، تأييداً لهذه التسمية التى كانت مجهولة عندنا ، إذ كنّا نألف فى كلّ ما قرأناه ، وفى نص مخطوطة المدينة « م » ، أن الكتاب مُتعالم أن اسمه « طبقات الشعراء » ، لا « طبقات فحول الشعراء » . وفرق كبير جدًّا بين الأمرين ، كما هو واضح إن شاء الله .

أما الاحتجاج بما هو موجودٌ فى آخر المخطوطة نفسها : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، وأنه قد فاتنى ، وأنا لا أفكّرُ إلا بشىء ، أن نص آخر المخطوطة هو : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، فإنّ هذه الحجة لا يقول بها إلا من لا خبرة له بكتبنا ومخطوطاتنا . لو قاله أعجمى مستشرقٌ مسكينٌ ، لأنضينا له دنها حتى يتعلّم ، أما أن يقولها الدكتوران على جواد الطاهر ، ومنير سلطان ، فهذا أمرٌ « مرفوض » كما يقول ولدنا الدكتور منير سلطان . كُلُّ من له خبرة بالمخطوطات والمطبوعات من الكتب العربية القديمة ، يعلم علم يقين أن هذا مألوف جدًّا فى كُلّ الكتب .

وإذا كان أخى وصديقى الأستاذ السيد أحمد صقر هو الذى نقب هذا النقب ، فمهّد لكُلّ مُتولّج أن يتبجبح ناقداً ومندّدًا وواعظاً ، فأنا أقول لجميعهم سمعًا وطاعة ، ولست إلا كما قال النمر بن تولب لصاحبته :

وقالت : ألاَ يا اُسْمَعْ ، نَعِظْكَ بخُطّةٍ !
فقلت : سَمِعْنـا ، فَانْطِقِى وأصِيبى

١ — فقالوا ولم يصيبُوا . ولذلك ، فأنا لن أستدلّ إلا بكتاب من كتب صديقنا وأستاذنا السيد صقر نفسه . هذا كتاب « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ، وقد طبعه عن ثلاث مخطوطات : نسخة دار الكتب ، وكتبت سنة ٥٥٨ هـ ، ونسخة مكتبة مراد مُلّا وكتبت سنة ٥٣٢ هـ ، ونسخة أخرى فى دار الكتب أيضا وكتبت سنة ٣٧٩ . وأقدمهن مكتوب عنوانها « الجزء الأول من كتاب مشكل القرآن » لا ذكر للفظ « تأويل » ، وختام النسخة نفسه مكتوب « تم كتاب المشكل » ، فلو فرضنا أن عنوان الكتاب طُمِسَ ، أفيكون حجة لك أن تقول إنّ اسمه هو « كتاب المشكل » ، بالتعريف بلا « تأويل » ولا « القرآن » ؟ هذا مع أن النسخة الأخرى مكتوب فى تمامها وآخرها : « تم كتاب مشكل القرآن ، وتفسير المشكل والأمثال » ، أيضًا بلا لفظ « تأويل » !!

٢ — لا ، بل لقد وقع فى يدى منذ أيامٍ كتابٌ نشره والدنا وصديقنا الدكتور عبد الله الجبُّورىّ ، حفظه الله وأكرمه وأعانه ، وهذا الكتاب هو « غريب الحديث » لابن قتيبة أيضًا ، فرأيته قد ذكر هذا الكتاب الذى هو « تأويل مشكل القرآن » فقال ابن قتيبة نفسه فى الجزء الأول ص : ١٦٨ : « وقد بينت هذا فى كتاب « مشكل القرآن» ثم قال بعد قليل ص : ١٧١ : «والقنوت يتصرّف على وجوه قد ذكرتها فى كتاب « المشكل » . ثم قال فى ص : ٢٣٢ : « قد بينته فى كتاب : تأويل مشكل القرآن » ، ومثله أيضًا فى ص : ٢٦٩ . فهذا

صاحب الكتاب نفسه ، قد ذكره بثلاثة أسماء ، أشهرهن الآن « تأويل مُشكل القرآن » ، كما نشره صديقنا السيد أحمد صقر .

٣ ــ لا ، بل هذا كتاب نشره أعجمي مسكين ، مستشرق يقال له : « جيرار لكونت ، أستاذ في مدرسة اللغات الشرقية بباريس » ، نشره بهذا العنوان : « كتاب إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام = تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري » . وهذا الكتاب مشهورٌ في كتبنا باسم : « إصلاحُ غلط أبي عبيد » ، فقط . ولكن ابن قتيبة نفسه في الكتاب الجليل الذي نشره الدكتور الجبوري يقول في ص : ١٥٠ (الجزء الأول) : « وأفردت لها كتاباً يدعى « كتاب إصلاح الغلط » » ، ويقول في ص : ٣٥٠ : « وقد بيَّنت هذا في « كتاب إصلاح الغلط » . ثم يقول ماهو أغرب في ص : ٤٥٠ : وقد بيّنت هذ في « كتاب تبيين الغلط » هكذا يقول ابن قتيبة نفسه .

فهذا ، كما ترى ، اختلافٌ واقع في أول نسخة مكتوبة وآخرها ، كما سلف في رقم : ١ ، ثم في رقم : ٢ صاحب الكتاب نفسه يسمّى كتابه بثلاثة أسماء « تأويل مُشكل القرآن » ، و « مشكل القرآن » و « المشكل » لا غير . ثم هذا المؤلف نفسه يسمّى كتاباً واحداً من كتبه ، في كتابه باسمين متباينين « إصلاح الغلط » و « تبيين الغلط » ، ويعرفه عنه الناس باسم « إصلاحُ غلط أبي عبيد » وينشر باسم رابع « إصلاح الغلط في غريب الحديث ... » .

وإذن ، فالكلام في تسمية « طبقات الشعراء » ، أو « طبقات فحول الشعراء » الذي يعترف الدكتور على جواد نفسه بأنه أليق بالكتاب ، كما

سلف [ص ١٢٨] ، هو لجاجةٌ محضة ، والاستدلال بما فى آخر النسخة المخطوطة ، على أن ما كتبته فى وصف كتابة العنوان بأنه «مرفوض» رفضاً باتًّا ، أو اتهامى بأنى ، وأنا أكتب هذا الوصف لما هو فى مصورة المخطوطة : «قد فاتنى النص الصريح الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تمّ كتاب طبقات الشعراء » ، لأنى متكلِّفٌ ، وبأن عقلى مشغول بشىء واحد - هذا وهذا لا يليقُ أن يصدُر عن أحد له أقلُّ معرفة بالكتب المطبوعة أو المخطوطة ، بَلْهَ أستاذٍ يقول عن نفسه فى التعليق رقم (١) من مجلة المورد متواضعاً مفاخراً متعالياً فى آن واحد : « وُجد لكاتب البحث (يعنى نفسه) من العلم بمخطوطات الكتاب ، ماجعله يهتم بالعمل على تحقيقه . . . » ، أىُّ علم ياسيدى . نسخة المدينة « م » التى تظنُّ أنك عرفتها ، لم تعرفها إلاّ بعد أن سعيت أنا فى تصويرها من المدينة الشريفة ، ونسخة « تشستر بتى » . وهى « مخطوطتى » ، وصلت مصورة إلى يدى منذ سنة ١٩٥٥ ، وأظنُّك كنت فى ذلك الوقت طالباً فى كلية الآداب بمصر . فما هذا الذى تفعله بنفسك وبالناس !

* * *

ولكن الدكتور على جواد الطاهر ، لا يفعل هذا وحسبُ ، بل يُوهم فى مواضع متفرقة من مقالته ، أنِّى استفدت منه ، وسطوت على جهوده العظيمة فى اكتشاف مخطوط المدينة « م » ، و « مخطوطتى » . ويلجأ إلى ذلك بطريقة ملتوية غاية الالتواء ، مقلِّدًا الدكتور منير سلطان فى كتابه « ابن سلام ، وطبقات الشعراء » ، الذى كان صريحاً غاية الصراحة . فقد ذكر فى كتابه الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » سنة ١٩٧٤ ، ثم قصتها التى كتبتها فى مقدمتها ، وذكر مخطوطتى العتيقة ، ثم نسخة المدينة « م » ثم قال بملء فمه :

« إذن فقد عاد أستاذنا إلى ماناديناه به ، فاعتمد على مخطوطة المدينة ، مع اعتماده على المخطوطة الأم العتيقة » ، هذا صريح ، ولكنى آسفُ أشد الأسف ، لأنى لم أسمع نداءهُ قطُّ ، وهو لم ينشر كتابه إلاَّ فى سنة ١٩٧٧ ، بعد أن كان تقدم به لنيل الماجستير فى سنة ١٩٦٨ ، وليتنى كنت سمعتُه ، إذن لأثنيت عليه فى المقدمة كُلَّ الثناء ، وإن كنت قد ظفرت بصور المخطوطات قبل أن يتقدم للماجستير بسنوات طوال .

أما التواء الدكتور على جواد فهو غاية فى الغرابة ، فإنه ظَلَّ يغمزُ ويلمزُ ويَهْمِزُ فى خلالِ مقالته ، حتى انتهى إلى آخرها فقال ، (سوف أتمم ما حذفه الدكتور بين قوسين معكوفين ، وبعد تصحيح الخطأ أيضاً ، وسأضع تحت الكلام المهم خطًّا أسودَ ، وكان الصحيح أن يكون خطًّا أحمر ، ولكن الطابعة لا تسعفنى بذلك ، وإن كانا فى الحقيقة سواء لا يختلفان ألبتة) .

« وقد أدَّاه العلم الجديد (يعنينى أنا) إلى أن « يبرأ » (القوسان من عند الدكتور ، للأهمية) من الطابعة السابقة ، فيقول فى صراحةٍ وصدقٍ وألم : «قصصت قصة نسختى التى كنتُ نقلتُها ، وأنا يومئذٍ غِرٌّ لا عِلْمَ له ، عن « المخطوطة » قبل انتقالها إلى دار الغربة فى مكتبة « تشستربتى » ، [ولم أكن قد أتممت نقلها . فعن هذا القدر الذى نقلته من المخطوطة ، طبعت كتاب « طبقات فحول الشعراء »] ، وكنت أترنَّمُ يومئذٍ ، وأنا لا أشعر ، أن الذى نقلتُه مطابقٌ لما فى « المخطوطة » التى غاب عنى أصلها . فلما جاءت مصورة « المخطوطة » ، وقابلتها بما طبعته فى سنة ١٩٥٢ ، تبين لى أنَّ نفسى غرَّتنى غروراً كبيراً ، وأنى وقعتُ عند نسخها فى أخطاءٍ قبيحة ، لغرارتى يومئذ

وجهلي . ونعم ، قد صححت بعض هذه الأخطاء التي وقعت في نسختي القديم ، بما بذلته في مراجعة الكتاب على دواوين الشعر والأدب ، ولكن قادتني بعضُ هذه الأخطاء إلى دُرُوب موحشة ، تعثّرت فيها تعثّراً لا يغتفر . ومن أجل هذا ، فأنا لا أحلّ لأحدٍ من أهل العلم ، أن يعتمد بعد اليوم على الطابعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بي في زللٍ لا أرضاه له ، وأضرعُ إلى كلّ من نقل عن هذه الطبعة شيئاً في كتابٍ ، سواء نسبه إليّ أو لم ينسبه ، أن يراجعه على هذه الطابعة الجديدة من الطبقات ، لينفي عن نفسه وعمله العيبَ الذي احتملت أنا وحدي وِزْرهُ [١٢٨] .

« وهو كلامٌ جميلٌ جدّاً ، قال فيه كلّ ما يمكن أن يمرّ بخاطر القارىء ، ويَصُدّه عن التصريح الحياء حيناً ، وضخامة الجُهْد المبذول حيناً . وكان الكلامُ يكون أجمل ، لوسلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها « الإجماع » أو كاد . وقد يعيد الأستاذ المحقق الجليل نظره فيها لدى الطبعة الثالثة ، متمنّين معه ـ (هكذا في الأصل بين شرطتين) الفوزَ بمخطوطة جديدة تامةٍ لكتاب « طبقات الشعراء » [١٢٩] .

الهوامش : (١٢٨) « وذيل المقدمة ، بعنوانه : « مصر الجديدة ، شارع الشيخ حسين المرصفي /٣ » حرصاً على العلم بما تستثير هذه الطبعة من رأى ، وتستدعى من « نقد » (والقوسان هنا من عند الدكتور أيضاً) .

(١٢٩) كان « طبقات الشعراء » موضوعاً لدرس طلبة السنة التحضيرية للدكتوراه (بكلية الآداب ـ جامعة بغداد ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) وكانت الطبعة الثانية جزءاً من مادة الدرس ، مرجعاً ومقابلة وتحقيقاً . . وقد خرج الطلبة بهذا الرجاء .

وأنا لا أحبُّ البَغْي ، لاَ أبغِى على أحدٍ ، ولاَ أقيمُ على بَغْيٍ

وَلَـكِنَّ الفتى حَمَلَ بن بَدْرٍ بَغَى ، والبَغْيُ مَرْتَعُهُ وَخِيمُ
أظنُّ الحِلْمَ دَلَّ عَلَيَّ قَوْمِي ، وقد يُسْتَجْهَلُ الرجُل الحَلِيمُ
ومَارَسْتُ الرِّجَالَ ومارسونى ، فَمُعْوَجٌّ عَلَيَّ وَمُسْتَقِيمُ !
(دَلَّ عَلَيَّ قومى : أى جَرَّأهم علىّ) .

* * *

جائزٌ جدًّا أن يكون الدكتور على جواد الطاهر عالمًا جليلاً مقتدراً ، جائزٌ ، ولـكن الذى ليس بجائز أن يكون كاتباً ، بلْهَ أن يكون كاتباً غمّازاً همّازاً لمّازاً ، لأن هذه قدرةٌ لا يمـلكها إلاّ صنفان من الناس ، لا داعى لذكرهما الآن ، أو على الأصح لا داعى لذكر أحدهما . ولذلك فهو يلجأ إلى وضع الألفاظ الهمازة الغمازه اللمّازة ، بين قوسين ، كما رأيت هنا ، وكما رأيت آنفًا أيضًا . وهذا الفعل أشبهُ بالتَّقِيَّة ، ولـكن التَّقية لاتصلح هنا ، لأن النقد (بلا قوسين ، كالقوسين اللذين استخدمهما الدكتور فى الهامش (١٢٨)...) ، لا يكون نقداً حتى يكون واضحاً صريحًا لاتقيَّةَ فيه .

وبهذه المناسبة ، أحبُّ أن أقول للدكتور على جواد الطاهر ، أن الأخطاء التى وقعت منّى فى الطبعة الأولى ، لم يصحِّحها أحدٌ غيرى ، لا ناقد ولا غيرُ ناقدٍ ... مستثنياً مقالة أخى حمد الجاسر ، الذى صحح لى أكثر ما جاء فى أسماء المواضع ، على طريقته هو فى الدراسة الجليلة التى نهض بعبئها وحده ، ثم تبعه الناس . وأيضًا لم تصلنى رسالة واحدةٌ ، لا من عامة القراء ، ولا من الأساتذة الأجلاء بعنوانى الذى ذكرته فى آخر المقدمة ، سوى رسالةٍ واحدة

جاءتنى من بريد « أكسفورد » ، كاتبها هو « م . ى . قسطر » ، وهو مقيم فى فلسطين ، فصححت الخطأ ، وكتبت ما يلى : « كنت أخطأت بيان ذلك فى طبعتى السالفة من الطبقات ، فجاءتنى من الأرض المقدسة الطاهرة التى دنستها يهود ، رسالة رقيقة من « م . ى . قسطر » فدلنى على الصواب الذى ذكرته آنفا ، فمن أمانة العلم أن أذكره شاكراً ، كارهًا لهذا الذكر » (الطبعة الثانية ص : ٣٩٥ ، تعليق : ٢) . ثم طبعت الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ ، وكتبت أيضًا عنوانى فى آخر المقدمة ، فهذا أنا فى سنة ١٩٨٠ ، ولم تصلنى رسالة واحدة من ناقد أو غير ناقدٍ ، سوى هذا الغمز واللمز والهمز ، الذى يتوهم صاحبُه أنى استعذت منه فيقول : « وقد أداه العلم الجديد إلى أن « يبرأ » من الطبعة السابقة » ، أىُّ علمٍ جديد يا هذا ؟ وما معنى أن تضع « يبرأ » بين قوسين من قوس الكُسَعِىّ التى كسرها ثم عضَّ إبهامَهُ فقطعها ، ثم قال :

نَدِمتُ ندامةً ، لو أنَّ نفسى تُطَاوِعنِى إذاً لبَتَرْتُ خَمْسِى

تبيَّنَ لى سَفَاهُ الرأى مِنّى ، لَعَمْرُ اللهِ . حين كسرتُ قَوْسِى

والذى يقول فيه عدىّ بن مرينا . لما صار الكسعىّ مثلاً :

نَدِمتَ ندامةَ الكُسَعِىِّ لمّا رَأَتْ عَيْناكَ ماصَنَعتْ يَدَاكا

وعدىُّ بن مرينا ، يقول هذا الشعر لعدى بن زيد العبادى ، وقبل البيت :

فإنْ تَظْفَرْ ، فلم تَظفَر حميداً ! وإن تَعْطَبْ ، فلا يَبْعَدْ سِوَاكَا !

هَلْ يستطيع هذا الدكتور الفاضل ذو الحياء الجمّ أن يَسُبَّنى بألفاظى ،

بارئًا من الإثم ، خاليًا من كُلِّ مَعْتَبة ؟ ويقول لى ، وهو يَرْمِز بحاجبيه وعينيه مبتسمًا : « يَداكَ أوْكتا وفُوكَ نَفَخ » ، أى أنى أنا الذى جنيتُ هذا على نفسى . (يقال : رمزت المرأة بعينيها وحاجبيها ، إذا غمزت بهما ، والأصل فيه من الحركة ومنه قول جرير للبعيث المجاشعى :

إذا سار فى الركبِ البَعيثُ ، عَرَفْتمُ
تَرَمُّزَ حَمْراء العِجَان على الرحْلِ)

وأنا ، بحمد الله قادرٌ أن أصف عملى إذا أسأتُ ، وأن أقول عن نفسى وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أنى كنت يومئذٍ « غرًّا لا علم له » وأنى حين نسختُ من المخطوطة ما نسختُ ، وأنى توهمت بعد الفراغ من نسخها صغيراً ، وأنا لا أشعر ، أن الذى نقلته مطابق كلّ المطابقة للمخطوطة ، وظللت على ذلك حتى شرعت أطبع الطبعة الأولى ، فصححت من الأخطاء التى وقعت فى النسخ شيئًا كثيراً ، ولكن لما جاءت المخطوطة وراجعتها « تبيّن لى أن نفسى غرّتنى غروراً كبيراً ، وأنى وقعتُ عند نسخها فى أخطاءٍ قبيحة ، لغرارتى يومئذٍ وجهلى » . أستطيع أن أقول ذلك بلا حرج أجدُه فى نفسى ، ولكنى أستطيع أيضًا أن أقول وأنا على ثقة مما أقول ، أنّ هذا الدكتور وأشباهَهُ ، لم يعرفوا ولن يعرفوا شيئًا من الأخطاء التى أشرتُ إليها ، حتى يستطيع هو أو غيره أن يقول إنه « مرّ بخاطره » ، ولكن صدّه الحياء عن التصريح بأنى « غِرٌّ جاهلٌ لا علم له » ، كما وصفت نفسى .

أدبٌ جمٌّ ، وحياءٌ مُقْذِع ، ولكن ماذا أقول إذا كان الدكتور على جواد الطاهر ، قد غامَسَتْهُ نفسه فى بابٍ من أبواب هجاء كتاب « طبقات

فحول الشعراء ، وفى هجائى بالغمز واللمز والهمز والترمُّز ، فراح يتحسَّسُ كلَّ كلمة قالها قائل ، فإما اختلسها لنفسه ، وإمّا علّق بها حيث لا ينبغى التعليق ، حتى جاء بشىء يقال له «البستانى» (٣ : ١٩٨) ، يقول عن كتاب الطبقات : « نشره ١٩٥٢ ، بعنوان طبقات فحول الشعراء ، فكان ما أصاب الكتابَ من التصرُّف بعنوانه وهو مخطوط ، أصابه كذلك وهو مطبوع » ، جعله تعليقًا على قوله هو : « ليس الذى عمله الأستاذ شاكر بجائز فى قواعد البحث العلمى » (المورد ص : ٣٩) ، حتى هذا الشىء الذى يقال له البستانى ، صار له مكانٌ فى القصيدة المنثورة التى قرضها الدكتور على فى هجائى وهجاء كتاب الطبقات .

ثم لا يكتفى بهذا الذى جَمَعه ، حتى ادَّعى أن هذا الغثاء إجماعٌ ، وقال : « وكان الكلام يكون أجمل (أى هجائى نفسى) لو سلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها « الإجماع » (والقوسان أيضًا من عند الدكتور على طريقته) أو كاد » ثم يتمنى هو وطلبة السنة التحضيرية للدكتوراه (تحت إشرافه بالطبع) بجامعة بغداد ، طبعة ثالثة تامَّة باسم « طبقات الشعراء » .

مسكينٌ كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، لقد صار إلى ما قاله أوس ابن مغراء :

قالوا : فما حالُ مِسْكين ؟ فقلت لهم :
أضْحَى كَقُمَّةِ دَارٍ بين أنْدَاءِ

(القُمَّة ، بضم القاف : المزبلة) .

* * *

والآن لا أظنّ أنه قد بقي في مقالة الدكتور على جواد الطاهر « طبقات الشعراء ... مخطوطًا ومطبوعاً » ، والتي نشرها في مجلة المورد العدد الثامن ١٣٩٩ — ١٩٧٩ = لا أظنّ أنه بقي فيها شيء له قيمة ، ومع ذلك فأنا لم أتعرّض لأخطائها إلاّ ما هو خاصّ بالطبقات لا غير . ولكن تبقى النصيحةُ إن كان للنصيحة موضع . إنّ هذا الضرب من المقالات لا يمكنُ ، أو هكذا أتصور ، أن يكون نافعًا في ترقيته في السّلك الجامعيّ ، ولا أظنّ أن عرضَه لهذا الذي كتبه على زملائه في جامعة الرياض سنة ١٩٦٤ ، كما قال في التعليق رقم (١) في المورد ، لا أظنّ أن هذا العرض قد قُوبِل إلاّ بالمجاملة فحسب . ولو عرضه على الدكتور مهدي المخزومي ، وعلى الدكتور عزت حسن وعلى الدكتور مازن المبارك مرّة أخرى قبل أن ينشره في المورد سنة ١٩٨٠ ، وبعد طبع الطبعة الثانية من الطبقات = لكان يقيني أن ينهوه عن نشره نهيًا يزجُرُه عن الإقدام على مثل هذه الفعلة المنكرة ، فإنها شيء لا يقدمُ عليه إلاّ من لا حَصَاةَ له (والحصاة : الرأيُ الذي يحفظ صاحبه ويمسكُه ، ومنه قول طرفة :

وإن لِسَان المرء ما لَمْ يكنْ لَهُ حَصَاةٌ ، على عَوْرَاته لَدَليلُ

أي إذا لم يكن مع اللسان عقلٌ يحجزه عن بسطه فيما لا يَجِبُ ، دلّ اللسانُ على عيب صاحبه ، بما يلفظ به من عورِ الكلام) .

واللهَ أسألُ أن يُعين كُلاًّ على كلٍّ ، وأن يأخذ بِحُجَزنا عن الضلالة ، وأن يأخذ بنواصينا إلى كُلّ خير ، ومن يُضْلل الله فماله من هادٍ .

وبقي شيء واحدٌ أقوله لمن قرأ هذا الكلام : عُدْ فاقرأ رسالة الدكتور

على جواد الطاهر إلىّ فى سنة ١٩٦٨ ، وانظر إلى ما قاله وكيف قاله فى سنة ١٩٨٠ ، إنّ هذا لشىء عجابٌ . ثم لا أزيدُ . أمَّا نشر مقالةٍ كُتِبت (كما زعم) فى سنة ١٩٦٤ ، فى سنة ١٩٨٠ على هذه الصورة ، فهو عبث محضٌ ، واستهزاء بالقُراء ، وإهدارٌ لقيم الأشياء ، وغِشٌّ للمجلة التى نشرته ، وكُلّ ذلك لا ينبغى أن يفعله من يصونُ قدر نفسه ، فما ظنّك أن يفعله من يتولّى تعليم النشء فى الجامعة ؟ عملٌ سىء ، يُغرِى به قصْدٌ سىّء ، يخرج صاحبه من حيّز الأمانة . ولكن إلى هذا صِرْنا ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله ؟

* * *

فهرس الـكتاب